كتاب الهلال

مصر
والإصلاح السياسى

د. يونان لبيب رزق



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دار الهلال



الأصدار الأول يونيو ١٩٥١

الإدارة

القاهرة - ١٦ شارع محمد عزالعرب بك (المبتديان سابقا) ت: ٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط)، المكاتبات: ص. ب: ٦١ العتبة - القاهرة - الرقم البريدى ١١٥١١ - تلغرافيا: المصور - القاهرة ج. م. ع.

تلكس:
Telex 92703 hilal u n

فاكس:
FAX: 3625469

العدد ٦٥٧ - شعبان ١٤٢٦ هـ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥م نسىء ١٧٢١ ق

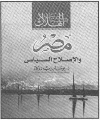
ثمن النسخة ٥ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١.٢٥٠ فلسا - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١.٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١.٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٣.٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات.

البريد الإلكترونى:
darhilal @ idsc. gov. eg

مصر
والإصلاح السياسي

د. يونان لبيب رزق



الغلاف للفنان
محمد أبو طالب

مقدمة

علي الرغم مما بدا لجموع المتابعين من أن التصريح الشهير الذى أدلي به الرئيس مبارك فى المنوفية فى ٢٦ فبراير من هذا العام بجعل منصب رئاسة الجمهورية بالانتخاب بدلا من نظام الاستفتاء الذى ساد منذ ظهور هذا المنصب بعد إلغاء الملكية عام ١٩٥٣ قد حمل إحدي مفاجآت الرئاسة، إلا أننا لا نشارك هؤلاء رأيهم.

فالتحولات الكبيرة فى التاريخ لا تصنعها المفاجآت، وإن كنا نسلم أن أسلوب حسنى مبارك فى الحكم يؤثر الكتمان، ربما لأن مؤسسة الرئاسة تري أن الإفصاح عن النوايا فى وقت مبكر قد يؤدى إلي تدخلات داخلية وخارجية تفسد ما استقر عليه الرأى داخل هذه المؤسسة، وربما نتيجة لتكوين الرئيس فى مرحلته العسكرية من أن المفاجأة أقرب الطرق إلي تحقيق الهدف.

علي أى الأحوال وبغض النظر عن الأسباب، فإن مثل تلك القرارات التى توصف بحق بأنها تاريخية، لا يمكن أن تصدر منبتة الصلة بالواقع القائم بكل ما يتصل به من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، ومن ثم فمع قليل من التأمل تضعف فكرة

المفاجأة لتفسح مكانها مساحة من التحليل والاجتهاد.

وإذا كان المشتغلون بالعمل السياسي قد تضاربت مواقفهم من جراء ما تصوروه (مفاجأة)، وإذا كان سائر الكتّاب في الصحف القومية أو الحزبية أو المستقلة قد وجدوها فرصة وشحذ كل منهم قلمه ليعبر عن موقف كان في الغالب منحازاً لما يعتقد، فإن واجب المؤرخين في هذه الحالة أن ينظروا للحدث كله، مهما بلغت جسامته، بعين الطائر، فهذا الحدث في النهاية مجرد (مشهد) من سلسلة متصلة الأحداث تشكل التاريخ الوطني.

لعل ذلك ما دعانا إلى التدخل بالكتابة لوضع هذه (المفاجأة) في سياقها الحقيقي من التاريخ الوطني، وأن المطلوب قبل الدق على الصدور من هول المفاجأة، إعمال العقول لاستيعابها واستخراج أكبر عائد منها.

هذا ما حاولناه في هذا العمل العلمي، الذى نراه صغيراً في الحجم، غير أنه حافل بالأفكار التى تعاملت مع الماضى في ذات الوقت سعت إلى تشخيص الحاضر، في محاولة متواضعة لاستشراف مستقبل هذه الخطوة التاريخية، وهى محاولة قد تخطئ فيها أو نصيب، غير أن شفيعنا في ذلك أن التقاعس في تلك الظروف غير مقبول، وعلى كل أن يقول كلمته ويمضى!!

وعلى الله قصد السبيل،،

د.يونان لبيب رزق
مدينة نصر
٢٠٠٥/٨/٩

الفصل الأول

انتخاب الرئيس
مكاسب ومخاطر!

يتم اختيار "رأس الدولة" في مصر بما يشبه "المبايعة" التي سادت في صدر الإسلام، والتي أملتها ظروف خاصة بالمجتمع القبلي القائم في شبه الجزيرة، ونحتكم هنا إلى التعريف الذي وضعته "دائرة المعارف الإسلامية" عن هذا النظام، وجاء فيه بالحرف الواحد ..

"اتفاق تعاقدي؛ في أحد الجانبين إرادة أهل الاختيار، ويُعبر عنها بتسمية المرشح وتؤلف ركن الإيجاب، وفي الجانب الآخر إرادة الشخص المختار، وتؤلف ركن القبول"، وتم التمييز بين أن يكون المقصود بالبيعة الاختيار، وبين أن تكون النية مجرد إظهار الولاء "لأن الانضواء في الحالة الأخيرة يصبح إلزاميا، ولا يبقى مجال للحرية في اتخاذ القرار"، وغلب الطابع الثاني بعد انقضاء عصر الراشدين، وبعد أن أصبح الحكم وراثيا في بني أمية، وتحولت بعد ذلك البيعة إلى طقس ديني يضفي المشروعية على الحاكم الجديد، الذي قد يأتي على أسنة الحراب، أو من خلال نظام وراثي.

أما عن أهل الاختيار فقد تعددت الآراء -كما تقول الموسوعة التي نعتمد عليها- فوصفهم البعض بأنهم "كل الرجال الصالحين في الدولة بأسرها"، ورآهم البعض الآخر "كبار القوم والأشراف في الدولة"، ويصبح هؤلاء مرتبطين

بالبيعة ارتباطا دقيقا، غير أننا نلاحظ أنه مع مرور الوقت وبعد أن أصبح التفقه في الدين حكرا على طائفة العلماء، وما تبع ذلك من نشأة "المؤسسة الدينية" التي لم يعرفها الإسلام في صدره، أن أصبح هؤلاء هم المسئولين عن تقديم البيعة، ونلاحظ أيضا أن العلاقة بين الطرفين .. الحكام والعلماء من أهل الحل والعقد، اتخذت طابعا جدليا، ففي أوقات قليلة عندما يضعف الأولون يصبح للأخيرين صلاحية (الاختيار)، غير أنه فيما دون ذلك لا يبقى لهم إلا (الإقرار) بالولاء!

من هذه الأوقات ما جرى في المحروسة يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥، وبعد أربع سنوات من الفوضى التي أعقبت جلاء الحملة الفرنسية عن البلاد، والتي نجمت عن الصراع بين البيوت المملوكية، أو بين هؤلاء وبين الجند العثمانيين، في طليعتهم الألبان، نزلت خلالها بأولاد البلد شتى صنوف القهر والمظالم، الأمر الذي أضعف كافة أطراف الحكم .. ويحدث في مثل تلك الصراعات عادة أن يبحث كل من تلك الأطراف عن المشروعية، بالبيعة من أهل الحل والعقد، الأمر الذي يمنح هؤلاء قوة لا يتمتعون بها في أوقات انتقال السلطة من حاكم إلى آخر في الظروف العادية.

ومن كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتي يتضح لنا أن قاضي القضاة كان على رأس هؤلاء، صحيح أنه كان يعين من قبل الباب العالي غير أنه كان يستقر في العادة في مصر ويحظى بالاهتمام من كل من فيها .. من الباشا وشيخ البلد ويمثل السلطة الدينية التي يحترمها كل فرد في المجتمع المصري الإسلامي، معه: مفتو المذاهب الأربعة، والذين كثيرا ما لعبوا دورا في عزل الباشوات العثمانيين على يد البكوات المماليك، فقد كان هؤلاء عندما يقررون عزل الباشا يلجئون إلى المفتين حيث يقدمون لهم فتوى على شكل أسئلة يعددون فيها مساوئ الباشا ويطلبون من المفتي الجواب على فتواهم، مع هؤلاء: نقيب الأشراف الذي كان يتبعه جميع الأشراف في مصر، وكان من حقه حضور الاجتماعات الهامة التي كانت تعقدها الإدارة في مصر في شكل (جمعيات) لحل الأزمات العامة، هذا فضلا عن كبار العلماء في الأزهر الشريف ممن كان يصفهم الجبرتي "بالمعممين".

كان هؤلاء هم الذين تزعموا عملية صناعة الحدث الكبير الذي شهدته مصر يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (١٣ مايو ١٨٠٥) حين اجتمعوا ببيت القاضي "وكذلك اجتمع كثير من العامة، فمنعوهم من الدخول إلى البيت، وقفلوا بابيه ،



اعتلى الخديو توفيق الحكم بعد خلع أبيه تحت ضغوط التدخل الأجنبى

وحضر إليهم أيضا سعيد أغا والجماعة، وركب الجميع وذهبوا إلى محمد علي، وقالوا له (إنا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا، ولا بد من عزله من الولاية)، فقال: (ومن تريدونه يكون واليا)، قالوا له (لا نرضى إلا بك، وتكون واليا علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من الخير والعدالة والخير) فامتنع أولا ثم رضى، وأحضروا إليه كركا وعليه قفطان، وقام السيد عمر والشيخ الشرقاوي فألبساه له، وذلك وقت العصر، ونادوا بذلك تلك الليلة في المدينة".

على أي الأحوال إذا كانت الظروف قد وفرت هذه المرة "حق الاختيار" من جانب أهل الحل والعقد، الأمر الذي هلل له كثير من المؤرخين حتى أنهم وصفوه ببدء الحياة الديموقراطية، وحتى أن مفكرا مثل الدكتور لويس شبه ما جرى في ذلك اليوم "بالماجنا كارتا" الإنجليزية، وهو ما لا نوافقه عليه، فالظروف مختلفة والبنية التاريخية للعقلية المصرية أكثر اختلافا .. نقول أن هذه الظروف لم تتكرر مرة أخرى، خاصة بعد أن تجاوزها محمد علي، وبقي لهؤلاء بعد ذلك "حق الإقرار"، وكان حقا نظريا على أي الأحوال.

تمثلت الظروف الجديدة فيما صنعه محمد علي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من بناء الدولة الحديثة ذات الطبيعة المركزية، الأمر الذي لم تطفو معه مرة أخرى ظاهرة "تشرذم السلطة"، خاصة بعد أن تركز الحكم في أيدي أبناء الأسرة العلوية، مما تقرر بمقتضى فرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١، ولم يعد للسلطان العثماني صلاحيات تسمح له بالتخلص من باشا وإرسال آخر، مما كان يتيح للقوى المحلية أن تلعب دورا في عمليات التغيير، وما كان يتطلبه من غطاء ديني من العلماء، باختصار اختفت العلاقات الجدلية بين السلطة وأهل الحل والعقد وحلت محلها علاقة إملائية من جانب الأوائل تجاه الأخيرين!

كل ما وجدناه من هؤلاء "الحضور الشكلي" عند تلاوة الفرمان الصادر من الباب العالي عند تولية الحاكم الجديد، مما تكرر خمس مرات على الأقل خلال الفترة الممتدة بين عام رحيل محمد علي (١٨٤٩) وعام تولي الخديوي عباس حلمي الثاني عام ١٨٩٢، هذا فضلا عن فترة الشهور الستة التي تولاها إبراهيم باشا إبان حياة والده.

وإذا كانت فرصة اختيار حكام مصر من جانب السلطان

العثماني أكبر حتى عهد إسماعيل حين كان يتم ذلك على أساس الأرشد فالأرشد من أبناء الأسرة، فإنها قد تقلصت كثيرا أيام ذلك الخديوي بعد أن نجح في استصدار فرمان من الباب العالي عام ١٨٦٦ يحصر الوراثة في الابن الأكبر، الأمر الذي تأكد مع ابنه وحفيده اللذين قدر لهما تولي الحكم بعده.

الابن، الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) والذي اعتلى كرسي الحكم بعد خلع أبيه تحت ضغط التدخل البريطاني الفرنسي، بناء على التلغراف الذي وصل إليه من الباب العالي في ٢٦ يونيه من العام الأول، وكان نصه: "بناء على أن الخطة المصرية هي من الأجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية، وأن غاية صاحب الشوكة والاقتدار إنما هي تأمين أسباب الترقي وحفظ الأمن والعمارة في الممالك، وبناء على أن الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية .." حتى وصل إلى القول "وبناء على ما كتب بالتلغراف إلى حضرة إسماعيل باشا من تخليه عن النظر في أمور الحكومة، تحرر هذا التلغراف لكي يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والمأمورين والأعيان وأهل المملكة جميعا وتباشر من بعده أمور الحكومة".



بايع الجند ورجال الحكومة والعلماء والرؤساء الروحانيون
وأعيان مصر المحروسة أسماعيل باشا فى داره المعروفة
بسراى الاسماعيلية فى بهاء وزينة

ويقول أحد معاصري الحدث أنه بعد وصول هذا التلغراف "بايعته الجند ورجال الحكومة والعلماء والرؤساء الروحانيون وأعيان مصر المحروسة في داره المعروفة بسراي الإسماعيلية في بهاء وزينة. وقد شمل الناس عموما في ذلك اليوم من البشر والإيناس ما أذهب عنهم وحشة الانكماش والمخاوف".

الحفيد، الخديوي عباس حلمي الثاني، والذي تولى أوائل عام ١٨٩٢ بعد وفاة أبيه المفاجئة، مما حدث بعد أزمة معروفة نتجت عن محاولة السلطان عبد الحميد الثاني اغتنام الفرصة لبتر شرقي سيناء من "الأراضي المعهودة" للخديوي الجديد، والمعروفة بأزمة الفرمان، إلا أنه قد صدر أخيرا، ونعود مرة أخرى لشهادة معاصر لنتحسس دور أهل الحل والعقد في تولي عباس.

قال صاحب كتاب الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث أن عباسا الذي كان في أوروبا وقت وفاة أبيه عاد إلى البلاد بعد أن سمع بالخبر، وأنه عند وصوله إلى رأس التين "أطلقت المدافع من البوارع المصرية والإنجليزية وجميع القلاع والحصون، واستقبله الجند بهتاف الترحيب والدعاء، ولاقاه على السلم قاضي القضاة وشيخ الإسلام ومفتي الديار



الخديو عباس حلمى الثانى الذى تولى الحكم أوائل
عام ١٨٩٢ بعد وفاة أبيه المفاجئة

والعلماء، ومقدم الجيوش الإنجليزية، وأمراء البحر وقناصل الدول".

بعد الاستقبال وصل فرمان التولية، ونعود مرة أخرى لما قاله صاحبنا في هذه المناسبة "ما صارت الساعة الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم حتى برز الأمير بعمل التشريف وجلس في صدر القاعة الكبرى وإلى جانبه أخيه الأمير محمد علي وجماعة الوزراء فدخل عليهم العلماء والرؤساء الروحانيون، ومقدم العسكر الإنجليزي، وكبار الجند المصري، ووكلاء الدول الأجنبية، وقضاة المحاكم على اختلافها، وجميع أصحاب المراتب، وأهل الخطط والأعيان والتجار".

والملاحظ من هذين النصين أنه كلما مر الوقت كلما فقدت الزعامة الدينية دورها، فمن المبايعة الشكلية للخديوي توفيق التي شاركهم فيها آخرون، الجند والأعيان، إلى مجرد المشاركة الشكلية فيما حدث في تشريفة استقبال الخديوي عباس الثاني.

تخلل عهد الأول من هذين الحاكمين الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية، بكل الشطحات التي تصاحب مثل



افتقد حسين كامل من خلال هذه التولية الحد
الأدنى من الشرعية التى تمتع بها أسلافه

تلك الأحداث الكبرى والتي طال بعضها منصب رأس الدولة، الخديوي توفيق، الأمر الذي جرى في محاولتين بدت الأولى في الفكرة التي روجت لها بعض عناصر الثورة بإعلان الجمهورية "ولكنها لم تلق تأييدا كافيا من العلماء والكثير من المسلمين خشية فصل الدين عن الدولة لاعتقادهم أن الإسلام لا يفرق بين أمور الدين والدولة، وأن الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، وتصورهم أن معنى إقامة الجمهورية فصل الدين عن الدنيا".

المحاولة الثانية بدت في سعي عناصر الثورة العسكرية إلى استصدار قرار بخلع الخديوي؛ مما حدث عندما اجتمع النواب في منزل سلطان باشا وألقى فيهم عرابي خطبة طالبهم في نهايتها بخلع توفيق، وختم خطبته بقوله: "من كان معنا فليقم، وحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب لم يقفوا فتهددهم الميرالاي محمد عبيد بالسيف، ومع ذلك ظلوا جالسين مما يوضح أن معظم النواب لم يوافقوا على رأي عرابي".

■■■

لنحو ربع قرن (١٩١٤- ١٩٣٧) وهنت فكرة البيعة كثيرا، وهي الفترة التي تخللها إعلان الحماية البريطانية على

البلاد، والتي استمرت حتى عام ١٩٢٢، ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير من ذلك العام، وما تبعه خلال العام التالي من سيادة الدستور الذي وضع وقتئذ، والمعروف بدستور ١٩٢٣ .

بالنسبة لمرحلة الحماية لم يكن لأية جماعة مصرية دور في اختيار الحاكم الذي تلقب بالسلطان، فقد كان الأمر يتم من خلال قرار من وزارة خارجية الدولة الحامية، بريطانيا العظمى، وهو الأمر الذي لم يكن في حاجة إلى قبول المصريين أو من يمثلهم، ولم يكن يوجد من هؤلاء من يرضى بإعلان هذا القبول، الأمر الذي فهمه السلطانان اللذان اعتليا كرسي الحكم خلال تلك السنوات الثماني.

عبر أولهما، حسين كامل، عن هذا الفهم فيما جرى يوم تنصيبه حاكما على البلاد في ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٤، حين خرج من قصر ابنه إلى قصر عابدين "مجتازا شارع سليمان باشا فشارع قصر النيل فشارع عماد الدين فشارع المغربي بين صفين من الجند البريطاني في جانبي طريقه راكبا مركبة سلطانية يجرها أربعة جياد ومحفوف بكوكبة عظيمة من الحرس السلطاني المصري وأخرى من فرسان الجيش البريطاني".

عبر عنه أيضا فيما جرى من أنه لم يتم تبادل "رسائل التهاني والولاء" سوى مع ملك إنجلترا، هذا فضلا عن أن حسين كامل لم يزر إلا ممثل بريطانيا في القاهرة فيما نشرته جريدة الأهرام في خبر لها جاء فيه: "يركب عظمة السلطان من قصر عابدين الساعة السادسة مساء إلى الوكالة البريطانية في موكب فاخر مهيب ويقابل بما يقتضيه مقامه السلطاني العالي من التجلة والإكرام ثم يعود إلى القصر".

ولا شك أن حسين كامل قد افتقر من خلال هذه التولية إلى الحد الأدنى من الشرعية التي تمتع بها أسلافه، فلا فرمان من خليفة المسلمين، ولا بيعة من علمائهم، الأمر الذي استشعره المصريون، وعبروا عن رفضهم إياه من خلال محاولات الاغتيال المتعددة التي تعرض لها الرجل خلال الفترة القصيرة التي جلس إبانها على عرش السلطنة!

نفس الصورة تكررت يوم الخميس ١١ أكتوبر عام ١٩١٧ في حفل اعتلاء السلطان فؤاد لنفس العرش، وبعد أن خرج الرجل من سراياه الخصوصية في "عربة التشريفة الكبرى على يساره وزيره الأكبر حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا يتبعه باقي أصحاب المعالي وزراء حكومته" متوجها إلى عابدين حيث جرت رسوم التبريك.

بدأت هذه الرسوم بالترتيب الذي يقتضيه البروتوكول. فجاء المندوب السامي البريطاني في طليعة المهنئين بكل ما نم عنه من تبعية القاطن في قصر عابدين لسيد قصر الدوبارة، بعده قائد وضباط الجيش البريطاني مما حمل نفس الدلالة، تلاهما الوزراء السابقون، فأعضاء صندوق الدين ومستشارو الوزارات ووكلاؤها، جاء بعدهم الرؤساء الروحانيون، يليهم رجال القضاء، ثم المديرون والمحافظون، فمديرو العموم والباشوات والحائزون لنيشان النيل، وأخيرا أعضاء البلديات والأعيان الوطنيون والأجانب.

ظل الوضع على ما هو عليه إلى أن تفجرت ثورة ١٩١٩، وما نجم عنها من اعتراف بريطانيا باستقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، وبدأ ترتيب شئون البيت من الداخل والتي مس أولها الجالس على كرسي العرش، فقد صدر في يوم الخميس ١٦ مارس عام ١٩٢٢ "أمر سلطاني"، جاء على شكل خطاب لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا من السلطان فؤاد، وتضمن فقرة موجهة "إلى شعبنا الكريم"، كان نصها:

"لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا

لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر، وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على مـلأ العـالم أن مـصـر منذ اليـوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية".

وقـد صـدر القـرار دون مـا اعـتـراض من الحكومـة البريطانية، ولجملة أسباب، منها: أن اللقب قد شاع خلال الفـتـرة التي أعـقـبت الحرب العظمى في العـالم العـربي، الشريف حسين الذي أصبح ملكا على الحجاز بعد ثورته على الدولة العثمانية المعروفة باسم الثورة العربية الكبرى، والأمير فيصل الذي أصبح ملكا على سوريا ثم العراق في نفس الفترة، ولم يكن من المتصور أن يتمتع حكام مثل تلك الدول الناشئة بهذا اللقب ولا يتمتع به أبناء أسرة محمد علي في مصر بعد أن قضوا في سدة الحكم تلك الفترة الطويلة التي بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر وخلال الربع الأول من القرن التالي.

ومنها: أنه بعد إسـقـاط الحـمـاية عن البلاد بمقـتـضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ فقد سقطت معها الحجة البريطانية برفض تلقيب الحاكم المصري "بصاحب الجلالة

الملك" لئلا يطاول الجالس على عرش الدولة المتبوعة، فمن الناحية القانونية على الأقل لم يعد هناك تابع ومتبوع، كما كان الحال عند إعلان الحماية قبل نحو ثمان سنوات.

ومع ما ترتب على الزوال القانوني للسيادة البريطانية جرت محاولة من جانب الملك فؤاد الأول لإحياء طقس البيعة لما يوفره له من ممارسة للسلطة الأوتوقراطية التي ظل أسلافه يتمتعون بها، الأمر الذي بدا في الاحتفالات بهذه المناسبة..

في القاهرة جرى الاحتفال في مسجد محمد علي بالقلعة يوم الجمعة ١٧ مارس "فوزعت المحافظة نحو ١٥٠٠ تذكرة على الأمراء والوزراء والعلماء والأعيان وفرشت الأرض التي يمر منها الموكب الملكي من ميدان الناصر صلاح الدين إلى باب المسجد بالرمل الأصفر وزين بالأعلام وفرشت الأرصفة في مدخل المسجد بالسجاجيد الفاخرة. وأخذ الكبراء والعلماء يفدون على المسجد بالسيارات والعربات .

في الإسكندرية دعا محمد حداية باشا محافظ المدينة جمهورا من كبار موظفي الحكومة والعلماء والقسوس والقضاة والأعيان والأدباء والتجار لسماع تلاوة الأمر الكريم الذي أصدره (فؤاد الأول). وفي الثانية عشرة ظهرا اكتظت دار المحافظة بالمدعوين من موظفي دوائر الحكومة

والأعيان والتجار وكان بين الحاضرين بعض كبار العلماء وقضاة المحكمة الشرعية وكهنة الكنائس القبطية وبعض محرري الصحف المحلية. فلما انتظم عقد الجلوس وقف حداية باشا وتلا رسالة جلالة ملك مصر إلى شعبه فتلقاها المجتمعون بإصغاء تام".

ويمكن القول أنه بعد صدور دستور ١٩٢٣ ظل الصراع قائما بين الأحزاب الوطنية، يتساوى في ذلك الوفد والأحرار الدستوريون، وبين القصر، إذ بينما سعى الأولون إلى الاحتكام لمبادئ الدستور فقد عمل الملك على إضفاء المسحة الدينية على العرش وبشتى الوسائل، كأن تكون تبعية المؤسسات الدينية للقصر، وكأن ينتحل لقب خليفة المسلمين، منتهزا فرصة إلغاء كمال أتاتورك لمنصب الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ .

غير أن هذا الصراع تحول إلى معركة مكشوفة بعد وفاة الملك فؤاد واكتمال خليفته فاروق في يوليو عام ١٩٣٧ السن القانونية التي تخوله ممارسة سلطاته الملكية، حين سعى أن يكون الاحتفال بالمناسبة دينيا، واستخدم في ذلك صراحة توصيف "البيعة"، وعلى الجانب الآخر من المعركة وقف الوفد يحول دون بلوغ الملك الصغير لهذا الهدف، لما كان معلوما

أن القصد منه أن يتمتع الجالس على العرش بصلاحيات تفوق ما خوله إياه الدستور، وقد صمم النحاس باشا أن تكون نصوص الدستور هي الفيصل، ونجح فيما سعي إليه.

■■■

نظام الاستفتاء الذي ابتدعته ثورة يوليو منذ دستور ١٩٥٦، حين تم استفتاء المصريين عليه وعلى تولي عبد الناصر لرئاسة الجمهورية في ذات الوقت، ظل هو السائد خلال نصف القرن الأخير.

وعلى الرغم من "الماكياج الديمقراطي" الذي تحلى به هذا النظام، خاصة في الجانب المتعلق بتخويل المجلس النيابي، كيفما كان مسماه، الأمة أو الشعب، حق تسمية الرئيس، فإن مثل هذا الحق ظل نظريا، سواء في ظل نظام الحزب الواحد الذي استمر غالبا حتى عام ١٩٧٦، أو نظام التعددية القائم على حزب أغلبية ساحقة مدعوم من الدولة ويقف رئيس الجمهورية على رأسه، وأحزاب قزمية!

وكان هذا الوضع أقرب إلى نظام البيعة بالإقرار وليس الاختيار، وهو ما لم يكن غريبا عن الثقافة السياسية للمصريين، حتى أنه كثيرا ما كنا نلاحظ في مناسبة

الاستفتاءات استخدام التوصيف، سواء في الخطب أو المقالات أو حتى إعلانات التأييد المدفوعة الأجر.

وكان الأمر مفهوما في البداية على ضوء ما اقتضته ظروف التخلص من النظام القديم، ونتيجة للمخاطر التي كانت تحيط بمصر من الخارج ومن الداخل آنئذ، خاصة بعد أن أفلس النظام البائد القائم على الاختيار، غير أنه مع مرور الوقت جرت تحت الجسور مياه كثيرة ..

فعلى الرغم من "الأحزاب الطفيلية" التي ظهرت إلى الوجود نتيجة لقيود قانون الأحزاب، والتي عاشت على امتصاص دماء التجربة حتى أوهنتها، فإنه ظهرت على الساحة أحزاب لها وجود فعلي، سواء نجحت في اكتساب شكلها القانوني أو لم تنجح.

من جانب آخر لم يكن بالإمكان الاستمرار في اتباع سياسات اقتصادية ذات طبيعة انفتاحية، ونهج سياسي منحدر من عصر التطبيقات الاشتراكية، فقد بدا التناقض شديدا، إذ أن الاجتزاء من هنا وهناك يؤدي إلى ظهور ثوب مرقع!!

ونرى أن هذا الوضع قد وصل إلى عقدته الدرامية خلال

السنوات الأخيرة مما بدا في جيوش العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة، والجميع يقرع أبواب الحكومة وهم تحت تأثير ما كان قد تقرر في فترة التطبيق الاشتراكي من التزام الدولة بتشغيلهم تحت مسمى القوى العاملة أو غيره من المسميات.

فضلا عن ذلك فإن رياح التغيير التي هبت على العالم بعد حادث مركز التجارة في ١١ سبتمبر أدى إلى إعادة تصنيف العالم، فبعد أن كان التصنيف السائد خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية قائما على أساس إيديولوجي، تحول ليصبح بين الديموقراطية والإرهاب، وبات الوقوف في "المنطقة الوسط" صعبا إن لم يكن مستحيلا.

لم تواجه مصر وحدها هذا المأزق بل واجهته سائر الأنظمة العربية، وهي تقدم رجلا وتؤخر الثانية، وقد تحلى الرئيس مبارك بقدر كبير من الشجاعة بقراره العدول عن نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب، إدراكا منه بحقيقة المتغيرات السابقة، مما يمثل مكسبا كبيرا، ولكن مع المكاسب كثيرا ما تلوح المخاطر!!

أول هذه المخاطر - في رأينا - نابع من داخل النظام،

فقد يستغرق الأمر بعض الوقت ليدرك رجال الحزب الوطني الديموقراطي بأن رياح التغيير قد هبت، خاصة بعد أن احتكروا السلطة واستمتعوا بثمارها خلال السنوات الطويلة السابقة.

منها أيضا احتمالات التدخل الخارجي، فمصر، أو دورها، ظلا مطمعا لقوى عديدة، سواء من داخل المنطقة أو خارجها، ونعتقد أن هؤلاء لن يألوا جهدا في سعيهم لاقتناص صاحب المنصب الجديد، مما يمكن أن يضخوا معه أموالا لا أول لها ولا آخر في سبيل تحقيق هذا الهدف.

آخر هذه المخاطر - في تقديرنا - متعلق بالمصريين أنفسهم، فهم بعد كل تلك السنوات التي سلموا خلالها بثقافة سياسية بعينها، هي ثقافة البيعة، في حاجة إلى درجة عالية من اليقظة حتى لا تستغل هذه الثقافة لسوقهم إلى التيه!!

■■■

الفصل الثانى

لماذا الإصلاح؟!

■ الإصلاح السياسي المنشود، والذي يجمع عليه المصريون، بل وأغلبية الشعوب العربية، حكاما ومحكومين، وصلت محاولات الاجتهاد في البحث عن صيغة مناسبة له إلى حد الفتوى، الأمر الذي يتطلب قدرا من الترشيد ، تقتضيه التفاوتات الكبيرة في التعرف على كنهه!!

وقبل التعرف على طبيعة تلك التفاوتات علينا أن نبحث أولا في الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الإجماع، والتي تتنوع بين السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية..

السياسية: نتجت عن غياب المشروع الوطني العام، وما ترتب على ذلك من حالة من التشرذم أصابت العمل السياسي، خاصة بين الفصائل التي ترى الخلاص في العودة إلى الماضي، ممثلة في جماعات السلفيين، على مختلف مسمياتهم؛ معتدلين يرون أن تكون هذه العودة بالدعوة بالحسنى، أو متطرفين يرونها باستخدام العنف، حتى لو



تعرضت مصر للهجمة الامبريالية التى بدأت مقدماتها
بالحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت

أدى هذا الاستخدام إلى التضحية بالنفس ابتغاء مرضاة الله (!)، وبين الأخرى التي تراه في اللهث وراء المستقبل، على اعتبار أن العرب استيقظوا يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فوجدوا أنفسهم في ذيل العالم المتقدم، وأن المسألة تتطلب اللهث لاحتلال مكانة معقولة تليق بتاريخهم، إن لم يكن في المقدمة فعلى الأقل في الحلقات الوسطى!!

لم يشهد العرب في تاريخهم الحديث مثل هذا الموقف، فهم بعد فترة الدفء، وصلت إلى حد الاسترخاء، التي عرفوها في ظل دولة الخلافة العثمانية، والتي ناهزت القرون الثلاثة في مصر، وجاوزتها في الشام والعراق حيث اقتربت من أربعة قرون .. هم بعد تلك الفترة تعرضوا للهجمة الإمبريالية التي بدأت مقدماتها بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، ثم تحولت إلى احتلال دائم من فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، وبداية التمكن البريطاني في المشرق، باحتلال عدن بعد تسع سنوات فحسب من ذلك التاريخ، ثم ما تبع ذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، من الانتقال من احتلال النقاط الاستراتيجية، إلى حالة من اجتياح هذا العالم في مشرقه ومغربه، حتى أنه لم يبق منه بعيدا عن الهيمنة العسكرية سوى بعض مناطق شبه جزيرة العرب، وإن لم تبق بعيدا عن السيطرة السياسية!



شعر السلطان عبدالحميد الثانى بضرورة البحث عن
صيغة مناسبة للوضع الجديد فظهرت الدعوة إلى
الجامعة الإسلامية تجسيدا لدور دولة الخلافة

وتفاوتت خلال تلك الفترة أشكال الهدف القومي العام،
فهم حتى منتصف القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في كنف دولة الخلافة الإسلامية، حتى بعد أن أصبح سادتها من الأتراك العثمانيين، وبعد أن أضحى مقرها استنبول، وهم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد أن تعرت تلك الدولة أمام الأطماع الاستعمارية، ونظرت إليها أوروبا باعتبارها "رجلها المريض"، وأيضا ما شهده ذلك القرن من هبوب رياح التحديث التي بدأت في نصفه الأول في مصر، ثم انتشرت إلى بقية أنحائه، وهي الرياح التي لم تقتصر على المظهر، وإنما طالت المضمون، فغيرت من الأفكار وأخذ الانتماء القومي يحتل مكانة مرموقة، الأمر الذي شعر معه السلطان عبد الحميد الثاني (اعتلى عرش الدولة عام ١٨٧٦)، بضرورة البحث عن صيغة مناسبة للوضع الجديد، فظهرت الدعوة إلى "الجامعة الإسلامية" تجسيدا لدور دولة الخلافة، وهي الدعوة التي لقيت صدأً واسعاً في داخل الدولة وخارجها، حتى أن أكبر الأحزاب السياسية في مصر، الوطني برياسة مصطفى كامل، كان من أشد أنصارها.

مع الاجتياح الأوروبي لأغلب مناطق العالم العربي أخذ "المشروع القومي" منحاً جديداً، مما تمثل في الحركات

الوطنية التي انتشرت في أنحائه تهاجم الوجود الاستعماري وتسعى إلى التخلص منه، وبشتى الوسائل المتاحة.

وقد استغرقت سيادة هذا المشروع، بالنسبة لمصر مثلا، أكثر من سبعين سنة، بدءا من عام ١٨٨٣ حين جرت مفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية لجلاء قوات الأولى عن البلاد، وحتى عام ١٩٥٦ حين خرج آخر جندي إنجليزي منها، كما أنه اتخذ أشكالا متعددة، وإن لم تختلف في المضمون، فمن مرحلة الأحزاب السياسية، التي عرفتها الفترة السابقة على قيام الحرب العظمى (١٩١٤)، إلى مرحلة العمل الثوري التي أعقبت تلك الحرب (١٩١٩)، ثم مرحلة أحزاب المفاوضات التي استمرت تؤدي هذا الدور حتى عام ١٩٥٢، وما تبعها من سياسات ثورة يوليو التي تراوحت بين المفاوضات والضغط العسكري حتى انتهت تلك المرحلة بالحرب المعروفة "بالعدوان الثلاثي" على مصر عام ١٩٥٦، وكان فشله إيذانا بانحسار الاحتلال بمعناه التقليدي عن بقية أنحاء العالم العربي، ولم يبق إلا في بعض المناطق الاستراتيجية المطلة على الخليج والبحر الأحمر ومضيق جبل طارق.

غير أن جلاء (العساكر) لم يعن بالضرورة انتهاء كافة

أشكال الوجود الاستعماري، فقد كانت هناك الضغوط السياسية لاستبدال الاحتلال العسكري المباشر بأحلاف تعددت أسماؤها، وكانت هناك الهيمنة الاقتصادية الناجمة عن سيطرة رأس المال الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وما ترتب على ذلك من تبعية هذا الاقتصاد للبيوت المالية القائمة في عواصم الدول الاستعمارية القديمة، الأمر الذي دعا المصريين وغيرهم من العرب إلى البحث عن "مشروع قومي جديد".

وقد ارتبط هذا المشروع باسم جمال عبد الناصر، والمعلوم أن دور الفرد في التاريخ مرهون بإدراكه بمعطيات العصر وتعامله معها على نحو يضمن دفع حركة التطور في اتجاه التقدم الإنساني بعامة، وهو ما نرى أن الرجل قد أدركه، مما أكسبه تلك المكانة المتميزة، ليس في التاريخ المصري فحسب، بل في تاريخ ما اصطلح على تسميته "بالعالم الثالث"، وهي التسمية التي كانت تبرز مفهوما هاما، وهو التفرد عن التكتلات التي عرفها العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية.

■ ■ ■

كانت أهم قسمات هذا المشروع على المستوى الدولي النأي عن القوى الاستعمارية القديمة والذي تحقق من خلال سياسة



دعا المصريون وغيرهم من العرب إلى البحث عن مشروع قومى ارتبط باسم جمال عبدالناصر

الحياد التي بدأت ملامحها تتشكل في باندونج عام ١٩٥٥، وعلى المستوى العربي التخلص من الوجود الاستعماري في بقية البلاد العربية، التي كانت لا تزال ترزح تحت هيمنته، خاصة في مناطق الخليج في الشرق والجزائر في الغرب، ثم يصل المشروع إلى ذروته السياسية بتحقيق شكل جديد من الوحدة العربية مختلفا عن هذا الشكل الذي ظهر في أواخر الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ممثلا في الجامعة العربية، والتي تشكلت بناء على دعوة بريطانية بدت في تصريح وزير الخارجية، المستر إيدن، قبل أربع سنوات، وقد أثبتت خلال السنوات اللاحقة لقيامها أنها "أضعف الإيمان" لأمل الوحدة، الأمر الذي دعا ثورة يوليو إلى محاولة إعطاء بعض المقويات لهذا الإيمان.

وقد تنوعت أشكال تلك "المقويات"، بدءا بسياسة مؤتمرات القمة، ومرورا بمحاولة خلق شكل من الوحدة الاقتصادية ممثلا في مشروع السوق العربية المشتركة، والتي حاول عبد الناصر من خلالها بث الروح في الجامعة العربية وتطوير دورها على قدر الإمكان، وانتهاء بلون من الوحدة السياسية التي بدأتها كل من مصر وسوريا، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، التي كادت أن تصبح ثلاثية بعد قيام ثورة تموز في العراق عام ١٩٥٨ .

وقد استنهض هذا النجاح دور القوى المعادية "للمشروع القومي" الذي طرحه الرئيس المصري، إقليمية أو عالمية ..

كانت إسرائيل في طليعة تلك القوى، فهي وإن كانت قد اشتركت في توديع عصر الهيمنة الاستعمارية حين لعبت دور رأس الرمح للعدوان الثلاثي على مصر، غير أن ذلك لم يمنعها من التدبير لحرب عام ١٩٦٧، والتي أدت الهزيمة الثقيلة التي نزلت بمصر وعبد الناصر فيها إلى تآكل مشروع الرجل وبداية انهياره.

ولنا ملاحظة هنا مفادها أن "المشاريع القومية" التي عرفتها مصر قد ارتبطت بدرجة أو بأخرى باسم الحاكم؛ محمد علي ومشروعه التحديثي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إسماعيل ودوره التمديني خلال النصف الثاني من ذات القرن، ثم عبد الناصر خلال السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين، وجرت العادة أن القضاء على صاحب المشروع يعني القضاء على المشروع ذاته!

ويمكن أن يعزى ذلك بالأساس إلى حقيقتين؛ الحكومة المركزية التي تملك الهيمنة على البلاد، حتى وهي في أضعف حالاتها، مما يصعب معه أن تأتي أية مبادرة من خارجها ، والثانية: أنه مع هذا الحال كان التغيير الذي يجسد المشروع

القومي يأتي من أعلى على عكس الوضع في المشاريع القومية التي عرفتها أوروبا، فقد كانت تأتي بالأساس من قوى اجتماعية مما كان يتيح لها القدرة على الدوام، وأنها كانت كثيرا ما تأتي على حساب الحكام الذين جسدوا قوى اجتماعية قديمة، وعملوا في إطار نظم سياسية لم تعد تتوائم مع التغييرات التي ألمت بشعوبهم، ومنها التغييرات الاقتصادية والثقافية، الأمر الذي جعل للمفكرين مكانة خاصة في الثورة الفرنسية مثلا.

باختصار فإن حرب ١٩٦٧ كانت بمثابة النهاية لمشروع عبد الناصر القومي في جانبه السياسي، فقد تبدد حلم الوحدة العربية، خاصة بعد فشل الوحدة المصرية-السورية نتيجة للإعداد المتعجل لها، وبعد أن اضطر الرجل أن يمد يديه لخصومه التقليديين طلبا للمعونة، فقد اكتسب تحرير الوطن عنده أسبقية على أي جانب آخر من مشروعه.

تلا إسرائيل في الأهمية بعض الدول العربية المحافظة التي رأى حكامها أن عبد الناصر بمشروعه يهدد عروش بناها أسلافهم بدمائهم، ونرى أن المواجهة التي حدثت في الحرب اليمنية مع بعض هذه الدول، السعودية والأردن، إنما كانت تجسد معارضة الأنظمة، التي وصفها عبد الناصر بكل ما هو قبيح، لمشروعه القومي.

وترى أيضا أن معاصرة تفجر آبار النفط في تلك الدول مع المشروع القومي لعبد الناصر كانت من أسباب الصدام بين الجانبين، فإن الثروات الهائلة التي نجمت عن هذا التفجر قد أدت في ذات الوقت إلى سعي من حكامها للحفاظ عليها ، وعدم الذوبان في المحيط العربي الواسع، بكل ما يعنيه من حرمانهم منها لصالح بقية الشعوب العربية الفقيرة، وتحت أي دعوى من الدعاوى التي تضمنها مشروع الرجل.

ثم أن هذه الثروات أضافت بعدا جديدا لمعارضة القوى العربية التقليدية، قوة مادية كبيرة تستخدمها في ضرب مفردات المشروع الناصري، هذا فضلا عن أن العداء للمشروع لم يعد مقصورا على الأسر الحاكمة فحسب، إذ أنه بدأ يفقد قدرا كبيرا من جاذبيته للمواطن العادي، خصوصا بين فئات المثقفين التي تغيرت أحوالها، كما وكيفا، مع زيادة تلك الثروات.

بقيت القوى الكبرى التي كانت قد تغيرت خريطتها بعد تهاوي دول الاستعمار التقليدية، بريطانيا وفرنسا، من جراء الخسائر التي نزلت بها خلال الحرب العالمية الثانية، وأخذت تلعب دور "الكومبارس" للقوة الغربية الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا كان ظهور الاتحاد السوفيتي كالقوة



شهدت الطبقة الوسطى أزهى عصورها فى ظل المشروع الناصرى

الأعظم الثانية، بتوجهها العقائدي المختلف، مما أدى إلى صراع بين الجانبين، فيما عرف باسم الحرب الباردة، والتي وصلت إلى ذروتها مع بناء "المشروع القومي" في عهد عبد الناصر.

وقد قام في جانب منه على الاستفادة من تلك الحرب، فمن الولايات المتحدة الأمريكية حصل على معونات القمح، ومن الاتحاد السوفيتي حصل على صفقات السلاح، وعلى مساعدات اقتصادية تبدت في المشاركة الروسية الفعالة في بناء السد العالي، الذي مثل رمزا من أهم رموز المشروع القومي، وفي عدد من المصانع التي شكلت قاعدة لدخول مصر عصر الصناعة.

غير أنه من المثير أن نلاحظ أن تلك الخريطة، حتى لو بدت في جانب منها إضافة إلى "المشروع القومي" في عهد عبد الناصر، إلا أن كلا من القوتين الأعظم قاومت أن يصل هذا المشروع إلى مداه، ببناء دولة عصرية قوية، هذا من جانب، ودولة عربية موحدة من جانب آخر، دليلنا على ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يقل عداء عن الولايات المتحدة الأمريكية لقيام الجمهورية العربية المتحدة.

■■■

الجانب الآخر من هذا المشروع تمثل في بعده الاقتصادي والاجتماعي بنصرة الطبقة الوسطى الصغيرة على جماعات الأعيان وكبار الملاك من الباشوات والبكوات، وهي الطبقة التي كان ينتمي إليها عبد الناصر، وقد شهدت هذه الطبقة أزهى عصورها في ظل المشروع الناصري، فاتسعت قاعدتها بعد التوسع في التعليم الجامعي، والبدء في افتتاح جامعات أخرى غير الجامعات المركزية الثلاث، القاهرة وعين شمس والإسكندرية، وندرت البطالة في صفوفها بعد أن تكفلت الحكومة بتشغيل (كل) خريجي الجامعات من خلال نظام القوى العاملة، سواء في دواوين الحكومة أو في الشركات والمصانع التي تم تمصيرها ثم تأميمها، كما أنها انحازت في نفس الوقت للفلاحين والعمال، سواء من خلال قوانين الإصلاح الزراعي أو قوانين العمل .. كل ذلك قد تم تحت اسم الاشتراكية، التي ظهر معها أبناء هذه الطبقات وكأنهم يعيشون عصرهم الذهبي.

الجانب الأخير من المشروع كان ذا طبيعة فكرية، الأمر الذي تبدى في الكتابات العديدة التي صدرت عن الاشتراكية في تلك الحقبة، حتى أنها أصبحت مادة تدرس في جميع الجامعات، وعلى مستوى كل الكليات، وفي تشجيع المنحى الاشتراكي، الأمر الذي بدا في نهضة مسرحية وصلت إلى ذروتها خلال الفترة السابقة على عام ١٩٦٧، وفي دخول

القطاع العام لميدان الإنتاج السينمائي، وأصبحت لفظة الاشتراكية على كل لسان، خاصة بعد أن انضم غالبية المصريين للتنظيم السياسي الأوحد الذي خلفه النظام، الاتحاد الاشتراكي العربي، والذي استقر في مبنى شاهق تسمى باسمه في أهم ميادين العاصمة، ميدان التحرير!!

■■■

تلقى المشروع القومي المنسوب لعبد الناصر ضربة قاصمة من جراء هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، إذ فقد مع هذه الهزيمة أغلب مقوماته .. المقوم العربي بعد تجربة حرب اليمن القاسية التي أنهكت الاقتصاد المصري، وما تبع الهزيمة من انسحاب سريع من تلك البلاد، ثم محاولة عقد مصالحة عربية عاجلة في مؤتمر القمة العربية بالخرطوم الذي انعقد في أعقاب الحرب، وعلى الرغم من الاستقبال الشعبي الهائل الذي حظي به عبد الناصر في العاصمة السودانية، إلا أن ذلك لم يخف الحقيقة بأن ركنا أساسيا من أركان مشروعه قد انهار، خاصة بعد أن اضطر لقبول الدعم المالي من الدول العربية المحافظة التي طالما عاداها.

ثم أنه على الرغم من المظاهرات التلقائية الحاشدة التي خرجت تؤيد عبد الناصر في أعقاب ظهور نتيجة الحرب يومي

9و ١٠ يونية ١٩٦٧، غير أن ثقة جموع المصريين في النظام بدأت تتزعزع إذ لم يكونوا قد تبينوا بعد حجم الهزيمة، ولأول مرة في ظل المشروع الناصري يخرج طلاب الجامعة، الذين ينتمي أغلبهم للطبقة الوسطى التي انحاز لها هذا المشروع، في مظاهرات معادية للرجل ونظامه، فيما جرى خلال العام التالي (١٩٦٨).

وبدت بوادر انهيار هذا المشروع خلال الفترة القصيرة التي قضاها عبد الناصر في الحكم بعد الحرب إلى حين وفاته (١٩٧٠) وخـلال السنوات الأولى من حكم خلفــه الرئيس السادات، والتي امتدت حتى قيام حرب أكتوبر.

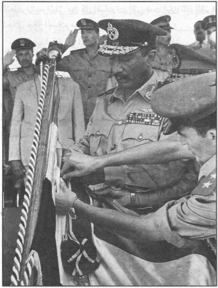
وقيل في تفسير هذا التآكل السريع للمشروع أن قطاعا هامـا من المصريين لم يكن سعيدا بالدور المصري في تأييد حركات التحرير العربية والإفريقية، ورأوها تكلفة لا طاقة لهم بها، قبل أن ينظروا إليها على اعتبارها جانبا من مشروع متكامل، فضلا عن ذلك فإن فتح أبواب العمل على مصراعيه إلى دول النفط في أعقاب رحيل عبد الناصر صنع حلما بديلا للطبقة الوسطى الصغيرة، إذ بينما كان يوفر لهم المشروع القومي "لقمة العيش" والسكن المعقول، حتى لو كان في البنايات التي أقامتها الحكومة، فإن العمل في السعودية ودول الخليج كان يوفر لهم من الثروات ما يمكنهم من الانتقال

من مساكنهم القديمة المتواضعة إلى شقق التمليك، التي ملئوها بالسلع الاستهلاكية، هذا فضلا عن تملك السيارات الفاخرة التي كانت حلما صعب المنال في ظل المشروع الناصري، الذي اقتصر تحقيق هذا الحلم فيه على كبار رجال الحكومة أو متوسطي رجال الأعمال الذين سمح النظام باستمرارهم، وفي الغالب لم يزد عن تملك سيارة محلية الصنع، وعلى وجه التحديد نصر ١٢٨، التي كانت إعادة إنتاج للسيارة الإيطالية فيات، وهي سيارة متواضعة بالقياس للسيارات التي ركبوها وأتوا بها من دول النفط.

لم يكن غريبا مع كل ذلك أن تسرع هذه الفئات من الطبقة الوسطى الصغيرة بتطليق الاشتراكية، صحيح أن فئات أخرى منها ممن لم تتح لهم فرصة تحقيق الحلم النفطي وانحدروا لينضموا إلى صفوف الطبقة الدنيا، غير أنها لم تدافع عن المكتسبات الاشتراكية لسببين: أولهما: أنه ظل يداعبها الأمل في تحقيق ذات الحلم، وثانيهما: أن تطبيق الاشتراكية أتى على شكل قرارات من أعلى، دون أن يقدم هؤلاء مساهمة معقولة في تحقيقها، الأمر الذي دعا البعض إلى أن يصف الوضع الاجتماعي في ظل المشروع الناصري بأنه "اشتراكية بدون اشتراكيين".

وقبل أن يمضي وقت طويل، وخلال ما تبقى من السبعينات، بدت مظاهر التآكل السريع على مشروع ناصر القومي، خاصة وأن خلفه لم يكن شديد الإيمان بمفردات هذا المشروع، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه قد جدَّت ظروف كانت تقتضي إعادة النظر في إنجازات الستينات لتطوير المشروع على نحو يحقق المأمول منه .. دور مصري فاعل في المنطقة، ومراعاة للطبقة الوسطى التي جسدها على نحو غير مسبوق، غير أن الظروف كانت تسير في عكس التيار!

على المستوى الدولي بدت بوادر انسحاب الاتحاد السوفيتي من ساحة المنافسة، وإن كان من الملاحظ أن دوره كان قد بدأ يتآكل في المنطقة حتى قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حين نجح الرئيس السادات في التخلص من خبرائه العسكريين تحت دعوى أن وجودهم في حالة قيام الحرب مع إسرائيل قد يحرم المصريين من ثمار نصرهم وينسبه إلى موسكو، مما يفقد هذا النصر أهم مقوماته السياسية والتاريخية. وإن كنا نرى أن الرئيس المصري عندما فعل ذلك فقد أراد تحييد الجانب الأمريكي في حرب التحرير المتوقعة ضد إسرائيل، والتي باتت ضرورة لا خيار فيها على ضوء



كانت حرب اكتوبر نقطة تحول مهمة فى تاريخ الشعب المصرى وفى تاريخ المنطقة كلها

التعنت الإسرائيلي من كل المبادرات التي تمت إبان تلك الفترة لإحلال حالة السلام محل حالة الحرب.

من ناحية أخرى لم يكن للرئيس الجديد ماضي حافل بأسباب العداء مع الدول النفطية المحافظة، والتي زادت خلال تلك الفترة ثرواتها من جراء زيادة حجم الكشوف المستجدة زيادة كبيرة، ثم ما تبع ذلك من زيادة الأسعار. وبالتالي زال سبب من أهم أسباب عداء الغرب لنظام عبد الناصر الذي رأى في سياساته تهديدا خطيرا لمصالحهم النفطية.

وكانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول هامة في المشروع الناصري، فقد بدا أولا أن صاحب المشروع قد جلب الاحتلال لجزء من تراب الوطن، بينما نجح خلفه، الذي لا يدين بنفس مبادئه، في إزاحة هذا الكابوس، وبدا ثانيا أن السادات، وقد تحرر من إرث عبد الناصر بعد هذه الحرب كان مستعدا لإتباع سياسات تناقض "المشروع الوطني" الذي ساد خلال الخمسينات والستينات، وهو في ذلك قد مد يديه لكل من عاداه.

٧ الولايات المتحدة الأمريكية التي استقبل مبعوثيها بالأحضان، والتي أبدى كل استعداد للتعاون معها في إقرار

السلم في الشرق الأوسط، إلى الحد الذي لعب معه وزير خارجيتها المشهور "هنري كيسنجر"، دورا جوهريا في مفاوضات السلام بين القاهرة وتل أبيب، وإلى الدرجة التي جرت خلالها تلك المفاوضات في منتجع الرئيس الأمريكي في كامب دافيد.

- لإسرائيل التي تمكن من خلال العمل المفاجئ، المصريين والعرب على الأقل، الذي قام به في زيارة القدس خلال شتاء عام ١٩٧٧أن يضع حجر الأساس فيما عرف بمعاهدة السلام بين الدولتين والتي عقدت بين عامين.

- للدول العربية، فبينما توجه مشروع عبد الناصر لشعوبها، توجه السادات لأنظمتها الحاكمة حتى لو كان لهذه الأنظمة تاريخ حافل بالعداء لقيام مصر "بدور" خاص أو قيادي للمنطقة، ونجح من خلال ذلك في الحصول على بعض القروض التي يواجه بها مشاكل ما بعد الحرب.

- غير أن كل ذلك لم يمنع تلك الدول من أن تشارك في الحملة العربية التي شنت على مصر في مؤتمر القمة في بغداد، والتي أدت إلى مقاطعتها جميعا للقاهرة، باستثناء عمان والسودان، كما أدت في نفس الوقت إلى نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.

- وكان على مصر أن تدفع ثمنا آخر لهذه السياسات

الجديدة المناقضة للمشروع القومي الذي ساد من قبل؛ فقد اتبع نظام السادات سياسة انفتاحية غير كاملة وغير مخطط لها، ففتح الباب لرأس المال الخاص والأجنبي، وبدا مع ذلك وجود نظامين متجاورين متنافسين، القطاع العام والقطاع الخاص، مما تسبب في خلط الأوراق على نحو ملحوظ، الأمر الذي بدا في انتقال أغلب الرئاسات التكنوقراطية من الأول إلى الثاني، وقد أخذت معها خبرتها، وربما بعضا من ثروات القطاع العام التي بدءوا بها مشروعاتهم الخاصة .. بينما حدث ذلك استمر في الحفاظ على جزء هام من هذا القطاع تحت ضغوط الرأي العام الذي رأى في ملابسات هذا البيع ما يشير إلى التفريط في الثروة القومية.

– الثمن الأخير الذي دفعته مصر من جراء الانتقال غير المخطط من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، تمثل في محاولة التخلص ممن بقي من أنصار النظام الأول، الأمر الذي بدا في فتح أبواب العمل السياسي للعناصر المحافظة، والتي كان قطاعها العلوي قد هاجر لدول النفط في عصر عبد الناصـــر، وعــادوا بثــرواتهم الطائلة التي وظفـوها في مشروعات استهلاكية، وكان قطاع القاعدة قد عمل تحت الأرض، وظهر في تلك المناسبة بتشجيع الدولة، بعد أن أصبح استخدام العنف هو سمته الغالبة، وهو العنف الذي راح ضحية له الرئيس السادات نفسه!

■■■

نرى أن مصر وعهد الرئيس مبارك قد واجها المأزق بعد اختفاء السادات عن الساحة، وكان عليهما أن يواجها قبل كل شيء حالة الاحتقان السياسي التي نجمت عن عمليات الاعتقال العشوائية التي أجراها الرئيس السابق قبيل رحيله، فكان أن تم الإفراج عن جل المعتقلين.

طبيعة هذا المأزق أن الرئيس السابق قد نجح في القضاء على المشروع القومي الذي تبنته الحكومة المصرية خلال المرحلة الناصرية، ولم تضع له بديلا معقولا ذا ملامح محددة .. وإن كانت الدولة قد أبقت على بعض إنجازات هذه المرحلة التي يؤدي المساس بها إلى قلاقل شعبية كبيرة، فلم تمس مجانية التعليم كما لم تقترب من الدعم المدفوع للمواد التموينية.

جانب آخر من هذا المأزق تمثل في دور مصر العربي، وإذا كان هذا الدور قد تحوّل إلى الشلب من جراء السياسات الساداتية، فقد كان من المستحيل على ضوء الظروف القائمة، عودته إلى مكان القيادة مرة أخرى، وكان كل ما يستطيعه عهد الرئيس الجديد هو التخلص من العناصر السلبية القائمة، وقبول التطورات العربية الجديدة التي قامت

على مجموعة من التحالفات الإقليمية، بل أنها انضمت في وقت من الأوقات إلى إحداها، ولكن على مضض .

وبتؤدة ولكن بإصرار ملحوظ حاولت مصر أن تعيد الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة، كما سعت إلى عدم الانجراف في أعمال عدائية ضد أية دولة عربية، مما بدا في قرار الرئيس العاقل بعدم شن الحرب على السودان بسبب تورط نظامه الحاكم في حادثة أديس أبابا عام ١٩٩٥ وهو ما فعلته حيال غزو العراق للكويت، فقد أدانت بشدة هذا الغزو، وشاركت في تحرير الإمارة الصغيرة، وإن كانت مشاركة مشروطة بعدم دخول القوات المصرية للأراضي العراقية.

واجهت مصر في نفس الفترة، ومن جراء السياسات الساداتية بتشجيع العناصر المحافظة، موجة من الإرهاب باسم الدين، والذي استخدمت الحكومة المركزية كل صلاحياتها لإنهائه، حتى أمكن حصره ثم انحساره خلال التسعينات.

ولا شك أن هذه المواجهة من جهة، وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة المحيطة من جهة أخرى، قد عاق مصر عن أن تتبنى مشروعا قوميا جديدا في ظروف

دولية بالغة الحرج، كما أدى إلى أن تتصرف حكومة الرئيس مبارك بقدر كبير من الحذر رآه بعضهم حالة من الجمود ، الأمر الذي تعالت معه بعض الأصوات بضرورة الإسراع للمطالبة بالإصلاح، وهو ما جاراه فيها النظام مؤخرا مما بدا في تغيير المادة ٧٦ من الدستور، التي نراها أول القطر الذي لن يتحول إلى غيث إلا بمشاركة جميع الأطراف في عملية الإصلاح!

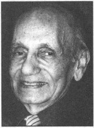
■■■



د. رفعت السعيد



خالد محيى الدين



د. رشدى سعيد

يجب على النخبة أن تقوم بدورها السياسى الذى بدأ بتغيير المادة ٧٦

الفصل الثالث

موقف النخبة!

■ معلوم أن الشعوب لتبقى حية تمر بين الحين والآخر بفترات انتقال سياسي، وتبدو ضرورة مثل تلك الفترات من سعي تلك الشعوب لملاحقة حركة التطور في شتى مناحي الحياة؛ اقتصادية واجتماعية وثقافية، هذا فضلا عن التحولات العالمية، مما يتحتم معه إدخال تغييرات سياسية تتواكب مع ما يحدث في تلك المناحي.

معلوم أيضا أن الأنظمة السياسية لا تتحرك بالسرعة المناسبة في الأخذ بهذه التغييرات، والسبب: أنه كثيرا ما تنشأ جماعات من "أصحاب المصالح" ترتبط مصالحها بإبقاء الأوضاع على ما هي عليه، مما يترتب عليه لون من الاحتقان السياسي، الأمر الذي يواجه معه النظام الحاكم أحد خيارين، إما القلاقل الداخلية أو المبادرة بالإصلاح!

معلوم ثالثا أنه يبرز في تلك الفترات الانتقالية عادة تياران، أولهما: الداعي إلى الأخذ بفكرة التغيير بشكل

انقلابي، أو ما رآه البعض الرغبة في الوصول إلى الشاطئ بدون سباحة، ممن اصطلح على تسميتهم "بالثوريين"، وثانيهما: الساعي إلى إحداث التغيير بشكل تدريجي، والذي رأى أن التغيير كي يكون ثابتا فمن المطلوب وقتا وجهدا، ممن اتفق على تعريفهم "بالإصلاحيين".

وتؤكد الخبرة التاريخية أن الأخذ بالمنهج الأول، رغم إغرائه، كثيرا ما لا يصل معتنقوه إلى الأمل المرجو من التغيير، مما تكرر أكثر من مرة في التاريخ العالمي والتاريخ المصري ..

أشهر النماذج العالمية "الثورة الفرنسية" التي يعتبرها المؤرخون "أم الثورات"، فالمعلوم أنها وقعت أولا في حجر المتطرفين من اليعاقبة Jacobins، والذين ارتبط باسمهم "عهد الإرهاب" (١٧٩٢ – ١٧٩٤ Terrorism)، وهو ما لم تشهد فرنسا عصرا دمويا مثله، والذي ارتبط باسم رجل من أشهر سفاحي التاريخ اسمه روبسبير Robespierre ، وإذ كان لهؤلاء فضل فهو تدمير قوائم النظام الجديد، أما بناء نظام جديد متسقا مع المتغيرات التي عرفتها البلاد فلم يتم إلا بعد سقوط هذا العهد واستيلاء المعتدلين على السلطة،

الذين وصلوا إلى الذروة في عصر بونابرت، وقد شهدت سنواتهم حركة إصلاح واسعة في ميادين القانون والتعليم والاقتصاد أخذت بها أغلب شعوب العالم.

في مصر: حدث شيء قريب من هذا خلال السنوات العشرين الأولى من القرن العشرين، فقد عرفت الحياة السياسية نفس التيارين، المتطرف والمعتدل .. تمثل الأول في "الحزب الوطني" الذي قاده مصطفى كامل، والذي لجأ إلى أساليب العنف، الإضرابات والمظاهرات ومقالات التهييج والخطب المثيرة، بينما تمثل الثاني في "حزب الأمة" الذي تولى الأستاذ أحمد لطفي السيد، أستاذ الجيل، صياغة فلسفته ووضع مبادئه، والتي قامت على التمسك "بالقومية" بدلا من "الجامعة الإسلامية" التي دعا لها الحزب الوطني، وعلى الانتقال التدريجي الذي يقوم على تعليم المصريين ونشر الثقافة وإثارة الوعي، الأمر الذي سوف يترتب عليه في النهاية تحقيق الآمال القومية بما فيها جلاء المحتلين.

نفس الأمر أيضا حدث بعد بعض الوقت، إذ بينما تآكل الحزب الأول، رغم حجمه الكبير، واختفى تقريبا خلال الحرب العالمية الأولى، وعندما عاد بعد تلك الحرب بدا شبحا لحزب ما قبل الحرب، فإنه ظهر من رجال الحزب الثاني القيادة التي تولت تفجير ثورة ١٩١٩، وعلى مبادئه التي

نادى بها قبل الحرب .. مبدأ إعلاء القومية على أي انتماء آخر، وإن اتخذوا بعد ذلك اسم "الوفد".

وفي تقديرنا أننا نمر الآن بفترة انتقالية صنعتها متغيرات لا يمكن تجاهلها ، محلية: ناتجة عن ظهور قوى اجتماعية وفكرية جديدة ومستجدات عالمية لم تعد تقبل بإبقاء الحال على ما هو عليه، مما تعبر عنه طلائع من تلك القوى الجديدة، وأنها أبرزت نفس التيارين اللذين ظلا يظهران في العادة في تلك المناسبات، وبدون تسمية فإن قارئ عدد من الصحف الحزبية الحالية هذا فضلا عن بعض الصحف المستقلة، يستطيع أن يلمس بسهولة انحيازها لتيار التغيير (الانقلابي)، ربما لأسباب تتعلق بقناعات القائمين عليها ، وربما الرغبة في زيادة التوزيع، بحكم ما لمثل هذا الانحياز من جاذبية، خاصة بين صفوف القراء الذين يعانون من الأوضاع القائمة.

بالمقابل فإن الإصلاحيين المطالبين بالتغيير التدريجي، ليس لهم حظ الآخرين في الانتشار، ربما لأن مطالبهم أقل جاذبية، وربما لأنهم يبدون منحازين للحكومة التي تسعى للتغيير بالتدريج، مع الشكوك التي تحيط دائما بسياسات الدولة التي لا يوافقون على أغلبها.

وفي مثل هذه الظروف فإنه على "النخبة" أن تقوم بدورها السياسي الذي بدأ بتغيير المادة ٧٦ من الدستور، والذي وعدت حكومة الرئيس مبارك أن يتبعه جملة تغييرات أخرى سوف تقدمها إلى البرلمان خلال الفترة القادمة، وهو الدور الذي ينبغي التوقف عنده طويلا، لما سوف يكون له من تأثير على مستقبل الوطن ..

■ ■ ■

قبل التعرض لتركيبة النخبة المصرية خلال الفترة الراهنة ينبغي أن نذكر أن طبيعة الشعب المصري، التي تنفر من العنف وتكره النهج الدموي، أميل إلى الأسلوب الإصلاحي منها إلى العمل الثوري.

نبرهن على صحة هذه المقولة من استعراض سريع لما اصطلح على تسميته بالثورة في تاريخ مصر الحديث، العرابية، ١٩١٩، ١٩٥٢، فنلاحظ أن الأوليين تندرجان تحت عنوان "مناهضة الاحتلال الأجنبي"، الأمر الذي كان تحريرا قبل أن يكون إصلاحا، على عكس الحال بالنسبة للأخيرة، التي سبقت فيها الرغبة في الإصلاح السعي للتحرير.

يتأكد لنا ذلك من مجموعة من المؤشرات؛ أن صناع الحدث

الكبير أسموها أولا "الحركة المباركة" ولم يلجئوا إلى توصيف الثورة، وهي التسمية التي استخدمت في وقت متأخر على ضوء التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها، ثم أنهم قبل كل ذلك، وفي عملية القضاء على النظام القديم، عزفوا عن استخدام النهج الدموي، حتى أن الملك فاروق خرج من البلاد في احتفال رسمي، وعلى ظهر يخته المحروسة، وكان في وداعه محمد نجيب نفسه، واقتضى الأمر عاما بأكمله للتمهيد لقبول الناس بإلغاء النظام الملكي، وقد صنع ذلك - في رأينا - أهم أسباب القبول الشعبي للتغيير!!

نخلص من ذلك إلى أن سلوك سبيل الإصلاح التدريجي أكثر قبولا عند المصريين من استخدام نهج "الانقلاب الثوري"، مما تؤكده السوابق التاريخية.

وبينما يقود النهج الأخير الحالمون بالتغيير السريع، وهم كثر، فإن النهج الأول يتطلب قيادة من "النخبة" أصحاب المصالح وأصحاب الأفكار، مما يعني أن هؤلاء يتحملون مهمة في الفترة الانتقالية القائمة عليهم أن يقوموا بها، بحكم ما سوف يترتب على تقاعسهم من نتائج غير محمودة!!

تعريف النخبة The Elite فيما جاء في الموسوعات يطلق

على فئات بعينها "ذات وظائف ولها وضع رفيع في المجتمع"، وهي تتراوح بين قادة العمل السياسي، والمفكرين من المؤثرين في الرأي العام، وأخيرا القطاع العلوي في البناء الاقتصادي – الاجتماعي.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن خريطة المشتغلين بالعمل السياسي، والقادرين في ذات الوقت على التأثير على البيئة المحيطة بهم، تتداخل خطوطها إلى حد يتطلب السعي لفض الاشتباك .. منهم زعماء الأحزاب والكتّاب المعبرين عنها ، ومنهم كبار الصحافيين، ومنهم أخيرا قادة المجتمع المدني ..

أما (الأولون) فسوف نخصص لهم فصلا من هذه الدراسة تحت عنوان "السيولة الحزبية" (!!) وإن كان لنا أن نميز هنا بين رجال حزب الأغلبية أو الحكومة، من أصحاب الأساليب العملية في العمل السياسي، ومن أصحاب المصالح في نفس الوقت الحريصين على الحفاظ عليها، مما يحد عادة من دورهم النخبوي، ومن رغبتهم في التغيير، إلا بعضهم الذين يملكون من الذكاء ما يستشعرون معه أنه قادم قادم، وأن عليهم المشاركة فيه إن لم يكن قيادته، قبل أن تدهسهم عجلاته، ونرى أن الرئيس مبارك في تعديله للمادة ٧٦ من

الدستور، قد مثل هؤلاء الأخيرين، وإن كان قد فاجأ غيرهم!!

المجموعة الثانية من جناح النخبة المشتغلين بالعمل السياسي تتمثل في قيادات الأحزاب ذات الطبيعة العقيدية أو ذات الماضي التاريخي، أو تلك التي تجمع بين الجانبين ..

يأتي حزب التجمع في طليعة المجموعة الأولى، وبغض النظر عما أصاب الاتحاد السوفيتي، فإنه يبقى القول أن اليسار الداعي إلى التغيير لا زال نابضا بالحياة، لأن هذا الجناح من الفكر السياسي كان موجودا قبل الشيوعية وسيظل موجودا بعدها، وأن "الاشتراكية" كانت بدورها قائمة من قبل وهي لا تزال قائمة، الأمر الذي تؤكده نظرة على الخريطة السياسية لدول غرب أوروبا!

غير أنه لا ينبغي هنا إغفال "الإخوان المسلمين" من هذا الطراز من الأحزاب، أو الجماعات السياسية، وبغض النظر عن تقييم دورهم النخبوي، على اعتبار أن النخبة هي التي تقود الأمة نحو المستقبل وليس إلى الماضي .. بغض النظر عن ذلك، فإنه يجب التسليم بأن لهؤلاء وجودا قويا على الساحة، وأن هذا الوجود يستند على "الفكر" حتى لو كان سلفيا!!

أما الأحزاب ذات الطبيعة التاريخية فيأتي "الوفد الجديد" في مطلعها، وهو الذي لم شمل بقايا الحزب القديم، هذا من جانب، وبعض العناصر الشابة التي رأت في تاريخ هذا الحزب الكبير الخلاص من حكم "العساكر" - على حد رأيهم -، من جانب آخر، وكان هؤلاء من الداعين إلى "الفكر الليبرالي" اعتبارا من أنهم هم الذين جسدوه بعد ثورة ١٩١٩حتى أطيح بهم بعد ١٩٥٢ .

تبقى الأحزاب التي جمعت بين الطبيعتين ويجسدها "الحزب الناصري" الذي يستمد من الماضي القريب أهم أفكاره، والذي يرى أن الخروج عليها يرقى إلى مرتبة الخيانة، كما أنه يستمد أهم أفكاره من التجربة الناصرية التي تفردت بكثير من السمات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، الأمر الذي معه تصلح أن تكون زادا عقيديا. غير أنه في ذلك لا يتجاهل المتغيرات العميقة التي عرفتها البلاد بعد رحيل عبد الناصر عن دنيانا عام ١٩٧٠ .

الأحزاب الأخرى لا نرى أن لها دورا مؤثرا، الأمر الذي يصعب معه وضعها في خانة "النخبة"، فهي في تقديرنا لا تزيد عن رقم من أرقام الأحزاب القانونية الخمسة أو الستة عشر، مما يدعونا إلى توصيفها بالأحزاب الرقمية أو الأحزاب "النمرة"!!





طارق البشرى ود.سليم العوا

يملك الرجلان وأضرابهم من أنصار هذا التيار زادا ثقافيا كبيرا يجعلهم قادرين على التبشير بأفكارهم

غير أن النخبة السياسية لا تضم الأحزاب فحسب، فهناك كثير من المفكرين السياسيين المستقلين، الذين رأوا أن الأحزاب القائمة لا ترضي طموحاتهم، أو الذين آثروا أن يحافظوا على استقلاليتهم انطلاقا من القناعة بأن العمل الحزبي قد يضع قيودا على أفكارهم في التغيير، والتي قد لا تتفق في بعض مناحيها مع برامج تلك الأحزاب أو سياساتها!!

ولا شك أن القسط المعقول من الحرية الذي تتمتع به الصحافة الآن قد أتاحت لمثل هؤلاء فرصة التبشير بآرائهم في التغيير، وهم على أي الأحوال إن لم يجدوا فرصهم في الصحافة القومية، وجدوها في الصحافة المستقلة، وهي الصحافة التي قوي عودها على نحو ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن خفت القيود التي كان يضعها "المجلس الأعلى للصحافة" على إصدارها!!

والملاحظ أن هذا الجناح من النخبة السياسية قد تعددت ألوانه؛ يقف على قمته الداعين إلى التغيير، وإن كانوا في ذلك متأثرين أشد التأثر بالنموذج الغربي، ولعل جمهرة المثقفين غير الحزبيين من أبناء "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية" في مؤسسة الأهرام، أو جمعية "النداء الجديد" تقدم نموذجا مثاليا لهذا النوع من الجناح!!

على الجانب الآخر يقف المفكرون من ذوي الميول الدينية ، وأشهر رموزهم الحالية المستشار طارق البشري والأستاذ سليم العوا المحامي، ويملك الرجلان وأضرابهما من أنصار هذا التيار زادا ثقافيا كبيرا يجعلهم قادرين على التبشير بأفكارهم وإقناع الآخرين، بشكل أفضل كثيرا من المنضوين تحت رايات الجماعات الدينية وشبه الدينية.

على الجانب الثالث من يمكن توصيفهم "بالمثقفين الوطنيين" الذين وضعوا نصب أعينهم "المصلحة العليا لمصر"، وحتى لا يراجعنا أحد فيما نذكر، فأعتقد أن كاتب هذه السطور يقدم نموذجا لهذا الفصيل، وهو الداعي إلى تغليب المصلحة الوطنية على أية مصلحة أخرى، عقيدية كانت أو حزبية ، ومشكلة هؤلاء أنهم كثيرا ما يقفون في العراء وحدهم لا يحميهم إلا اعتقادهم بأنهم ينتهجون ما يحقق مصلحة الوطن، وهم في ذلك لا يدينون بالإخلاص إلا لما يعتقدون، الأمر الذي يجعلهم مرة في صف الحكومة ومرات في غير صفها، مما يعرضهم في كثير من الأحوال لهجمات من سائر الأطراف، اللهم إلا من يتفهم دوافعهم النبيلة، وهم قليلون لسوء الحظ!!

■ ■ ■

في محاولة متواضعة لتصنيف النخبة المصرية على ضوء ما سبق، نبدأ أولا بمجموعة السياسيين والمفكرين من قادة الأحزاب وصحفييها، وأبرز الساعين إلى النقلة الفجائية "الحزب الناصري" الذي اتخذت صحيفته "العربي" نهجا ثوريا خاصة خلال العامين الأخيرين، وعلى الرغم من وجود بعض الأقلام المتعقلة في هذه الجريدة (أحمد الجمال) فإن أغلبية كتابها، في مقدمتهم رئيسا التحرير (عبد الله السناوي وعبد الحليم قنديل) ينهجان أسلوبا ثوريا، وعلى الرغم من عدالة بعض القضايا التي يطرحونها إلا أنه يبقى في النهاية الأسلوب المثير الذي يقدمانه بهاما يدفع بعض القراء إلى عدم الاقتناع، ومما دفع بعض مؤيدي الحزب إلى النأي عنه، فالمبالغة كثيرا ما تؤدي إلى نقيضها، ويمكن أن نضم لجريدة الحزب الناصري جريدة "الأسبوع" التي يرأس تحريرها الأستاذ مصطفى بكري!

الحزبان الآخران، الوفد الجديد والتجمع، اللذان يعبر عنهما صحيفتاهما، الوفد والأهالي، وعلى الرغم من أن بعض الأقلام كتابهما تميل إلى أسلوب المطالبين بالتغيير الفوري، بغض النظر عن نتائجه، إلا أن الغالبية من سائر الأقلام تناصر فكرة التغيير المتدرج، مهما كانت قاسية في

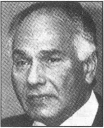
نقد الحكومة، من أمثال الدكتور رفعت السعيد رئيس التجمع والأستاذ عباس الطرابيلي رئيس تحرير الوفد. وليس أدل على ذلك من قبول الحزب اليساري لفكرة ترشيح رمزه الأستاذ خالد محيي الدين لانتخابات الرئاسة القادمة، وإن كان إقرار البرلمان بمجلسيه لتعديل المادة ٧٦ من الدستور على النحو الذي تم به تعديلها قد سبب بعض التراجع للفكرة، إلا أن مجرد قبول الاشتراك في الانتخابات القادمة تضع الحزب في خانة الإصلاحيين.

يبقى حزب الأغلبية، أو حزب الحكومة، الوطني الديمقراطي، وعلى حد علمنا، فإنه بالرغم من وجود صحيفة ناطقة باسمه (مايو) فهي - على حد علمنا أيضا - من الصحف غير المقروءة، والتي لا يتناسب توزيعها بحال مع حجم الحزب الكبير، ولعل ذلك يعود في الجانب الأكبر منه للمجال الواسع الذي تفسحه الصحف والمجلات القومية للحزب الكبير، حتى أنه لم يعد يحتاج في قليل أو كثير لصحيفة خاصة.

وبحكم التاريخ الطويل للصحافة والمجلات القومية على رأسها الأهرام (١٨٧٦) والمصور (١٩٢٥)، وبحكم المادة التحريرية التي لا تغلب عليها الاعتبارات الحزبية، فإن لها

قارئها المعتاد، غير أن ذلك لا يمنع من تقرير حقيقة مفادها أنها تفرد مساحات للحزب الوطني الديمقراطي، أكثر مما تخصص لأي من الأحزاب الأخرى، وحجتها في ذلك أنه حزب الأغلبية الكاسحة، وأنه الحزب الذي يؤلف الحكومة والغالبية العظمى من أعضاء البرلمان، غير أن هذه الحجة تبقى قاصرة على ضوء إهمالها البين لأفكار الأحزاب الأخرى وأخبارها، وعلى ضوء أن عديدا من أصحاب الأقلام فيها يناصرون الحزب الوطني الديموقراطي ويدافعون عنه بالحق والباطل، غير أن ذلك لا يمنع من وجود أصحاب أقلام آخرين في الصحافة القومية يتميزون بقدر كبير من المصداقية، على رأسها الأستاذ سلامة أحمد سلامة في الأهرام، والأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور السابق .

وعلى وجه العموم، وبغض النظر عن المساحة الواسعة التي يحتلها الحزب الوطني في الصحف القومية، وعلى الرغم من أن هذه المساحة قد تضعف من مصداقيتها ، فإنه يبقى لتلك الصحف تأثيرها الكبير في صناعة المناخ السياسي العام، سواء بحكم التاريخ، وبحكم أنها الأكثر توزيعا ، وبحكم أنها تضم نخبة من أصحاب الأقلام المعروفين بموضوعيتهم وحيادهم، والذين كان في قدرتهم دائما التأثير



محمد فريد خميس



أحمد المغربي
وزير السياحة



نجيب ساويرس



أحمد بهجت

على الرأي العام، وفيما نلاحظه أن كبار أصحاب الأقلام في الصحف الحزبية كانوا في وقت من الأوقات، وربما حتى هذه اللحظة، محررين في الصحف القومية!!

■ ■ ■

على الجانب الآخر من النخبة التي تلعب دورا في الإصلاح السياسي نعثر على تلك الطبقة التي أفرزتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التغييرات التي أصابت الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات.

وقد أدت هذه التغييرات إلى نتيجتين تؤثران في تقديرنا بدرجة أو بأخرى على مسيرة حركة الإصلاح السياسي المرجوة ..

فهي من ناحية قد أثرت في الطبقة الوسطى الصغيرة، حتى أنه لم يعد عند بعض أبنائها ما يكفيهم الحصول على القوت الضروري، الأمر الذي أدى إلى توسيع طبقة المعدمين أو شبه المعدمين ممن يشكلون قنبلة موقوتة.

لا ينفي ذلك أنه لم يكن هناك معدمون في الفترة السابقة على تطبيق تلك السياسات، ولكن هناك فرق، إذ بينما كان هؤلاء من الطبقات الفقيرة أصلا التي لم تحصل على قدر من

التعليم، وبالتالي لم يكن لهم موقف سياسي، فإن فقراء ما بعد الانفتاح تدحرجوا على السلم الاجتماعي إلى أسفل، فهم من المعدمين المتعلمين (!)، والذي لا يفتئون يعبرون عن سخطهم على الأوضاع القائمة بشتى الصور، مما يوفر للراغبين في التغيير الفوري قاعدة عريضة تتعاطف معهم.

إلى جانب هؤلاء يوجد موظفو الحكومة الذين تعرضوا بدورهم لحالة من الإملاق من جراء حالة التضخم وارتفاع الأسعار التي نجمت عن مجمل السياسات الجديدة، وقد حل بعضهم مشكلته بسياسة فتح الدرج (الرشوة)، وحل البعض الآخر مشكلته بالعمل، ولو بصورة مؤقتة في بلاد النفط، غير أن الغالبية العظمى منهم تفاقمت أوضاعهم، وهم في ذلك مثل سابقيهم، من الطبيعي أن يكونوا حالمين بالنقلة الفجائية، التي قد تنقذهم من أوضاعهم، وبالتالي هم أكثر استجابة للداعين لهذه النقلة!

يبقى من هؤلاء الذين أمكنهم أن يحلوا مشكلتهم بالهجرة إلى الخارج، الأقلية منهم الذين قصدوا العالم المتقدم في الغرب، وتأثروا بأوضاعه، وأغلبهم - في رأينا - من أنصار التغيير بالإصلاح، لا بالثورة، يبدو ذلك من كتابات البعض ممن أبقى على علاقته بالوطن، وكثيرا ما يعبرون عن آرائهم

في الصحافة المصرية، ولعل الدكتور رشدي سعيد يقدم نموذجا على ذلك، غير أنه لسوء الحظ يبقى تأثير هؤلاء محدودا، بحكم بعدهم عن الوطن، وبحكم تقطع كتاباتهم التي تظهر فحسب خلال إجازاتهم المحدودة التي يقضونها في رحابه.

من أبناء هذه الشريحة من الطبقة الوسطى الصغيرة أخيرا أولئك الذين هاجروا إلى دول النفط ونجحوا في تكوين ثروات كبيرة، وانتقلوا من طبقتهم القديمة إلى طبقة جديدة سنتعرض لها عندما نتناول الجانب الآخر من النتائج الاجتماعية الناجمة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

فقد أدت هذه السياسة إلى ظهور طبقة من الرأسمالية شكلت نخبة اجتماعية جديدة، ومن الطبيعي أن يكون لها موقفها من النقلة التاريخية المرجوة.

ونرى أن مصالح هذه الطبقة تملى عليها في العادة انتهاج أسلوب الإصلاح وتنفر من احتمالات الانقلاب لما يمكن أن يستتبعه من أضرار شديدة تنزل بمصالحهم، رغم تباين الروافد التي نبعت منها الطبقة الجديدة.

فهناك شريحة منهم جاءت من أبناء الأسر الغنية القديمة

التي عرفتها مصر قبل الثورة، وأخرى ممن يمكن توصيفهم بالرأسمالية الوطنية والذين تبنوا مشروعات ناجحة، وثالثة ممن كونوا الثروات الكبيرة من العمل في دول النفط وعادوا إلى أرض الوطن لاستثمارها.

لعل أشهر ممثلي المجموعة الأولى أسرة فخري عبد النور والتي يرأس أحد أبنائها، منير، الهيئة الوفدية في مجلس الشعب، ويجسد الأستاذ محمد فريد خميس، رئيس مجلس "إدارة النساجون الشرقيون" المجموعة الثانية، وتتعدد شخوص المجموعة الثالثة حتى أنه يصعب اختيار أحدهم ممثلا لها!

وتسعى كل شرائح هذه المجموعة، وبدون استثناء، أن يكون لهم وجود قوي في دوائر الحكومة، في سلطتيها التشريعية أو التنفيذية، وقد حققوا ذلك بالفعل، مما لاحظه المراقبون في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة من غلبة رجال الأعمال (١٩٩٠)، وهو ما حدث في انتخابات وتعيينات مجلس الشورى الأخيرة أيضا (١٩٩٤)، ومما لاحظه أيضا المعنيون بالدراسات الاجتماعية من حصول هؤلاء على نصيب وافر من المقاعد في الوزارة الأخيرة التي شكلها الدكتور أحمد نظيف، حتى أن منصب وزير السياحة ظل معلقا لفترة

إلى أن قبل أحد كبار المشتغلين بالمجال السياحي، الأستاذ أحمد المغربي، شغل المنصب.

غير أنه يمكن استثناء مجموعة قليلة من هؤلاء، خاصة من الذين كونوا ثرواتهم إبان فترات وجودهم في دول النفط، الذين يمكن وضعهم في صف الراغبين في النقلة الثورية، تحقيقا لحلمهم بقيام دولة الخلافة الإسلامية، وهم مصدر تمويل الجماعات السياسية الداعية إلى هذه النقلة.

وإذا كانت ثمة ملاحظة أخيرة لهذا الجناح من النخبة الاقتصادية - الاجتماعية، فهي أن جانبا من أبنائها نجحوا في أن تكون لهم منابر أخرى، لمخاطبة الجماهير، غير المجلسين التشريعيين، سواء بتمويل بعض الصحف المستقلة أو بتملك قنوات فضائية خاصة، وإذا كان المهندس نجيب ساويرس يأتي في مقدمة الأولين، فإن الدكتور أحمد بهجت وقناة دريم يقف في مقدمة الأخيرين!!

■ ■ ■

الفصل الرابع

السيولة الحزبية!!

■ سبب بسيط دعانا إلى أن تبنى هذا التوصيف للوضع الحزبي القائم في مصر منذ عام ١٩٧٦، بحكم صعوبة انطباق أحد التوصيفات المعروفة على هذه الحالة، فهو لا يخضع لنظام الحزبين Two-Party System الأكثر انتشارا في البلاد الأنجلو-سكسونية، في مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يأخذ بالضبط بنظام التعددية الحزبية Multi-Party System، الأكثر ذيوعا في الدول اللاتينية على رأسها إيطاليا وفرنسا، ثم أنه هجر قبل نحو ثلاثين عاما نظام الحزب الواحد Single Party System الذي انتشر في أوروبا في ظل الأنظمة الدكتاتورية التي عرفتها كل من ألمانيا وإيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت من أهم أسبابها.

وفي الشرق كانت تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية أول من أخذ بنظام الحزب الواحد الذي أسسه كمال أتاتورك عام



أخذت تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية بنظام الحزب الواحد الذى أسسه كمال أتاتورك عام ١٩٢٦ تحت اسم حزب الشعب الجمهورى

١٩٢٦ تحت اسم "حزب الشعب الجمهوري"، وهي العدوى التي لم تلبث أن انتقلت إلى سائر بلدان العالم العربي، في مشرقه ومغربه، في عهد الاستقلال، وبعد أن نجح العسكريون في الاستيلاء على مقاليد الحكم في أغلبها.

وقد انتحلت تلك الأنظمة عديدا من الذرائع للأخذ بهذا النظام، منها تبني الفكرة القومية ورفض القطرية، ومنها دعاوى العدالة الاجتماعية، ويقف في مقدمة هذا النظام حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي حكم منفردا في كل من العراق وسوريا لفترة غير قصيرة، وإن كان يتحمل في نفس الوقت مسئولية فشل أول تجربة وحدوية عربية!!

وكما قال المستر أوين في كتابه State, Power and Politics أن هذه الأنظمة اتسمت بسبع خصائص؛ تعاظم دور الدولة، الدعوة للقومية العربية، السيطرة العسكرية وبناء جهاز أمن قوي، احتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية، تركيز السلطة في أيدي الرئيس، وجود نخبة حاكمة جديدة، وأخيرا فهو لا يترك إلا حيزا ضيقا جدا لنشاط المجتمع المدني.

هذه المقدمة السياسية الطويلة رأيناها لازمة لتشخيص

"الحالة الحزبية" القائمة في مصر الآن، وهي مختلفة جد الاختلاف عن مثيلاتها في البلاد العربية المجاورة، ونبدأ من ألف باء التاريخ الحزبي الذي عرفته البلاد.

يمكن القول أنه حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر سادت بين المصريين الانتماءات التقليدية؛ للأسر الحاكمة ، الطوائف، الأوقاف، الطرق الصوفية، والعصبيات المحلية من القبائل والأسر الكبيرة.

غير أنه مع تيار التحديث الذي عرفته البلاد خاصة على عهد الخديوي إسماعيل، هذا من ناحية، ومع انتشار الحياة المدنية التي خلخلت من الانتماءات التقليدية القديمة من ناحية أخرى، ثم ما تبع ذلك من زيادة التدخل الأجنبي ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطاني بعد فترة قصيرة، من ناحية ثالثة .. نتج عن كل ذلك أن أخذت فكرة الحزبية تتسلل إلى البلاد، وإن تم ذلك على استحياء في أول الأمر، مما بدا في وجود جماعات سرية مثل مصر الفتاة والحزب الوطني القديم.

بعد صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٠ وصعود نجم مصطفى كامل بدأ ظهور الأحزاب، وإن لم يحدث التنظيم الحزبي إلا بعد سبع سنوات، حين أسست مجموعة من أعيان البلاد

"حزب الأمة" فعجل الزعيم المشهور بتحويل جماعته إلى حزب منظم، وسارع الخديوي عباس الثاني إلى تأسيس حزب موال هو "الإصلاح على المبادئ الدستورية"، بمعنى آخر أن مصر عركت النظام الحزبي قبل نحو مائة عام، وإن كانت قد عرفته بقسمات خاصة، يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

١- على الرغم مما يقال أن أحد هذه الأحزاب، الأمة ، كان يمثل الأرستقراطية الزراعية، فمن الصعب التمييز بينها على أساس اجتماعي، فهي قد نشأت جميعا لتحقيق الهدف الوطني بالجلاء ووحدة وادي النيل، وهي قد ضمت جميعا أخلاط من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعية، فضلا عن "الأفندية" الذين يمكن أن نضعهم في الطبقة الوسطى الصغيرة. الأمر الذي صعَّب من مهمة الباحثين في العثور على فروق كبيرة بين برامجها.

٢- أن تلك التجربة قد عرفت الظاهرة التي ظلت تعرفها التجربتين الحزبيتين التاليتين، تجربة ١٩١٩-١٩٥٣، وتجربة ما بعد عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والقائمة حتى لحظتنا هذه .. ونعني بها قيام حزب عملاق ومجموعة من الأحزاب لا تدانيه في القامة من قريب أو بعيد!

٣- أن التجربة الحزبية الأولى افتقرت إلى أهم أركان العمل الحزبي؛ خوض الانتخابات، وتشكيل الحكومات في حالة الحصول على ثقة أغلبية الناخبين، وحدث عندما حاول بعض أعضاء مجلس شورى القوانين من أعضاء حزب الأمة أن يبرزوا هويتهم الحزبية، أن راجعهم رئيس المجلس في ذلك مما دعاهم إلى النكوص عن المحاولة، الأمر الذي دعا بعض المؤرخين إلى توصيف هذه الأحزاب الثلاثة، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي ظهرت خلال تلك الفترة "بالأحزاب الصحفية" بحكم أن وجودها على الساحة قد اعتمد قبل كل شيء على الصحف التي تصدرها!!

٤ - أن تلك الأحزاب لم تنشأ بعيدا عن السلطات الحاكمة في ذلك الوقت، الحزب الوطني الذي بدأ بعلاقة وثيقة مع قصر عابدين، وانتهى بعلاقة حميمة مع قصر يلدز حيث مقر السلطان العثماني، وحزب الأمة الذي تبنى المنهج الإصلاحي للشيخ محمد عبده، وَالذي كانْ يحبذه قصر الدوبارة، مقر المعتمد البريطاني، وأخيرا الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي نشأ في كنف ورعاية الخديوي.

وفي تقديرنا أن بعض هذه القسمات التي ولدت بها



اسماعيل صدقى



محمد محمود باشا



مكرم عبيد



محمود فهمى النقراشى

التجربة الحزبية الأولى في مصر، قد أصبح مع الوقت بمثابة الجينات الوراثية التي انتقلت منها إلى التجربتين اللاحقتين، والتي نعاني منها حتى هذه اللحظة، مما يجعل من تغييرها مطلبا أساسيا من مطالب الإصلاح السياسي!

■ ■ ■

الاختلاف الأساسي الذي دخل على التجربة الحزبية الثانية نشأ عن قيام ثورة ١٩١٩، وما ترتب عليها من الحصول على الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم ما تبعه من صدور دستور ١٩٢٣، والذي رتب نظاما جديدا للحكم كان للأحزاب نصيب منه، الأمر الذي نجم عنه خريطة حزبية، وإن بدت جديدة، إلا أنها ورثت عن سابقتها بعض قسماتها.

الجديد كان تقنين العلاقة بين أحزاب هذه التجربة والبرلمان بمجلسيه الجديدين، النواب والشيوخ، وبدأت المعارك الانتخابية تكتسب مذاقا جديدا، فمن كان يفوز بها وتصبح له الأغلبية في البرلمان يقوم بتأليف الوزارة.

الجديد أيضا: ترتب على هذا التقنين، فقد اكتسب الصراع بين القوى السياسية، قصر عابدين وقصر الدوبارة

والحركة الوطنية، مذاقا مختلفا، خاصة على ضوء الصلاحيات التي أعطاها الدستور للملك بحل البرلمان وإقالة الوزارة، والتي خولها تصريح ٢٨ فبراير للسلطات البريطانية بالتدخل إذا ما رأت في تصرف أية حكومة نيابية خروجا عن شروط هذا التصريح، وهو التدخل الذي بدا بالضغوط على مثل تلك الحكومات، وكثيرا ما كان يصل إلى حد توجيه الإنذارات وتحريك القوات والأساطيل!

الجديد (ثالثا): ما عرفته البلاد من محاولات قصر عابدين التدخل في الانتخابات بهدف منع الوفد من الحصول على الأغلبية في البرلمان، مما يتيح له تأليف الوزارة، وقد بدأ هذا التدخل في ظل حكومة زيور باشا عام ١٩٢٥، عندما استخدم وزير الداخلية إسماعيل صدقي كافة (الضغوط الإدارية) لتحقيق الهدف الملكي، وهي الضغوط التي تطورت لتتحول إلى (التزوير) المكشوف على أيدي محمد محمود باشا عام ١٩٣٨ .

الجديد (رابعا) :بدا في تعطيل دستور ١٩٢٣ أو تغييره في حالة إذا ما دعت المصلحة الملكية ذلك .. التعطيل حدث مرتين على الأقل، الأولى في عهد زيور (١٩٢٤-١٩٢٦)،

والثانية في أيام اليد الحديدية التي اصطنعها محمد محمود باشا (١٩٢٨-١٩٢٩)، والتغيير جرى في عهد صدقي باشا، الذي اصطنع دستورا جديدا على المقاس الملكي (١٩٣٠-١٩٣٥)!

الجديد (أخيرا): تمثل في ظاهرة الانشقاقات الحزبية ، خاصة عن أكبرها، الوفد، وكانت في الغالب بفعل فاعل، الأمر الذي نتج عنه قيام مجموعة من الأحزاب استخدمها الملك، خاصة على عهد فاروق، في شن الحرب على الوفد ، وكان أهمها "الهيئة السعدية" التي تكونت عام ١٩٣٨ برياسة القطبين الوفديين السابقين، الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، والكتلة الوفدية التي تأسست عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد العتيد وصديق النحاس الحميم.

أما القديم فقد تجسد في استمرار ظاهرة الحزب الكبير، وكان الوفد هذه المرة، وإلى جانبه أحزاب أصغر، في مقدمتها الأحرار الدستوريين، والذي تولى قيادته جماعة كبار الملاك، ويلحق بهما بقايا الحزب الوطني، الذي دخل الحياة الحزبية بحكم التاريخ، قبل أن يكون تعبيرا عن قوة سياسية حقيقية!



على امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود خاض الوفد معاركا لاتنتهى
سواء مع الملك فؤاد أو فاروق من بعده

صحيح أن تشابها جمع بين الحزبين الكبيرين، الوطني والوفد، قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها، من حيث غلبة الحجم، غير أن ثانيهما، خاصة على عهد قيادة سعد زغلول، كان يجسد هذه الثورة، وكان يعتمد على التأييد الشعبي قبل أن يدخل في تحالفات مع عابدين أحيانا ومع يلدز أحيانا أخرى، كما سبقت الإشارة.

وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود (١٩٢٣-١٩٥٢) خاض الوفد معاركا لا تنتهي، سواء مع الملك فؤاد أو فاروق من بعده، أو مع المندوبين الساميين على رأسهم اللورد لويد، والسير مايلز لامبسون، والذي تسمى بكيلرن بعد حصوله على لقب اللوردية، وبعد أن أصبح سفيرا لا مندوبا ساميا، مما تقرر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦.

اتفاق آخر عبر عن نفسه في وجود أحزاب أقلية، فضلا عن الأحزاب التي اصطنعها القصر، خاصة على عهد الملك فؤاد، والتي أقلع عنها ابنه بعد أن ثبت فشلها، وأهمها حزب الاتحاد منتصف العشرينات، والذي كان وراءه رجل الملك، حسن باشا نشأت، وحزب الشعب الذي ارتبط بعهد صدقي باشا خلال النصف الأول من الثلاثينات.

وفي محاولة للخلوص إلى نتيجة بشأن التجربتين الحزبيتين

الأولين، نلاحظ أنهما اختلفتا عن التجارب الحزبية في بلاد المنشأ في غرب أوروبا، بأن أحزابها كانت بالأساس أحزاب حركة وطنية، ويشد الانتباه أنه حتى عندما ظهرت إبان التجربة الثانية جماعات عقيدية؛ ماركسية أو دينية أو فاشية، فقد قدمت الهدف الوطني عما عداه، وإن كنا نلاحظ هنا أن تلك الأحزاب لم يكن لها نصيب في البرلمان عندما جرؤت وخاضت المعارك الانتخابية، باستثناء واحد هو الأستاذ إبراهيم شكري، من المنتمين لمصر الفتاة الذي تسمى بالحزب الاشتراكي وفاز عن دائرة دسوق عام ١٩٥٠ .

ويبقى بعد ذلك قراءة في خريطة التجربة الحزبية الثالثة التي تعيشها مصر، والتي نرى أنها في حاجة إلى إعادة نظر، بل وإلى تغيير جذري، مما يشكل جانبا من أهم جوانب الإصلاح السياسي المرجو!!

■■■

أول ما نلاحظه على هذه التجربة أنه على عكس الحال مع التجربتين الأولين اللتين تعاقبتا، بل وتداخلتا، من الناحية الزمنية، فهي قد جاءت بعد نحو ربع قرن من إلغاء النظام الحزبي (١٩٥٣-١٩٧٦) جرى فيها ما جرى!!

كان أول ما جرى الأخذ بنظام الحزب الواحد، مهما كان

مسماه، اتحاد قومي أو اتحاد عربي اشتراكي، وقد ساعد على ذلك أن التجربة الحزبية الثانية كانت قد أفلست بعد عجزها عن حل القضية الوطنية التي كانت السبب الأساسي في ظهورها.

استثمر نظام يوليو هذه الحقيقة وأجهز على أحزاب القضية الوطنية، خاصة بعد نجاحه في حل هذه القضية في جانبيها، السودان بإعطائه حق تقرير المصير بمقتضى اتفاقية ١٩٥٣ مع الجانب البريطاني (نجيب-ستيفنسون) والجلاء بمقتضى اتفاقية أكتوبر من العام التالي، والتي تقرر بمقتضاها جلاء آخر جندي بريطاني عن منطقة القناة خلال عشرين شهرا.

صحيح أن هذه الاتفاقيات قد لقيت نقدا شديدا من رجال الأحزاب القيمة، الذين رأوا فيها تفريطا في مبدأ وحدة وادي النيل، هذا من ناحية، ولم يروا في شروط الجلاء جديدا، فقد رفضوا مثلها من قبل، من ناحية أخرى، غير أن النظام الجديد لم يلق بالا لمثل هذه الآراء. ولم يكن في أيدي أصحابها ما يمكنهم أن يرفعوا به أصواتهم، فأحزابهم من الناحية الواقعية كانت قد انتقلت إلى ذمة الله عشية قيام الثورة.

غير أنه على الجانب الآخر كانت هناك الأحزاب العقيدية،

الدينية والماركسية، وقد نجح عبد الناصر في تحجيمها، مرات بالقمع والمحاكمات، ومرات أخرى "بالكاريزما" التي اكتسبها نتيجة لمواقفه الوطنية (تأميم القناة، التصدي للعدوان الثلاثي، الدعاية للفكرة العربية، القوانين الاشتراكية)، وهي الكاريزما التي تضاءل معها تأثير هذه الأحزاب، حتى أن بعض جماعات اليسار قررت حل نفسها والاندماج في الاتحاد الاشتراكي.

وفي مثل هذا المناخ، وفي ظل تقديس دور الفرد، كان الأخذ بنظام الحزب الواحد مقبولا، خاصة وقد سمح به المناخ العالمي، إذ عرف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلال أغلب المستعمرات السابقة التي أخذت بنظام الحزب الواحد، وكان في العادة الحزب الذي قاد الحركة الوطنية ضد المستعمر!

استمر هذا القبول بدرجة أو بأخرى حتى عام ١٩٦٧، فقد أدت الهزيمة التي نزلت بمصر، إلى تجريد النظام الحاكم من أغلب أسباب شرعيته، ولعل مظاهرات الطلاب التي جرت في العام التالي قد عبرت عن هذه الحقيقة، وفقد المهيمنون على الاتحاد الاشتراكي من رجال النظام بالتالي كثيرا من أسباب هيمنتهم، ولعل المقالات التي كتبها الأستاذ محمد حسنين هيكل في الأهرام هجوما على هؤلاء، والتي عرضته لمحاولة

اغتيال، إنما كانت تعبر عن ذلك الرفض، هذا فضلا عما ذكره الرجل من أن الرئيس عبد الناصر كان قد توصل خلال تلك الفترة إلى قناعة بالعودة إلى التعددية الحزبية، ولم يكن ينتظر إلا إزالة آثار العدوان.

بعد تولي الرئيس السادات الرئاسة، والصدام المدوي الذي تم بينه وبين دهاقنة الاتحاد الاشتراكي، علي صبري وزملائه، في مايو عام ١٩٧١، والذي انتهى بالإطاحة بهم، فيما أسماه أنصار الرئيس بالثورة، جدَّت ظروف سياسية واجتماعية قادت في النهاية إلى التخلي عن نظام "الحزب الواحد"!

الظروف السياسية نجمت عن النجاح المصري في إزالة آثار العدوان خلال حرب أكتوبر، وبالتالي زوال الذريعة التي كان يتحجج بها النظام للإبقاء على نظام الحزب الواحد، كما نتجت أيضا عن عودة الانفتاح السياسي على الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، التي لم يكن ليرضيها الإبقاء على مثل هذا النظام.

أما الظروف الاقتصادية-الاجتماعية فقد ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي وما صحبها من تغيرات اجتماعية أدت إلى عودة الحيوية لبعض القوى الاجتماعية

والتنظيمات المهنية، التي وقف نظام الحزب الواحد دون إطلاق حرياتها، هذا من جانب، وإلى سعيها للمشاركة في السلطة من جانب آخر.

وعلى مضض استجاب الرئيس السادات للظروف المستجدة، مما بدا في أن تلك الاستجابة قد حدثت على مهل وبتدرج شديد، هذا من ناحية، والاحتفاظ بكثير من مقومات نظام الحزب الواحد من ناحية أخرى .. ويمكن ملاحظة ذلك من أن عملية الانتقال قد تمت على ثلاث مراحل؛ بالسماح أولا بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي (أكتوبر ١٩٧٤) ثم تحويل تلك المنابر إلى أحزاب (مارس ١٩٧٦)، ثم جاءت الخطوة الثالثة بظهور حزب الوفد الجديد من خارج الاتحاد الاشتراكي، وبحكم قضائي (١٩٧٨). ومع قيام مجلس الشورى بعد عامين تشكلت لجنة الأحزاب في داخله والتي خُولت حق إصدار التصاريح بقيام أي حزب جديد على ضوء عديد من القيود التي تقررت.

وللأعوام الخمسة والعشرين التالية عاشتها التجربة الجديدة، وعلى ضوء ما اكتنفها من سلبيات، تعالت مؤخرا الأصوات المطالبة بضرورة إصلاحها، خاصة بعد صدور التعديل الأخير الذي جرى في المادة ٧٦ من الدستور، فقد

وضع هذا التعديل شروطا على حق الأحزاب في ترشيح زعمائها لانتخابات الرئاسة، تبدو شروطا تعجيزية إذا بقى الحال على ما هو عليه، الأمر الذي أثار مخاوف سائر الأحزاب الفاعلة على الساحة، والذي رفع أصواتها بالاحتجاج على هذه الشروط.

بقاء الحال على ما هو عليه بمعنى احتفاظ التجربة الحزبية القائمة لكثير من قسمات نظام الحزب الواحد، حتى وإن لم تحتفظ باسمه، مما يجعل فرصة الأحزاب الأخرى القائمة في ترشيح الرئيس في حكم المعدومة، فيما يمكن أن نرصده فيما يلي:

١- بقي الحزب الوطني الديمقراطي بامتداد تلك السنوات هو المهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية، حتى أنه قد درجت الصحف على أن توصفه بحزب الحكومة بينما وصفت الأحزاب الأخرى بأحزاب المعارضة، وهو وضع شاذ إذ أنه في ظل النظم الصحيحة تتداول الأحزاب السلطة ولا تبقى في تصنيف بعينه (حكومة ومعارضة) إلى ما شاء الله، بحكم أن هذه النظم تقوم على تداول السلطة. ثم أنه وضع لم يحدث من قبل في تاريخ التجارب الحزبية، حتى في وقت أن كان الوفد يحوز التأييد العام لجموع المصريين، فقد وصفته

الدراسات التاريخية بحزب (الأغلبية) مقابل أحزاب (الأقلية)، والفارق كبير!

٢- نتج عن ذلك نمو من يمكن أن نسميهم "هيئة المنتفعين بالحزب الوطني"، وقد تراوح هؤلاء بين مجموعات من المثقفين الذين أخذوا على عاتقهم "تحليل كل حرام سياسي"، وفي مقدمتهم أولئك الذين وصفتهم صحف المعارضة "بترزية القوانين"، وتقاضوا مقابل ذلك عديدا من المنافع من دولة الحزب، تراوحت بين المناصب الرفيعة والفيللات الفاخرة في مارينا وغيرها!

ويمكن أن نضم إلى هؤلاء شرائح هامة من طبقة "أصحاب الأعمال الجدد"، والذين يقدمون زادا مستمرا لحزب الحكومة، ويحصلون في المقابل على امتيازات تسهل من أعمالهم، أو على الأقل يتخلصون من العراقيل التي يمكن أن يبثها النظام الإداري في طريقهم.

٣ - أدى ذلك في نفس الوقت إلى حالة من تجلط الدماء الحكومية، الأمر الناتج عن ثبات الوجوه من القيادات السياسية، والتجلط الذي نعنيه هنا ناجم عن غياب الأفكار المتجددة، وهو ليس مقصودا لذاته، ففي النظم الحزبية

المعروفة، وفي حالة الحزب الكبير، فإن عملية الانتخاب الطبيعي التي تجري بين كوادره تفرز في العادة القيادات الجديدة والأفكار المبتكرة، يمكن أن تقلل من آثار هذا التجلط، وهو الأمر الذي يكون أكثر قوة في نظام التعددية الحزبية.

٤ - وفي تقديرنا أن رعاية مصالح هؤلاء، فيما جرى في ظل هذا النظام، قد تم على حساب مصالح الطبقة الوسطى الصغيرة .. صحيح أن حكومة الحزب الوطني لا زالت تقدم دعما كبيرا لأبناء هذه الطبقة، وأبناء طبقات غير القادرين عموما، غير أن هذا الدعم يضعهم في موقف "التسول" من الحكومة التي لا تفتأ بين الحين والآخر أن تهدد بأنها بصدد منعه، وهو على أي الأحوال لا يحل مشكلة هؤلاء الحقيقية، مما لن يتم إلا بالحصول على فرصة عمل حقيقية بأجر يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

٥- ثم أن استمرار "الوطني الديمقراطي" كحزب للحكومة أدى إلى خلل شديد في العملية الديموقراطية، وأصبح بذلك اسما على غير مسمى!! بدت جوانب هذا الخلل في انصراف غالبية الشعب المصري عن صناديق الانتخابات، طالما أن النتيجة معروفة مقدما، وفي سوء الأداء داخل البرلمان

بمجلسيه، الذي تحول عديد من أعضائه عن مهمتهم النيابية الحقيقية بمناقشة القوانين التي تقدمها الحكومة، وإقرارها أو رفضها، إلى السعي لتحقيق المصالح الشخصية لأبناء دوائرهم، هذا فضلا عما يجري في أيام الانتخابات من خوض بعض أعضاء الحزب لها، على الرغم من عدم ترشيحه إياهم، وفوزهم اعتمادا على عصبية أسرية أو قبلية، وهي ردة لانتماءات ما قبل تاريخ الأحزاب، أو قدرة مالية على رشوة الناخبين، فيضطر الحزب بعد ذلك إلى إعادتهم إلى صفوفه!

٦ - نتج عن كل ذلك أمران على جانب كبير من الخطورة، أولهما: أن أحزاب المعارضة الحقيقية: الوفد، التجمع، الناصري، قد فقدت أغلب قوتها، وأصبحت على استعداد أن تراهن على التغيير مهما بلغ من دراميته، يدفعها إلى ذلك يأس من المستقبل، أما الأحزاب الأخرى التي جاءت بموافقة لجنة الأحزاب بمجلس الشورى أو بحكم قضائي، فهي، كما وصفناها في حلقة سابقة، مجرد أحزاب رقمية، لا حول لها ولا طول، وهي بمثابة "ماكياج للديمقراطية" وليس ديموقراطية حقيقية، وهو الماكياج الذي لم يعد يخدع أحد الآن، وثانيهما: اختلاط الأوراق الحزبية مما أدى إلى نتيجة مثيرة،

إذ بينما أصيب الحزب الحاكم بالتجلط، كما سبقت الإشارة، فإن أحزاب التجربة الثالثة كلها قد أصيبت بالسيولة بسبب هذا الخلط المثير.

على ضوء كل الأوضاع السابقة يصبح إصلاح الأوضاع الحزبية بدون جدوى قبل اتخاذ مبادرتين فوريتين، فض الاشتباك بين الحزب الوطني الديمقراطي ومؤسسة الرئاسة، بحيث يتحول من حزب الحكومة إلى حزب الأغلبية إذا ما خوله الناخبون ثقتهم، ووقف الإعانة المالية الكبيرة التي تحصل عليها الأحزاب "الرقمية"، والتي لن تلبث بعد ذلك الإجراء أن تختفي من الساحة، التي لا يبقى عليها سوى الأحزاب الحقيقية.

ولا نستطيع أن ننهي هذه الحلقة قبل إبداء موافقتنا على سياسة الحكومة بمنع التصريح بقيام حزب ديني، وعدم الإذعان لضغوط فتوة العالم الجديد، الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن هذه المعارضة، ليس لسبب ديني بقدر ما لسبب سياسي، فالمعلوم أن أعضاء تلك الجماعات يعتقدون بأنهم وحدهم من يملكون الحقيقة، وأن غيرهم على ضلال، بينما يقوم النظام الحزبي على الحقيقة النسبية ،

بمعنى أن ما تعتقد أية جماعة سياسية بصحته اليوم قد تتخلى عنه غدا، وبمعنى أنها لا تصادر حق الجماعات الأخرى في اعتناق ما تراه انطلاقا من أن تلك الأفكار وإن بدت غير صالحة للحاضر فقد تكون واعدة للمستقبل، وتأسيسا على ذلك فهي تترك حرية الاختيار للمواطن العادي من خلال صناديق الانتخابات، ولا ترفع راية التكفير ضد من لا يرى رأيها!!

■■■

الفصل الخامس

الديمقراطية
النموذج المصرى!

■ "الديمقراطية" بتعريفها السياسي هي أن تتركز كل السلطات في أيدي الشعب، وأن تتم ممارستها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام نيابي يتجدد أعضاؤه بالانتخابات الحرة بشكل دوري، وهي تقوم على توفير حق الاقتراع العام، والمنافسة على تولي الحكم، وحرية الخطابة والصحافة، وأخيرا سيادة القانون.

وقد سبق لكثيرين الكتابة عن الديمقراطية في مصر ، خاصة خلال الفترة الفاصلة بين الثورتين، ١٩و٥٢، والتي أطلق عليها بعضهم توصيف"العصر الليبرالى "، غير أنهم قد انصرفوا بالأساس إلى نضال الوفد خلال تلك السنوات سواء ضد الاحتلال البريطاني، أو ضد أوتوقراطية القصر، في عهد فؤاد أو فاروق، ولكنهم لم يتعرضوا في أي وقت لمقام "رأس الدولة"، أكثر من ذلك أن القائمين بالحركة الوطنية كانوا في كثير من الأحوال ينفون التشكيك في ولائهم لسيد



اللواء محمد نجيب بقسماته السمحة وتقاطيعه الطيبة
وأسلوبه فى التعامل مع الجماهير وخطبه التى امتلأت
بالحنان مكنته أن يؤدى دور الأب للثورة

قصر عابدين، مهما بلغ من عدائهم لسياساته!!

يقدم لنا التاريخ المصري الحديث دليلا على هذا فيما جرى خلال عام ١٩٢٥، حينما أخذ حسن باشا نشأت وكيل الديوان في الترويج لفكرة "عدم ولاء الوفد للعرش"، وهو الاتهام الذي تحول إلى قضية عندما أوعز لشاب وفدي هو "عبد الحليم البيلي" بالتقدم باستقالته لزغلول محتجا على اتهام زملائه له بأنه على علاقة وثيقة بالقصر، وإن ذلك لا يتفق مع مبادئ الحزب، مما أثار جدلا حادا اضطر رئيس الوفد في نهايته أن يدلي بتصريح بإخلاصه للعرش!

جاء في هذا التصريح بأن هذا القول "فرية لا أساس لها إلا الضغينة والحقد في نفوس الذين اخترعوها، ولا غرض منها إلا تضليل الإفهام وتكدير العلاقات الصافية، إذ الوفد لا يزال مقيما على ولائه، ولم يخطر ولا هو خاطر بباله أي فكر ضد مليك البلاد"!

وبعد أن تزايدت حملة الاتهام رد الوفد على ذلك بتدبير حملة مضادة للتأكيد على ولائه للعرش، حتى أن جريدة مثل الأهرام خصصت بعضا من مساحتها لحملة تحت عنوان "الأمة والعرش"، كتب فيها عدد من كبار الوفديين، فطالب

أحدهم الخارجين عن الوفد الذين يروجون لهذه الأقاويل -كما أسماها-باتقاء الله «في أمة أخلصت لمليكها ولمبادئها والله مع سعد ومع صحبه المخلصين». كما صدرت بيانات حملت أعدادا هائلة من توقيعات الذين عبروا عن يقينهم الثابت بأن "صاحب الدولة سعد زغلول باشا زعيم مصر وقائد نهضتها في طليعة المخلصين لصاحب الجلالة العاملين على تأييد ملكه وتثبيت عرشه المتفانين في جمع الأمة حول سدته العلية".

أهمية هذا النموذج أن رجلا مثل سعد زغلول، بكل حجم زعامته التي لم يكن يباريه فيها أحد، وعلى الرغم مما كان معلوما من أن رجال القصر يبذلون جهدهم، في العلن والخفاء، لمنع الوفد من الوصول إلى الحكم بالطريق الديمقراطي، فإنه لم يستطع الاقتراب من مقام الجالس على العرش، أو رأس الدولة.

وتبدو الظاهرة بشكل أكثر جلاء في الواقعة التي جرت في أواخر عهد الملك فاروق، ففي يناير عام ١٩٥٢، وبعد أن فاز الوفد في الانتخابات التي أجريت وقتئذ، دعا الملك مصطفى النحاس باشا، رئيس الحزب الكبير ليكلفه بتأليف الوزارة، وفي عابدين فوجئ فاروق بزعيم الأمة وهو يطلب منه تحقيق أعز أمانيه، وكانت "تقبيل يد الملك الكريمة"، هذا على الرغم

مما كان معلوما وقتئذ أن النظام الملكي في أضعف حالاته!!

أكثر من ذلك أنه خلال الصراعات، التي كثيرا ما احتدمت بين أوتوقراطية القصر، وديمقراطية الوفد، فقد كان الأخير بصفته ممثلا للحركة الوطنية يوجه سهامه لرجال الملك، زيور، صدقي، حسن نشأت، زكي الإبراشي، ولم يوجهها أبداً إلى صاحب الجلالة، مع أنه الفاعل الأصلي، وأن هؤلاء لم يكونوا أكثر من أدوات له، الأمر الذي يدعونا إلى متابعة الظروف التي صنعت هذه الظاهرة في التاريخ المصري.. ظاهرة عدم المساس برأس الدولة.

قبل ذلك ينبغي أن ننبه أن الملوك في الدول بالديمقراطية في غرب أوروبا قد يتمتعون بمثل هذا الاحترام، أو بشيء قريب منه، غير أن ذلك ينطبق على ما يعرف "بالملكية الدستورية"، حيث يكون لصاحب الجلالة "أن يملك ولا يحكم"، وأنه عندما جمع هؤلاء بين الحسنيين كان عليهم أن يتحملوا النتائج، والتي كانت تؤدي أحيانا إلى إرسالهم إلى المنفى أو إلى العالم الآخر، الأمر الذي حدث مع الملك شارل الأول في إنجلترا (١٦٤٩)، ولويس السادس عشر في فرنسا (١٧٩٣).

إذن فهناك فرق بين ملوك يملكون ولا يحكمون ولا

يحاسبون، وآخرون يملكون ويحكمون ويحاسبون، هذا في أوروبا، أما في مصر وسائر البلاد العربية، فهي لم تعرف هذين النوعين، وإنما عرفت نوعا ثالثا مختلفا .. يملكون ويحكمون ولا يحاسبون!!

وقد اكتسب هؤلاء حصانة خاصة أقرب إلى الحصانة الدينية فيما تضمنته أغلب الدساتير التي عرفتها تلك البلاد بأن "ذات الملك مصونة لا تمس"، وأن من يخرج عن ذلك يمثل أمام المحكمة بتهمة "العيب في الذات الملكية"، وربما كان الكفر بالله أهون في حساب القانون من الهجوم على الملك!!.

وفي تقديرنا أن فكرة القداسة الملكية انتقلت إلى المصريين من العصور الوسطى، حين جمع الخلفاء بين الصفتين، الدينية والدنيوية، وكان نظام البيعة الذي حرصوا عليه، ولو بالشكل، يضفي على هذه الفكرة شرعيتها الدينية.

وبالنسبة "لرأس الدولة" لم يكن أمام عموم المصريين سوى "التسليم بالأمر الواقع"، سواء جاء هذا الأمر على شكل فرمان صادر من الأستانة، مقر دولة الخلافة العثمانية، أو جاء على شكل قرار من وزارة الخارجية البريطانية، فيما جرى بعد إعلان الحماية البريطانية على البلاد عام ١٩١٤،

وانطبق على كل من حسين كامل وفؤاد، أو تم من خلال نظام وراثة وضعه الأخير بعد إعلان استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

وبامتداد هذه الفترة قضى الأمر الواقع باختيار رأس الدولة من غير المصريين، ولم يكن أمام هؤلاء سوى التسليم بذلك، على ضوء حقيقتين؛ أولاهما: أن فكرة الانتماء الوطني لم تكن قد تبلورت بعد، وكان الانتماء الديني هو السائد، وبالتالي لم يكن ثمة فرق، الثانية: أن المصريين بقوا في موقع المحكومين، بينما ظلت العناصر الوافدة من الدولة من الترك والمماليك في موقع الحكام، فهم من يحملون السلاح وهم المنوط بهم الدفاع عن ديار الإسلام.

تتأكد هذه الفكرة في المحاولة الوحيدة التي جرت عندما اختار المصريون "رأس الدولة" في مايو عام ١٨٠٥، محمد علي باشا، إذ لم يقع اختيارهم على واحد منهم، وإنما على واحد من الطبقة العسكرية الحاكمة، ثم بعد نحو عامين وأثناء وجود حملة فريزر، وعندما توجه عدد من العلماء إلى الرجل طالبين منه السلاح لمقاومة الإنجليز جاء رده معبرا عن واقع الحال .. قال: "ليس على الرعية حمل سلاح"!

ولا شك أن أسرة محمد علي قد صنعت تاريخا كان وراء كل تلك الهيبة التي استأثر بها حكامها، ووراء كل تلك الألقاب التي نعتها بهم المصريون .. أفندينا، ولي النعم، وإذا كانت عمليات التحديث التي جرت خلال القرن التاسع عشر قد ارتبطت ببعض حكام هذه الأسرة، محمد علي أو إسماعيل، فإن بدايات الحركة الوطنية قد نشأت في حضن الأخير ردا على زيادة التدخل الأجنبي الناجم عن العجز عن تسديد الديون!

غير أن التاريخ وحده لا يكفي، إذ يقف إلى جانبه التفسير الاجتماعي، فإذا كانت مصر قد انتقلت من المجتمع الإقطاعي القائم على نظام الالتزام وعلى مرجعية علماء الدين، إلى المجتمع الرأسمالي، وإن بدأ برأسمالية الدولة في عصر مؤسس الدولة الحديثة، فإن المصريين في حياتهم اليومية ظلوا يعيشون في كنف المجتمع الأبوي -Patriar chal، وهو المجتمع الذي يبدأ من الأسرة حيث ساد نظام "العائلة" الكبيرة، وينتهي بالحاكم الذي يعتبر نفسه "كبير العيلة" والمسئول عنها.

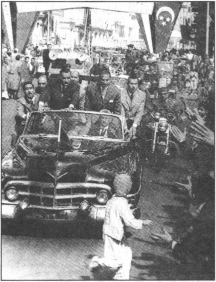
السبب في عدم الانتقال السريع من المجتمع الإقطاعي ذي الطبيعة الزراعية إلى المجتمع المدني ذي الطابع الرأسمالي،

تجاري وصناعي، نجم عن التطور المنقوص الذي عرفه هذا الانتقال، فهو من ناحية قد حدث على أيدي الأجانب الذين احتكروا أغلب الأعمال التجارية والصناعية، وهو من ناحية أخرى، وعندما شارك المصريون فيه، جاءت مشاركتهم من خلال "الرأسمالية الزراعية"، وهي أبطأ أنواع الرأسمالية نموا، ثم أنها تحتفظ بكثير من الملامح الإقطاعية، ونرى أنه يصعب التمييز بين كبار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعيين من الأعيان، الذين بدأ ظهورهم في عصر الخديوي إسماعيل، وبين بارونات الإقطاع في أوروبا في العصور الوسطى، ونزعم أن كثيرا من ملامح المجتمع الأبوي لا زالت تمسك بتلابيب كثير من المصريين حتى هذه اللحظة، وهي ملامح تعوق على وجه اليقين التحول إلى ممارسة الديمقراطية بالشكل الذي عرفت به في العالم المتقدم!!

كان هذا هو المجتمع الذي قامت فيه ثورة ١٩٥٢ والتي ورثت كثيرا من قسماته!!

■■■

يغفل كثيرون عن سبب من أهم الأسباب التي دعت الشبان من "الضباط الأحرار" إلى اختيار ضابط برتبة كبيرة لقيادة الحركة ليلة ٢٢-٢٣ يوليو، فأهم ما دعاهم إلى اتخاذ هذه



أصبح عبدالناصر رمزا للأب الذى ينقذ
الشعوب العربية مما تعانيه

الخطوة - في رأينا - البحث عن أب للثورة، يحظى باحترام سائر الضباط الذين تربوا في كنف هذا المجتمع الأبوي، ويلقى القبول من سائر أبناء الشعب الذين تربوا على احترام الكبير، لمجرد أنه كبير!!

ولا شك أن اللواء محمد نجيب، بقسماته السمحة، وتقاطيعه الطيبة، وأسلوبه في التعامل مع الجماهير، وخطبه التي امتلأت بالحنان، قد مكنته من أن يؤدى هذا الدور بنجاح بدءا من يوم ٢٦ يوليو حين وقف (الرجل الوقور) على رصيف قصر رأس التين يودع (الشاب اللاهي) إلى منفاه الأخير!!

ولا مراء أن ترحيب المصريين باللواء نجيب كأول رئيس لجمهوريتهم كان وراءه، بالإضافة إلى التخلص من النظام الملكي الذي كان قد أساء إليه فاروق كثيرا، قبول واحد منهم، ولأول مرة في تاريخهم، رأسا للدولة.

ونتوقف هنا قليلا للبحث في طبيعة هذا التغيير، لنسجل أكثر من ملاحظة:

١ - مع القبول بمصرية اللواء محمد نجيب، وبغض النظر عن بعض الدماء السودانية التي كانت تجري في عروقه، فإنه بقي يربطه بالنظام الذي كان قد أقامه محمد علي باشا، قبل

قرن ونصف، أن الطرفين من العسكريين، ممن يملكون أسباب القوة في مجتمع لم يكن قد تمرس أبناءه بعد على التطلع إلى الحكم بدءا من "رأس الدولة"!

٢- أن الصراع الذي جرى بعد أقل من عامين (مارس ١٩٥٤)، وبعد أن استقرت الأمور للحكام الجدد، بين الضباط الأحرار يقودهم جمال عبد الناصر، وبين نجيب قد نضحت فيه آثار الفكرة الأبوية في تغليب كفة الأخير، الذي تقمص هذا الدور، فالمعلوم أن الشارع المصري كان في المراحل الأولى من هذا الصراع منحازا (للأب) نجيب، أكثر مما كان منحازا (للأخ) عبد الناصر، الذي بدا لهم كالابن العاق، الأمر الذي أعرب عن نفسه في المظاهرات التي اجتاحت الشارع المصري تأييدا للأب، غير أن الأخ، وبعقلية منظمة، وتدابير محكمة، واعتمادا على قوة التنظيم في الجيش، قد نجح في الفوز في هذا الصراع، ولو على مضض من جموع المصريين.

٣ - وليس من تفسير لحالة الرفض الشعبي للحاكم الجديد إلا مشاعر المصريين من أبناء المجتمع الأبوي أن عبد الناصر قد عق قائد الثورة الحقيقي، وكان على الرجل أن يقضي بعض الوقت، ويتبع سياسات شعبية لتحويل هذا الرفض إلى

قبول، ثم إلى إقبال فإعجاب.

بدأت هذه السياسات بعد فترة قصيرة من فوزه في أزمة مارس، وقد جاءت بالصدفة ودون عمد، فيما جرى مساء يوم ٢٦ يوليو من ذات العام في ميدان المنشية بالإسكندرية من تعرضه لمحاولة اغتيال، وموقفه الشجاع خلال تلك المحاولة؛ وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين، الذين اتهموا بتدبير المحاولة قد أنكروها، إلا أن الاعترافات التي أدلى بها القائمون عليها، والسوابق التاريخية للجماعة في تصفية خصومهم جسديا، لا تكسب هذا الإنكار أهمية، والأهم لدينا هنا أن نتوقف عند هذه الحادثة باعتبارها نقطة تحول في مشاعر المصريين نحو عبد الناصر، وإن لم يكن هذا التحول كاملا.

غير أنه لم يمض وقت طويل إلا وأدت سياسات الرجل إلى إسقاط ما تبقى من مشاعر الرفض عند عديد من طوائف الشعب، وتحولها إلى فيض من عواطف التأييد نحوه نتيجة لما جرى خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٦، ففي ٢٦ يوليو من ذلك العام، وفي نفس الميدان بالإسكندرية أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، بكل ما كانت ترمز إليه كأحد رموز الهوان للشعب المصري، والأهم من ذلك أنه تحمل



بدأ عهد السادات وقد ورث عن سلفه كل همومه
وأولها إزالة آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧

نتيجة هذا العمل، ورفض الإنذارات البريطانية والفرنسية ، وقرر الوقوف في وجه قواتهما التي بعثت بالقوات الإسرائيلية في طليعتها .

وبغض النظر عن الوقائع العسكرية لهذه الحرب فإن نتيجتها قد تقررت في أروقة السياسة، حيث فشل الهجوم فشلا ذريعا نتيجة للإنذار السوفيتي والرفض الأمريكي، واستعادت مصر القناة، غير أن هذه النتيجة أدت إلى تتويج عبد الناصر "أبا" للمصريين في أعقاب ما تم إحرازه من مكاسب في هذه الحرب.

٤ – بدت هذه الأبوة في الاستقبالات الحافلة التي كان يلقاها الرجل أينما ذهب، وكانت من القلب، وفي الأناشيد التي رددها الناس تحية له، خاصة التي غناها مطرب الثورة عبد الحليم حافظ، وفي الخطابات الخاصة التي كانت تبعث باسمه شخصيا من مصريين يناشدون فيه روح "الأبوة" لرفع ظلم وقع عليهم، والتي احتفظ بها الأستاذ سامي شرف لدلالتها التاريخية.

٥ – مع كل تلك الظروف لم يكن المصريون حريصين على الأخذ بحرفية الديمقراطية كما عرفتها الكتابات الغربية ، خاصة بعد السياسات الاشتراكية التي اتبعها والتي وفرت

العيش المعقول لأغلبهم، فقد رأوها من مسئوليات الأب، وما تبعها من سياسات داخلية.. فقد قبلوا الزيادة الهائلة في صلاحيات مؤسسة الرئاسة، ورضوا بالحزب الواحد، وقننوا الاعتماد على أهل الثقة قبل أهل الخبرة، ثم الأهم من ذلك كله ما تقرر بمقتضى دستور عام ١٩٥٦ من إقرار نظام الاستفتاء لاختيار الرئيس بدلا من أن يتم هذا الاختيار بالانتخاب، ومن قيام مجلس تشريعي مستأنس هو مجلس الأمة. ولم يفكر المصريون في تلك الظروف فيما إذا كانت هذه الإجراءات تناسب العمل بالديمقراطية أم لا!!

٦ - لم تلبث هذه المشاعر المصرية أن انتقلت إلى سائر أنحاء العالم العربي، وأصبح عبد الناصر رمزا للأب الذي ينقذ الشعوب العربية مما تعانيه، سواء من بعض حكامها، أو من النفوذ الأجنبي، ولعل هرولة الضباط والسياسيين السوريين إلى الرجل في شتاء عام ١٩٥٨ لتحقيق الوحدة، كان في جانب منه التحافا بالأمان الذي يوفره الأب بعد التهديدات التي واجهها السوريون من الأتراك والإسرائيليين.

ونرى أن هذه المشاعر بالبنوة تجاه الرجل قد ظلت تغلب على المصريين حتى بعد حرب ١٩٦٧، الأمر الذي بدا بشكل واضح في مناسبتين؛ أولاهما: في مظاهرات يومي ٩ و ١٠

يونيه من ذلك العام، وقبل أن يتوقف القتال، حين أعلن الرجل تنحيه ورفض المصريين قبول هذا التنحي، فلم يكن الأمر بالنسبة لهم مجرد سياسي يتولى رئاسة الجمهورية وأخطأ خطأ فادحا يدعوه إلى ترك منصبه، إن لم يكن محاكمته، وإنما كان الشعور باليتم بعد غياب الأب، وثانيتهما: في المظاهرات غير المسبوقة التي جرت في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ غداة علم المصريين بوفاته، والتي كانت تعبيرا عن الإحساس بفقد الأب والعائل، قبل أن تكون شعورا برحيل رئيس الدولة.

■■■

ويبدأ عهد الرئيس السادات وقد ورث عن سلفه كل همومه، وأولها إزالة آثار العدوان، كما ورث عنه كل سلطاته، فقد جاء عن طريق نظام الاستفتاء الذي كان قد وضعه عبد الناصر، وقد أكدت التجربة منذ بدايتها أن الصلاحيات التي تتمتع بها مؤسسة الرئاسة قد أصبحت أكبر من أية قوة سياسية، مهما امتلكت من أسباب النفوذ.

ظهر ذلك في فترة الصراع القصيرة التي جرت بين اختيار أنور السادات رئيسا للجمهورية في أعقاب رحيل عبد الناصر وبين التخلص من منافسيه من رجال الاتحاد



الظروف الداخلية والخارجية أملت على حكومة الرئيس
مبارك التقدم بأكثر من خطوة تجاه الديمقراطية الحقيقية

الاشتراكي، علي صبري وزملائه، الذين كانوا يملكون من أسباب القوة قدرا كبيرا، ولكنها لم تدان على أي الأحوال صلاحيات رئيس الجمهورية.

عبرت هذه الحقيقة عن نفسها عندما نجح الرئيس الجديد في التخلص من خصومه، وبالضربة القاضية، في مايو عام ١٩٧١، من خلال مجموعة من المراسيم الجمهورية، التي اكتسبت قوة من عهد عبد الناصر، بينما كان هؤلاء قد تصوروا أنهم بحكم هيمنتهم على التنظيم الشعبي الوحيد القائم، قادرون على تحجيم الرئيس الجديد إن لم يكن التخلص منه، مما كان بمثابة إعلان عن هزيمة بالديمقراطية على الطريقة الناصرية!!

غير أن هذا النصر كان موقوتا بحكم حالة القلق الشعبي العام الناجم عن الرغبة في إزالة عدوان ١٩٦٧، وتأخر الرئيس السادات في سرعة إنجاز هذه المهمة، الأمر الذي أدى إلى اشتعال المظاهرات الشعبية، مما كان محل سخط الرئيس الجديد.

ولا نشك لحظة أن الرغبة في ممارسة الأبوية قد تملكت الرئيس السادات، يدعمه في ذلك تربيته الريفية، الأمر الذي

بدا في كثير من تصرفاته، فقد كان وصفه "بكبير العيلة" من الأوصاف الأثيرة لديه، وكثيرا ما كان يسعده أن يذهب إلى قريته في ميت أبو الكوم ويرتدي جلباب الكبير ويلعب دوره !

ولقد واتت الفرصة الرجل بعد النجاح الذي أحرزه في التدبير لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وزادت عنده الرغبة في أن يلعب دورا قريبا من الدور الذي لعبه عبد الناصر، وكان مؤهلا له بعد هذا النصر الكبير، غير أنه قد أهدره بسبب اتباعه لسياسات بعينها.

منها تقاربه مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما لم يكن محل رضاء قطاعات كبيرة من الشعب بحكم ما هو معروف عن الدولة الأعظم من انحيازات لإسرائيل، ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أنزلت أضرارا بالغة بالطبقة الوسطى الصغيرة، والتي عبرت عن نفسها في مظاهرات يومي ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧، والتي رآها عقوقا من الأبناء تجاه أبيهم الذي جلب لهم النصر.

ولعل المعادلة الصعبة في تاريخ الرئيس السادات أنه أراد أن يلعب دور الأب للمصريين والذي سبقه إليه عبد الناصر، بينما لم يقتنع به هؤلاء في هذا الدور، وهي المعادلة التي سيطرت على الرجل إلى آخر لحظة في حياته، فهو قد

تجاهل التقارير التي جاءته بأن هناك محاولة تدبر لاغتياله، اقتناعا منه بصعوبة أن يقترب أحد ما من "كبير العيلة"، ثم أنه وقت أن تعرض لمحاولة الاغتيال يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ لم يكن ليصدق نفسه، فيما رواه القريبون منه، ثم أن صعوبة تلك المعادلة تزداد وضوحا على ضوء صلاحيات الأب في حكم مطلق بكل ما يستتبعه من تحجيم الديمقراطية، في وقت لا يقتنع فيه الأبناء أو غالبيتهم بصلاحيته لهذا الدور!!

ويأتي عهد الرئيس مبارك بكل ما ورثه عن عهد سابقه من أعباء ومن امتيازات أيضا !!

ومن السلوك العام للرئيس الجديد لا يمكن القول أنه قد تملكه الشعور الذي كان يتملك سلفه بأنه "كبير العيلة"، ولا زال كاتب هذه السطور يذكر أنه في أول لقاء للهيئة المصرية العليا في قضية طابا التي شرف بعضويتها مع الرئيس، فيما تم عام ١٩٨٥ بقصر عابدين، أن تصرفات الرجل كانت تتسم بالبساطة الشديدة، حتى أنه كان يخاطب الدكتور وحيد رأفت بـ "يا أستاذنا"، وهو ما لا يفعله الحكام الآباء!!

وبينما ورث الرئيس الجديد أعباء خارجية وداخلية جسيمة، فقد ورث أيضا السلطات الواسعة التي تمكن من خلالها مواجهتها ..

ورث في الخارج استكمال إسرائيل لانسحابها من سيناء، خاصة بعد أن تباطأت منتهزة في ذلك حالة الارتباك التي سادت في مصر بعد هذا الحدث الفريد في تاريخها؛ اغتيال رئيس الدولة على رؤوس الأشـهـاد وفي وسط قـواته العسكرية، وقد تطلب الأمر جهودا مضنية لإتمام هذا العمل استغرقت نحو ستة أعوام، وإلى أن انتهت إلى الحكم لصالح مصر في قضية التحكيم حول طابا.

وورث في الداخل وضعا حرجا بعد تعاظم شأن الجماعات الدينية التي استخدمت كدأبها العنف في تصفية خصومها، ثم انتقلت إلى مرحلة أخرى بدت في العمل على إسقاط حكومة الرئيس الجديد ذاتها!

غير أنه بالمقابل ورث النظام المتماسك الذي صنعه عبد الناصر، والذي كان يخول للرئيس فضلا عن السلطات الواسعة لمؤسسة الرئاسة، استقرارا في الحكم من خلال نظام الاستفتاء على سيدها، وهيمنة على السلطة التشريعية، وإذا كان عبد الناصر قد حقق هذا الهدف من خلال نظام الحزب الواحد فإن السادات قد حققه من خلال تعدد حزبي في المظهر وحزب واحد في الجوهر، وزاد من هيمنة مؤسسة الرئاسة على هذه السلطة ما تقرر في

الدستور من حصول العمال والفلاحين على نصف مقاعد مجلس الشعب، هذا فضلا عن المجلس الجديد، الشورى، الذي كان قد أنشأه السادات قبيل اغتياله بعام واحد، بكل ما هو معلوم من إمكان السيطرة على هؤلاء من خلال الهيمنة على العمل النقابي.

بيد أن ذلك لا يمنع من رصد عدد من المتغيرات ميزت عهد الرئيس مبارك عن فترة سلفه:

١- الاعتماد على عدد من المستشارين، ممن اشتهروا بوطنيتهم وكفاءتهم، وتؤكد كثير من المؤشرات أن الرجل لا يصدر أي قرار قبل استشارة هؤلاء، فرادى أو مجتمعين. ولعل مثل تلك المشاورات التي تستغرق وقتا تفسر أسباب تأخر صدور بعض القرارات.

٢- على عكس عهد الرئيس السادات الذي كانت تؤثر حالته المزاجية في كثير من القرارات التي تصدر عن المؤسسة، فقد اتصف الرئيس الجديد بهدوء الأعصاب إلى حد ملفت، مما جعل قراراته ذات طبيعة عملية وليست عاطفية.

٣- غير أن عهد الرئيس مبارك عرف جملة متغيرات داخلية وخارجية .. أهمها ما دخل على الخريطة الاجتماعية

للمصريين نتيجة للاستمرار في سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت في عهد سلفه، وهي سياسات وإن بدت في أحد جوانبها إيجابية، فقد بدت سلبية في سائر الجوانب، مما أدى إلى استشراء الفساد في قطاع المال على وجه الخصوص، وكان من أهم مظاهره بيوت توظيف الأموال التي سرقت مدخرات المصريين مباشرة، وعلى عينك ياتاجر، وقروض البنوك التي سرقت أموال هؤلاء بشكل غير مباشر.

٤- وبينما يحمد الكثيرون للرئيس ما يتصف به من حرص وتؤدة في اتخاذ القرارات فإن آخرين يرون أن مثل تلك الصفات لا تؤتي بنتيجتها، خاصة فيما يتصل بالتخلص من بعض الوزراء الذين فاحت روائح فسادهم.

ثم أن تغير الخريطة الاجتماعية قد سمح بظهور قوى اجتماعية جديدة من أصحاب الثروات الطائلة والتي رغبت أن يكون لها نصيب من كعكة الحكم، أو من أصحاب الدخول المحدودة ممن حملوا السياسات الحكومية مسئولية الحالة التي وصلوا إليها، وقد شكل الطرفان زادا للمعارضة!!

وفي تقديرنا أن الظروف الداخلية والخارجية قد أملت على حكومة الرئيس مبارك التقدم بأكثر من خطوة تجاه بالديمقراطية الحقيقية، منها زيادة مساحة الحرية لصحافة

المعارضة والصحف المستقلة، حتى أن عديدا منها بات لا يتهيب من الهجوم على الرئيس شخصيا، وهو الأمر الذي لو كان قد حدث في عهد سلفه لنال القائم به أوخم العواقب.

والملاحظ خلال الدورتين الأخيرتين للبرلمان بمجلسيه تزايد أصوات الاحتجاج، سواء من المعارضة أو المستقلين، وأحيانا من بعض أعضاء الحزب الوطني، ضد سياسات حكومة الرئيس مبارك.

في تقديرنا أنها جميعا علامات صحية في التوجه نحو الديمقراطية على أساس نموذج لم يعرفه المصريون من قبل، لعل آخرها المعركة الدائرة حول التعديلات التي دخلت على المادة ٧٦ من الدستور، وهي المعركة التي يبدو أنه لن يخمد أوارها في المستقبل القريب!!

■ ■ ■

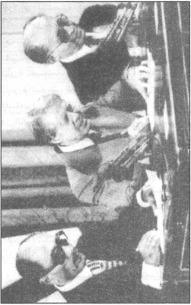
الفصل السادس

دور الظرف العالمي!!

■ "التاريخ لا يكرر نفسه"، هذه حقيقة يعلمها المؤرخون المحترفون ويدرسونها لطلابهم، لأنه لو كرر نفسه لما كان هناك علم اسمه التاريخ، إذ يكفي في هذه الحالة أن نطلع على تاريخ السابقين لنعرف تاريخ اللاحقين، ويصبح في مثل هذه الحالة مثل الاسطوانة المشروخة التي تعيد وتزيد، هذا على الرغم من أن كثيرين من الهواة لا زالوا يعتقدون بالعكس، ولا يملوا من ترديد جمل معينة؛ ما أشبه الليلة بالبارحة، لا جديد تحت الشمس، وغيرها من نافلة القول!!

مع التسليم بهذه البديهية فمن المطلوب قبل أي شيء إلقاء نظرة على الظرف العالمي القائم وعقد المقارنة بينه وبين ظروف عالمية مشابهة مر بها العالم الحديث ..

نعم ظاهرة الإمبراطوريات الاستعمارية عرفها هذا العالم، ولكن ليس أبدا بطبعتها الأخيرة المجسدة في



على الرغم من الآمال التي عقدها أغلب المصريين على أن كامب ديفيد ستؤدي إلى سلام عادل في المنطقة إلا أن إسرائيل خيبت كل الآمال

الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ليست على نمط الإمبراطوريات المتواضعة الناتجة عن الثورة التجارية والتي تجسدت في المستعمرات البرتغالية والأسبانية والهولندية ، وهي أيضا ليست على نسق الإمبراطوريات التي أفرزتها الثورة الصناعية، وبدت في المستعمرات الفرنسية، وزميلتها البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، هذا فضلا عن المستعمرات الألمانية والإيطالية، واللتين لم تنالا نصيبا معقولا من الكعكة نتيجة لتأخر وحدتيهما القومية، ودخولهما الميدان بعد أن كانت حكومتا لندن وباريس قد التهمت الجانب الأكبر منها.

وإذا كان من المطلوب عقد مقارنة بين الحقب الاستعمارية الثلاث في العصور الحديثة فسوف نقصرها على مصر والعالم العربي، وبعدهما العالم الإسلامي رغم ترامي أطرافه، والسبب في وضعها جميعا في "سلة واحدة" أن الهجمة الاستعمارية التي تتعرض لها ذات مذاق مختلف، ولأسباب عديدة يمكن أن نسجلها على النحو التالي:

١- ما أصبحت تتلبسه الحركة الاستعمارية الأخيرة التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية من طابع حضاري، بدأته

كتابات صمويل هنتنجتون في عمله الذي أحرز شهرة واسعة"صراع الحضارات"، وعلى الرغم من أننا، بحكم معرفتنا التاريخية، لسنا من أنصار أفكار الرجل، وإنما من أنصار "تواصل الحضارات" التي عرفتها البشرية بامتداد تاريخها الطويل، غير أن رواج تلك الأفكار وعلى هذا النحو غير المسبوق، إنما يشير إلى أنه انتشار غير برئ!!

٢- ثم أن القوى الاستعمارية لم تكن في المرحلة السابقة تتعامل مع دول مستقلة معترف بها أمام القانون الدولي، بقدر ما كانت تتعامل مع شعوب محكومة من إمبراطورية متهالكة، هي الدولة العثمانية، التي أضحت وقتئذ "رجل أوروبا المريض"، ومن ثم تطلب الأمر شكلا خاصا في التعامل اختلف يقينا عن الشكل الذي تتعامل به مع الدول العربية الحالية. •

٣- إنه لم يعد جزءا مجهولا في الدنيا، ولم يعد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى اصطناع الوسائل التي سبق له استخدامها في الحقبة الاستعمارية السابقة؛ حركة كشوف جغرافية، أو إرسال طلائع من المبشرين والمستشرقين والمستعربين للتمكن من

جحافل الاستعمار الزاحف، فقد أصبحت كل بقاع العالم وشعوبها كتابا مفتوحا أمام المستعمرين الجدد.

٤- غير أنه بقي المجهول، ليس البشر، وإنما ما يجول بخاطرهم، وما تربوا عليه من ثقافات بكل ما يحيط بها من نوازع صنعها التاريخ الطويل، ونعتقد أن حكومة واشنطون وسائر حكومات الغرب قد صحت يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ على حقيقة مفادها أنها لم تعرف بعد العرب والمسلمين على النحو الذي سبق لها واعتقدت أنه قد عرفت عنهم كل شيء.

٥- وهي في هذا لم تدرك أن السياسات الغربية الضارية في أعماق التاريخ الحديث كانت من أهم أسباب صناعة حالة الكراهية التي عمت بين سواد العرب، وظلت على اعتقادها أن القوة هي السبيل الأمثل للتعامل معهم، ودفعت ثمن هذا الخطأ البالغ من دماء أبنائها في المستنقع العراقي، وقبله الأفغاني.

٦- لدينا بعد ذلك الحقيقة الاقتصادية ألا وهي أن حقبة الاستعمار السابقة قد غلب عليها طابع اكتشاف ثروات الشعوب، ثم العمل على استغلالها على نحو أمثل، أما في الحقبة الحالية فهي لم تعد في حاجة إلى ذلك، فكل ثروات

الشعوب العربية والإسلامية أصبحت كالكتاب المفتوح أمام دعاة الاستعمار الجديد، وليس المطلوب أكثر من استخدام الوسيلة المثلى لنهبها دون إغضاب تلك الشعوب!!

٧- لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى اصطناع زعماء سياسيين ذوي هوية موالية للدول الاستعمارية، فيما سبقها إليه تلك الدول في الحقبة الاستعمارية السابقة، إذ يمكن القول أنه قد تم تأميم هؤلاء!!

فيما قبل كانت دول الاستعمار التقليدي تعتمد على مدارس الإرساليات، أو المدارس العلمانية الي تلقن ثقافتها لتخريج من يمكن أن تعتمد عليه كأذنوات في الحكم، في مصر كان هناك كلية فيكتوريا في الإسكندرية وفرعها في القاهرة، في السودان كان هناك كلية غوردن، في الشام كانت هناك مدارس الآباء اليسوعيين التي تحولت إلى جامعة في بيروت. هذا فضلا عن النفوذ الثقافي الفرنسي في بلاد المغرب العربي الذي بدأ من ألف-باء التعليم، ذلك أن تلك البلاد لم تكن قد عرفت بعد النظام الحديث الذي كان لمحمد علي فضل إدخاله في مصر والشام والسودان، ولعل ذلك ما ساعد على ترسخ الثقافة الاستعمارية في تلك البلاد، إلى جانب أسباب

أخرى بالطبع!!

كان يقع الاختيار في العادة على أبناء طبقة الأعيان من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعية في مصر، لدخول تلك المدارس .. يقدم نموذجا على ذلك كل من محمد محمود باشا الذي ترأس الوزارة المصرية أكثر من مرة، والدكتور حافظ عفيفي الذي تولى في أواخر عهده رئاسة الديوان الملكي، وأمين باشا عثمان وزير مالية الوفد في حكومة ١٩٤٢، وكان الناس يرونهم "متنجلزين" وليسوا إنجليزا، على غير ما أصبح عليه الحال بعد ذلك. وفعلوا ذلك في كل بلد عربي تبعا لظروفه، ففي السودان مثلا وقع اختيارهم على أبناء زعماء القبائل، وفي العراق وسوريا اختاروا أولاد الأسر الكبيرة والعصبيات المحلية.

غير أنه قد تغير الحال في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ تنقلات بشرية واسعة من الدول العربية إلى دول غرب أوروبا، والولايات المتحدة وكندا واستراليا، نختار منها الثانية _الولايات المتحدة- التي فازت بنصيب الأسد من هؤلاء المهاجرين، الذين احتفظ بعضهم بجنسياتهم الأصلية، وظهر من جراء ذلك من عرفوا "بمزدوجي الجنسية" ممن يمكن

استخدامهم كأدوات لتدعيم النفوذ الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية.

بعض هؤلاء لم يعرف لهم مستقرا، هل في الوطن الأم أم في بلاد المهجر؟، وهم في هذه الحركة الدائبة ذهابا وإيابا يتوزع ولاؤهم بين الوطنين، غير أن لهم في نفس الوقت تطلعاتهم السياسية في الوطن الأم، ولم تكن هذه الظاهرة تمثل من قبل مشكلة، خاصة في مصر، التي نزح أعداد كبيرة من أبنائها في تلك الفترة، إلى أن فرضت نفسها في البرلمان الأخير عندما تعددت صفة أعداد من النواب، الأمر الذي اضطر مجلس الشعب إلى تخيير هؤلاء بين الجنسيتين!

البعض الآخر تم استخدامه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كأداة ضغط على الحكومات الوطنية لتنفيذ سياساتها، ونحن نخشى أن يكون بعض أقباط المهجر يقومون بهذا الدور، واعين بذلك أو غير واعين !!

البعض الأخير تدخره الولايات المتحدة الأمريكية لوقت أزمة، وهو الوقت الذي ترى فيه تغيير النظام بالقوة أو بالسياسة، ثم لا تلبث أن تأتي بإحدى شخصيات هذا المصنف الأخير، فتقوم أداة الدعاية الأمريكية بتلميعه ثم

تقدمه للشعب باعتباره صانع الديمقراطية بعد أن عانى من حكامه الدكتاتوريين ما عاني، ولديها سوابق لهذا في كل من أفغانستان والعراق.

بيد أن ذلك لا يقلل في نفس الوقت من تأثير الثقافة الأمريكية بأوسع معانيها لدعم نفوذها في العالمين العربي والإسلامي، الأمر الذي أدركه الباحثون الأمريكيون منذ وقت طويل، فقد حدث في أحد مراكز الشرق الأوسط المنتشرة في الولايات المتحدة أن دعا أحدها، المستر جون بادو، وكان من قبل مديرا للجامعة الأمريكية في القاهرة وسفيرا لبلاده في العاصمة المصرية، ليلقي محاضرة في أعقاب حرب ١٩٦٧ يكشف فيها عن طبيعة العلاقات المصرية– الأمريكية ، وبعد أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وجاءت إجابة الرجل مطمئنة، وهي: أنه ما دامت رموز الثقافة الأمريكية قائمة في مصر فلا خوف على هذه العلاقات، أما هذه الرموز فقد كانت في رأيه مشروب "الكوكاكولا" الذي دخل كل بيت مصري، وفندق الهيلتون الذي أصبح يرتاده أبناء الصفوة المصرية، وأخيرا أفلام هوليوود التي يتابعها الجميع، ودخلت أفقر البيوت الشعبية!

ولا ندري مـاذا عن رأيه الآن، هذا إذا كـان على قـيـد الحياة، وقد بزت الجامعة الأمريكية، التي لم يضعها وقتئذ في حسبانه، أهم جامعات البلاد، وأنها أصبحت مقصدا لأبناء الصفوة يتقاتلون على دخولها، هذا فضلا عن عشرات الفنادق التي أقيمت على غرار الهيلتون والتي زاد حجم مرتاديها تبعا لزيادة حجم الطبقة الأرستقراطية التي ترتادها، هذا فضلا عن انتشار نظام الوجبات السريعة ، صحيح أن المصريين عرفوا من قبل هذا النظام من خلال سندويتشات الفول والطعمية الشهيرة، والذي كان يقتصر على إفطارهم، إلا أنهم لم يعرفوه في سائر الوجبات،-وفي أسماء مثل مكونالدز وويمبي وما أنزل الله بها من سلطان، حتى أن نظام التيك أواي Take Away أصبح سائدا، خاصة في أحياء الطبقتين الراقية والوسطى.

لنا بعد كل ذلك أن نتابع أثر الظرف العالمي القائم على حركة الإصلاح السياسي الأخيرة في مصر

■ ■ ■

يتوقف حجم التدخل الأمريكي في "الإصلاح السياسي" في مصر على مجموعة من الاعتبارات، لعل أولها وأهمها مدى

قبول المصريين لمثل هذا التدخل، وعلى الرغم من أن هناك البعض من المتبرمين من الأوضاع القائمة لا يروا بأسا منه، حتى لو عبروا عن رأيهم هذا همسا، فإن الغالبية العظمى من المصريين ترفضه بل وتستنكفه، ولأسباب عديدة:

ما تربوا عليه من رفض التدخل الأجنبي في شئونهم بعد أن عانوا منه بطول تاريخهم الحديث، فبلادهم كانت ميدانا للمعارك بين القوات الفرنسية والبريطانية في مطلع القرن التاسع عشر من جراء الحملة النابليونية، ثم أنها عانت من التدخل الأجنبي على عصر إسماعيل، وهو التدخل الذي اتخذ أشكالا مختلفة حتى رهنت الميزانية المصرية في نهاية الأمر لحساب "صندوق الدين"، وما تبع ذلك من احتلال بريطاني للبلاد.

ولمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن (١٨٨٢-١٩٥٤) ظل التدخل الأجنبي المباشر يقض مضاجعهم، فكرسوا كل جهودهم للتخلص منه، وقد اكتسب أي من زعمائهم مكانته من درجة مقاومته للوجود الاحتلالي؛ مصطفى كامل، محمد فريد، سعد زغلول، مصطفى النحاس، وأخيرا جمال عبد الناصر.

تاريخيا سادت صورة "الأمريكي الطيب" في الوجدان الوطني المصري، ففي ظل صراع أوروبي مرير نأى الأمريكيون بأنفسهم عن أي عمل سياسي يشتم منه النية على التدخل في الشأن المصري ..

لقد عرف المصريون الأمريكيين خلال القرن التاسع عشر من خلال دورهم الثقافي في التعليم، فقد افتتح المبشرون منهم أولى مدارسهم عام ١٨٥٥، وكانت الأكثر تأثيرا من سائر المدارس الأجنبية، سواء لأنها لم تسع إلى تنصير المسلمين وإنما سعت إلى تحويل الأقباط الأرثوذكس إلى بروتستنت، وقد اتخذ هؤلاء لوجودهم مراكز معينة في كل من القاهرة، وطنطا باعتبارها عاصمة الوجه البحري وأسيوط باعتبارها عاصمة الوجه القبلي، وقد زاد من تأثير هذه المراكز الخدمات الطبية التي أقامتها والتي تمثلت في مستشفيات الأمريكان.

استمرت صورة "الرجل الطيب " الأكثر رسوخا بسبب نجاح البعثات الأثرية الأمريكية في مصر في عديد من الكشوف، خاصة وأنه قد انتشر في الولايات المتحدة بعد كشف مقبرة توت عنخ آمون لون من الولع المصريات، الأمر

الذي بدا في تأسيس عدد من الجامعات لكراس لدراسة الفرعونيات، هذا فضلا عن المساهمات الأمريكية في الكشوف النفطية في مصر، خاصة كشوف جبل الزيت في السويس.

اهتزت تلك الصورة قليلا في مناسبتين خلال تلك الفترة، المناسبة الأولى: عندما استجاب سعيد باشا والي مصر للرجاء الذي تقدم له به صديقه إمبراطور فرنسا نابليون الثالث بإرسال قوة إلى المكسيك لتساعد الفرنسيين في إخماد ثورة أهل البلاد، وقد تم سحبها بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وضغوط حكومة واشنطون لاتمام هذا الانسحاب، والثانية: عندما زار الرئيس الأمريكي السابق تيودور روزفلت القاهرة في شتاء عام ١٩١٠، وأثنى على الدور البريطاني في تقدم المصريين، الأمر الذى أثار ثائرة رجال الحزب الوطني.

ولم يترك هذان الحدثان تأثيرا كبيرا في نفوس المصريين، الأول: اعتبره بعضهم سوء تقدير من سعيد وإسماعيل وتغليبا لاعتبارات الصداقة الشخصية مع إمبراطور فرنسا على المصلحة الوطنية، والثاني اعتبروه سوء تقدير من جانب رئيس أمريكي سابق ويعبر عن رأي شخصي أكثر مما يعبر

عن سياسات دولته، وقد زال أثرهما تماما بعد إعلان الرئيس الأمريكي وودرو ولسون لمبادئه الأربعة عشرة عام ١٩١٧ بعد دخول بلاده الحرب، والتي كانت من أسباب تشجيع المصريين للمطالبة بحق مصيرهم بعد نهاية الحرب، مما كان بمثابة الشرارة الأولى لثورتهم الشعبية الكبيرة عام ١٩١٩ .

ازدادت صورة "الأمريكي الطيب" ترسخا خلال فترة ما بين الحربين، خاصة بعد قيام الجامعة الأمريكية في القاهرة في منتصف العشرينات، والتي اعتبرها الإنجليز مصدرا من مصادر المنافسة الثقافية من جانب الأمريكيين، حتى أنهم شجعوا الملك فؤاد على تحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية للوقوف أمام الجامعة الجديدة.

في السياسة علق المصريون آمالا كبارا على التوجهات الأمريكية، وهي الآمال التي تعاظمت خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد النجاح الهائل الذي أحرزه الجنرال الأمريكي أيزنهاوز في حملة نورماندي، والذي كان إيذانا بسقوط النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية.

غير أن هذه الصورة بدأت في الشحوب بعد ما تمخض عن الحرب العالمية الثانية من تقزيم الدور الأوروبي

وتعاظم الدور الأمريكي، ومع تعاظم المصالح الأمريكية في المنطقة، ومع ما ترتب عنها أيضا من قيام الدولة الأعظم الثانية، الاتحاد السوفيتي، وما تبعه من الصراع الدولي الذي عرف بالحرب الباردة، الأمر الذي ترك أثره على النظرة المصرية للأمريكان!

فبحكم ما تتمتع به مصر من موقع ودور قيادي في المنطقة حاول الغرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية جذبها إلى صفوفه، غير أن المصريين تمسكوا بحيادهم، سواء قبل الثورة أو بعدها، فموقف الحكومة النحاسية الرافض للاشتراك في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، ولو تحت علم الأمم المتحدة، ثم سياسات الثورة بعد ذلك في رفض الانضمام إلى أي تحالفات إقليمية، إنما يدل على تغير المواقف من السياسات الأمريكية، وبدأت صورة "الأمريكي القبيح" تتسلل إلى الوجدان المصري.

ازدادت هذه الصورة قبحا بعد قيام دولة إسرائيل والمواقف المنحازة من جانب حكومة واشنطون لحماية الدولة الدخيلة على المنطقة، وبكل الوسائل المتاحة، الأمر الذي دفع عبد الناصر في أعقاب حرب ١٩٦٧ إلى قطع علاقة بلاده بحكومة

واشنطون متهما إياها أنها قد ساعدت حكومة تل أبيب في شن حربها على البلاد العربية المجاورة، ومع أنه لم يكن اتهاما صحيحا فقد اقتنع المصريون به لأنه يوفر لهم سببا معقولا للهزيمة!!

واتخذت تلك الصورة ملامح دميمة عند المصريين، بعد أن انحازت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات لمصالحها في الصراع العربي- العربي الناشئ عن تقسيم الأنظمة العربية إلى محافظة وثورية، فهي قد انحازت للأولى التي تقع أغلب موارد النفط في أراضيها، خاصة بعد أن بلغ هذا الصراع أشده بعد التدخل المصري في اليمن في أعقاب ثورته عام ١٩٦٢ .

وبقيت هذه الصورة هي السائدة حتى قيام حرب أكتوبر والتي بدا خلالها أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتهديد كبير لأمن إسرائيل، فجاء تدخلها الواسع، الأمر الذي دعا الرئيس السادات أن يقبل بوقف إطلاق النار اعتقادا منه بأنه يحارب إسرائيل نعم، ولكنه لا يستطيع أن يحارب أمريكا _على حد قوله-.

ولعل هذه القناعة هي التي دفعت الرجل إلى مد يده

للحكومة الأمريكية التي لعبت دورا جوهريا في تسوية العلاقات المصرية–الإسرائيلية، سواء بالدور الذي لعبه وزير الخارجية الأمريكي المشهور هنري كيسنجر، أو الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي نفسه في محادثات كامب دافيد التي انتهت إلى إطار السلام الذي تقرر في معاهدة ١٩٧٩ .

وعلى الرغم من الآمال الكبار التي عقدها أغلب المصريين على تلك المعاهدة التي اعتقدوا أنها ستؤدي إلى وقف حالة الحرب التي عاشوها منذ ١٩٣٩، والتي لم يتخللها إلا فترة سلام قصيرة دامت ثلاث سنوات فحسب بين نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وقيام إسرائيل، إلا أن تصرفات حكومة تل أبيب، سواء فيما يتعلق بالتنفيذ الأمين لبنود المعاهدة، أو حيال الشعب الفلسطيني والدول العربية المتاخمة، بدد أغلب هذه الآمال، وقد حملوا السياسات الأمريكية أغلب أسباب التعنت الإسرائيلي.

نخلص من كل هذا إلى الأسباب التي تفسر الحساسية المصرية الزائدة من أي تدخل أمريكي في الشأن المصري، مهما بدا رفيقا، أو مهما كانت مبرراته، الأمر الذي تجسد في إجماع الأحزاب المصرية على رفض هذا التدخل، لما

يعلمه زعماؤها من النتائج الوخيمة التي يمكن أن تلحق بها من قبوله، ناهيك عن استدعائه!

ويكفي إبداء هذا التدخل في أية مناسبة، وفي صف أي شخص أو حزب، للقضاء على مستقبله .. حدث هذا مع الدكتور سعد الدين إبراهيم ومركز ابن خلدون، ويحدث الآن مع أيمن نور وحزب الغد، الأمر الذي تدركه الحكومة المصرية التي ألمحت مؤخرا لاتصالات جرت بين جماعة الإخوان المسلمين والأمريكيين، لما تعلمه من أثرها في إضعاف تلك الجماعة المعارضة.

■■■

لا يعني ذلك عجزا أمريكيا كاملا عن التدخل في حركة الإصلاح السياسي في مصر، أو في غيرها من الدول العربية، حتى تلك التي تبدو عصية على الأخذ بالديموقراطية بالمفهوم الغربي عموما، والأمريكي على وجه لخصوص، وهي الرسالة التي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها بعثها بعد حادثة ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ .

فإذا كان الطريق السياسي المباشر يبدو صعبا أحيانا ومستحيلا أحيانا أخرى، فإنها قررت سلوك سبلا أخرى

يمكن أن نرصدها فيما يلي:

١- العمل العسكري المباشر فيما جرى بالنسبة للحالة العراقية، فبغض النظر عن الذرائع التي تسلحت بها الحكومة الأمريكية في غزو العراق من أن صدام حسين يملك أسلحة دمار شامل، فإن عهد الرجل إنما كان يمثل قمة الدكتاتورية، وقد اعتقد الأمريكيون أن إسقاط مثل هذا النظام وإحلال نظام ديموقراطي بديل على النموذج الأمريكي، سوف يكون مثلا لسائر الدول العربية والإسلامية لتحذو حذوه.

وما نراه حتى هذه اللحظة إنما يجسد فشلا كاملا لهذا التفكير، فقد مرت سنوات على إسقاط النظام الصدامي، وسالت دماء "المارينز" غزيرة على الأراضي العراقية، خاصة في المثلث السني الرهيب، دون ما قدرة على وقفه، الأهم من ذلك أن النموذج الأمريكي للديموقراطية، قد أدى إلى شرذمة بلاد الرافدين على أسس مذهبية ودينية، وهو ما لم يحدث على هذا النحو في أي فترة سابقة من تاريخ تلك البلاد .. باختصار أصبحت الديموقراطية الأمريكية في العراق أمثولة بعد أن كان مأمولا أن تصبح مثلا!!

٢- بالتدخل غير المباشر في محاولة التخفيف من الطابع

التقليدي في مناهج التعليم، وذلك من خلال خبراء أمريكيين في التربية انبثوا في وزارات التعليم في أغلب البلاد العربية، ليعيدوا صياغة المناهج على النحو الذي يلائم الهدف النهائي .. الديموقراطية بديلا عن النظم الأوتوقراطية القائمة.

٣- بالبث الإعلامي المباشر، وكأنما لم يكتف الأمريكيون بصياغة العقل العربي من خلال فيض من المواد الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة، بل إنهم لجئوا مؤخرا إلى البث المباشر من خلال قناة فضائية موجهة إلى البلاد العربية، قناة "الحرة"، بكل ما تحمله التسمية من إيحاءات. صحيح أن هذه القناة لم تلق نجاحا كبيرا حتى هذه اللحظة، والذي يمكن أن نعزو أغلب فشلها للرفض العربي لمثل هذه الدعاية المباشرة، غير أن مجرد المحاولة يكشف عن الرغبة الأمريكية في التدخل في إعادة صياغة العقل العربي، بكل انعكاسات ذلك على الإصلاح السياسي، هذا فضلا عن صدور طبعات عربية لبعض المجلات الأمريكية الشهيرة، وهو عمل غير برئ في تقديرنا!

٤- يبقى السلاح الأمريكي الأخير في التدخل المباشر في حركة الإصلاح السياسي المصري والعربي متمثلا في

الضغوط على الحكومات العربية، بعد أن بدا الفشل واضحا في صياغة مواقف الشعوب، وهو الضغط الذي تملك أدواته .. لعل أهمها بالنسبة لمصر المعونة المالية التي تقدمها لها كل عام.

- وتتراوح أشكال الضغط، وإن كان أظهرها، بالنسبة لحركة الإصلاح السياسي، المطالبة بإطلاق حرية العمل السياسي، وأن تكون الانتخابات، سواء الرئاسية أو انتخابات المجالس النيابية تحت إشراف دولي إن لم يكن أمريكيا، ولا شك أن حكومة القاهرة تبذل كل ما في طاقتها لمقاومة مثل هذه الضغوط، ولكن إلى متى!!؟

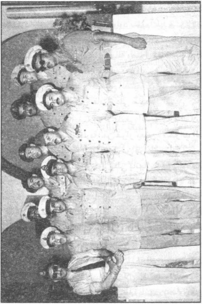
■ ■ ■

الفصل السابع

الأغلبية الصامتة!!

■ نوافق على أنه لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، والقديم أيضا، يتوجه المصريون إلى صناديق الاقتراع لاختيار "رأس الدولة"، غير أننا لا نوافق على ما يصوره البعض من أن التجربة منبتة الصلة عما سبقها من تجارب انتخابية، هذا من ناحية، أو أنها من ناحية أخرى تتم بالتجاهل لواقع سياسي قائم ألقى بظلاله على الانتخابات التي جرت خلال السنوات الأخيرة، سواء لمجلس الشعب أو لمجلس الشورى، أو حتى المجالس المحلية، وهو واقع ينبغي الاعتراف به!!

السبب في تشددنا بضرورة هذا الاعتراف ناجم عن أننا بصدد تشكيل قسمات "مولود جديد"، وأن أية تشوهات ستسم هذا المولود ستبقى ملازمة له إلى ما شاء الله، ولن يسهل التخلص منها مهما أجرينا له من عمليات التجميل!!



قادة ثورة يوليو

وفي تقديرنا أن على المصريين مراعاة مجموعة من الاعتبارات للحصول على مولود سليم على قدر الإمكان، بمشاركة "الأغلبية العظمى" منهم في صناعته، و"ببرنامج" مقنع مفروض الالتزام به في حالة وصول المرشح إلى المقعد المرتجى، وأخيرا "بحملة انتخابية" يراعى فيها الحد الأدنى من الصالح العام وليس المصالح الضيقة لأية جماعة سياسية مهما بلغت حدة الضجة القادرة على صنعها!

وفي تقديرنا أيضا أنه لا ينبغي الاستسلام للملابسات القائمة مع ولادة التجربة، من قرار بعض الأحزاب الفاعلة بمقاطعة الانتخابات، أو بالمقابل من قرار أحزاب أخرى لها وجود قانوني وليس لها وجود فعلي بأنها سوف تخوضها، أو من ظهور بعض جماعات الاحتجاج السياسي، مثل "كفاية" أو غيرها، والتي تقاوم إجراء الانتخابات وفقا للقانون الذي أقره البرلمان بمجلسيه، الشعب والشورى، فإن كل ذلك -في رأينا- بمثابة آلام المخاض التي تسبق إطلال رأس المولود الجديد، وإن كان ذلك بالطبع لا يعني إهمالها!!

تأسيسا على هذه المقدمة الطويلة التي يستشعرها أي من المتابعين لمجريات الأحداث خلال الشهور الأخيرة، وأي من المصريين المهمومين بقضايا وطنهم، نحاول في هذا

الكتاب أن تتحرى بعض القضايا السياسية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية.

■ ■ ■

كتب على (أغلبية) المصريين بامتداد تاريخهم الحديث ألا يشاركوا في اختيار حكامهم، وتؤكد الصورة الدرامية التي قدمها لنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، المؤرخ المعروف، عن أحداث يوم اختيار "محمد علي" حاكما على البلاد في ١٣مايو عام ١٨٠٥ هذه الحقيقة .. قال:

"فلما أصبحوا يوم الاثنين، اجتمعوا ببيت القاضي، وكذلك اجتمع الكثير من العامة، فمنعوهم من الدخول في بيت القاضي"، وبعد استبعاد هؤلاء استأثر القاضي والمشايخ ونقيب الأشراف باختيار الرجل واليا عليهم فيما جاء في قولهم "لا نرضى إلا بك ولا تكون واليا علينا إلا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير" .. إلى آخر القصة المعروفة، مما كان بداية لمولد "الأغلبية الصامتة" التي فرضتها الأقلية.

وبحكم منطق العصر فقد كان لهذه الأقلية مبررها إذ أنها قد اعتادت من قبل أن يتم اختيار الحاكم انطلاقا من فكرة "البيعة"، من جانب "أهل الحل والعقد"، وهي العملية التي لا

يشارك فيها العامة، حتى لو حملوا في مراحل تالية تذاكر انتخاب!!

وقد عرفت مصر خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٦٦ (نشأة مجلس شورى النواب في عهد إسماعيل) وحتى عام ١٩١٣ (تأسيس الجمعية التشريعية) أربعة قوانين للانتخاب حرمت جميعها جل المصريين من حق الاقتراع ووضعتهم في خانة "الأغلبية الصامتة" برضائهم أو بدونه!

القانون الأول الصادر عام ١٨٦٦قصر حق اختيار أعضاء مجلس شورى النواب في الريف على "المشايخ الحازين على الأوصاف المعتبرة"، وفي المدن يصير هذا الاختيار "باتفاق أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن"، وعلى الرغم من أن القانون الثاني قد صدر في عهد وزارة سامي البارودي التي عرفت بوزارة الثورة عام ١٨٨٢ فهو لم يبرأ من نفس العلة، الأمر الذي كشفته المادة الأولى منه والتي قصرت حق الانتخاب على من "يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش ميري في السنة"، وهو مبلغ كبير جدا بمقاييس العصر، مما كان يعني حرمان الأغلبية من حق التصويت.

بعد الاحتلال البريطاني للبلاد لم يكن الإنجليز أقل رغبة ممن سبقوهم في الحفاظ على صمت الأغلبية، فيما تقرر في القانونين الانتخابيين الصادرين في هذا العهد (١٨٨٢ و١٩١٣)، فقد اشترط على من يتمتع بحق الانتخاب أن يكون "جاريا دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان في نفس المديرية قدره ٥٠٠٠ قرش سنويا"، والذي كان يكافئ مقدار الضريبة المفروضة على ٦٢ فدانا من الأراضي المتوسطة.

صحيح أنه بعد قيام ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اعتراف بريطاني باستقلال مصري مشروط عام ١٩٢٢، وما تبع ذلك من صدور دستور ١٩٢٣، الذي أقر حق الاقتراع العام، إلا أنه اشترط على أن يكون "على درجتين"؛ كل ثلاثين ناخب ينتخبون مندوبا، ويقوم هذا بدوره بانتخاب عضو مجلس النواب، وزاد الأمور سوءا بالنسبة لمجلس الشيوخ أن كان الاقتراع يتم على ثلاث درجات!!

السبب أن خصوم سعد زغلول والوفد قد تصوروا أن إجراء الانتخابات عن طريق الاقتراع العام سوف يزيد من فرصته للفوز بينما لو تمت التصفية من خلال عدد محدود من مندوبي الناخبين، الذين يمكن التحكم فيهم، سوف تتضاءل هذه الفرصة، غير أن ذلك أدى على الجانب الآخر، وبعد أن

ضعف زخم الثورة الذي اتضح في انتخابات ١٩٢٣، والذي وصل عدد المقترعين فيها إلى أكثر من ٥٨ في المائة قليلا، أن أخذ كثيرون ينصرفون عن التصويت وينضمون إلى صفوف الأغلبية الصامتة، وكانت هذه الأغلبية تزداد اتساعا مع الانقلابات الدستورية التي كان يقوم بها القصر الملكي، في عهد فؤاد أو فاروق.

بالنسبة للأول في الانتخابات التي جرت بمقتضى دستور صدقي ١٩٣٠، والتي ادعى فيها رئيس الوزراء أن عدد المقترعين وصل إلى ٦٧ في المائة مما كان محل تندر المصريين، وبالنسبة للثاني في الانتخابات التي كانت تجريها أحزاب الأقلية المنشقة عن الوفد، وتم أولها عام ١٩٣٨ على يد محمد محمود وكانت النتائج التي أعلنت عن عدد المقترعين أيضا محل سخرية أبناء الأغلبية الصامتة التي قاطعت لجان الانتخاب.

لم يتحسن الوضع بعد عام ١٩٥٢، ولأسباب عديدة؛ أن اختيار الرئاسة كانت تتم بالاستفتاء وليس بالانتخاب، مما دعا عديدا من المصريين أن يرى النتيجة بمثابة تحصيل حاصل، اللهم إلا من كان يخشى منهم من دفع قيمة مخالفة الامتناع عن التصويت، والتي بدأت بجنيه واحد ثم زادت فيما

بعد إلى عشرة، وهو الأمر الذي لم يردع الكثيرين، خاصة وأنه قلما لجأت السلطات إلى تطبيق هذا النص.

وتعتقد أن التواني في إعمال النص المذكور قد صدر في جانب منه عن أن السلطة السياسية، أو بعض قطاعاتها، كانت لا ترى بأسا من تحديد عدد الساعين إلى استخدام حقهم الانتخابي، إذ أن ذلك كان يعني إمكان التحكم في هؤلاء كلما قل عددهم، سواء بالتخويف أو بالإغراء، وبالتالي يمكن القول أن تلك القطاعات قد باركت اتساع قاعدة "الأغلبية الصامتة"، وإن لم تعلن عن ذلك بالطبع!!

زاد الأمور تعقيدا المعادلة الصعبة التي نشأت عن التجربة الحزبية الأخيرة، والقائمة على حزب للحكومة وأحزاب للمعارضة، هذا فضلا عن نوع ثالث من الأحزاب لا يمكن حسبانه على هذا أو ذاك، والتي تشكلت في الغالب بأحكام قضائية لم يكن أمامها سوى أن تراعي الشكل القانوني دون الوجود الحقيقي في الشارع المصري.

وصنعت هذه المعادلة مزيدا من الصعوبة الناجمة عن انصراف الناس عن عضوية الأحزاب الفاعلة الثلاثة: الوفد والتجمع والناصري، الأمر الذي عكس الآية، فالقاعدة أن تولد

الأحزاب كبيرة، ثم تتزايد أعدادها وفقا لبرامجها وفاعليتها، غير أن ما حدث بالنسبة لتلك الكيانات الشعبية أنها ولدت كبيرة ثم أخذت في التضاؤل، نتيجة لانعدام الأمل في "تداول السلطة"، وانخرط عدد كبير من الخارجين الذين يؤمنون بمبادئها إلى صفوف "الأغلبية الصامتة"، بينما آثر البعض الآخر الانضمام للحزب الوطني سعيا وراء كسب ما، أو توقيا للتعرض لخطر ما!!

■ ■ ■

ولم تكن الظروف الاجتماعية بدورها بريئة من صنع الظاهرة محل الرصد، فمن المعلوم أن الإقبال على صناديق الاقتراع يتطلب حداً أدنى من الشعور بأهمية هذا العمل، ودرجة من النضج السياسي لا تتوفر بقدر ما تتوفر عند الطبقة الوسطى، بكافة شرائحها: الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بدءا من الأفندية من موظفي الحكومة على مختلف درجاتهم أو من العاملين في القطاع الخاص، ومرورا بأصحاب المهن الحرة، ووصولا إلى أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة

ويرتبط إقبال هؤلاء على صناديق الانتخاب بدرجة الوعي

الوطني عند الأفندية، مضافا إليه طموحات الزعامة السياسية عند أصحاب المهن الحرة، وحماية المصالح عند أصحاب المشروعات الذين يرون أن السبيل إلى ذلك وجودهم في السلطة التشريعية.

ونخشى ألا يكون كل ذلك قد تحقق على النحو الأمثل في التاريخ المصري الحديث، وذلك لجملة من الأسباب ..

منها: أن العلاقة بين القطاع الأول ممثلا في الأفندية وبين السلطات، كان يشوبها الكثير من الحذر من جانبهم، وكان أغلبهم يخشون الانزلاق في مستنقع السياسة فيؤيدون أحد المرشحين ممن لا ترضى عنهم الحكومة فيدفعون الثمن، إن لم يكن بالفصل فبالنقل إلى منطقة نائية أو التجميد في الوظيفة.

يكشف عن ذلك تلك الواقعة التاريخية المعروفة من أن الأفندية من موظفي الحكومة، ورغم حالة الغليان التي كانت تمر بها البلاد بدءا من يوم ٩ مارس حين تفجرت ثورة ١٩١٩، لم يجرءوا على الانضمام إليها إلا بعد نحو ثلاثة أسابيع، بعد أن هلَّ الشهر الجديد (أول إبريل) وحصلوا على مرتباتهم! يكشف عنها أيضا الواقعة السياسية فيما جرى في

آخر الاستفتاءات التي عرفتها البلاد على تعديل المادة ٧٦ من الدستور فلم يذهب هؤلاء إلى مراكز الاقتراع إلا بصحبة رؤسائهم، بل أحيانا ووزرائهم!

أما أصحاب المهن الحرة فقد آثر أغلبهم ونتيجة للفراغ السياسي الناجم عن آخر التجارب الحزبية أن ينحازوا ضد الحكومة، الأمر الذي أدى إلى نجاح الجماعات غير الشرعية، وفي طليعتها الإخوان المسلمين في السيطرة على أغلب نقاباتهم؛ أو أهمها، فيما حدث بالنسبة لنقابات المحامين والأطباء والمهندسين، ونرى أن هؤلاء قد شكلوا شريحة أخرى من شرائح "الأغلبية الصامتة" العازفة عن أن تعبر عن نفسها من خلال أي من القنوات الشرعية!

ويبقى أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية المتوسطة والصغيرة، ممن لم يعد في إمكانهم تشكيل تجمعات قوية قادرة على حماية مصالحهم، وتركوا الميدان فسيحا للرأسمالية الكبيرة الساعية والقادرة على حماية نفسها، وعلى الرغم من تعدد الروافد التي جاءت منها هذه الطبقة بعد أن جددت جلدها، فإنها سعت إلى استخدام أموالها لحماية نفسها، وهذه قصة أخرى تستحق الوقوف عندها.

فقد نتج عن التحولات الاقتصادية التي عرفتها مصر منذ منتصف السبعينات درجة من التفاوتات الاجتماعية في الطبقة الوسطى عموما، فقد انقرضت تقريبا صورة الأفندي التي كانت سائدة من قبل، وحلت محلها أعداد هائلة من خريجي الجامعات، التي تضاعف عددها خلال السنوات الأخيرة، وبينما أتيح لجانب محدود من هؤلاء أن ينخرطوا في الشريحة العليا من هذه الطبقة فإن غالبيتها العظمى قد انحدرت إلى شريحتها الدنيا، بل ربما ما هو دونها.

وفي تقديرنا أنه ترتب على تلك التغييرات إحدى نتيجتين: إما الانضمام لإحدى جماعات الاحتجاج العلنية أو السرية، وهي بطبيعتها رافضة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال قنواتها الشرعية، الأمر الذي صبت معه كلها في صف "الأغلبية الصامتة"، حتى لو كان صمتها إيجابيا، وإما الانكفاء على نفسها ومحاولة البحث عن "لقمة العيش" بأية وسيلة، مهما تدنت وبدت غير لائقة "بشهاداتهم"، ولا نتوقع من مثل هؤلاء أن يعطلوا نفسهم يوما أو بعض يوم للذهاب إلى صناديق الانتخاب، أو اجتماع في حزب.

ولا نستطيع أن نتجاوز هذا الواقع دون الإشارة إلى ما ترتب عن التفاوتات التي نجمت عن تلك المتغيرات الاجتماعية

من حالة من "الرفض" من جانب من "لا يملكون" تجاه من "يملكون"، مما ترتب عليه في الغالب شكل من "الانكفاء" من الأولين الناجم عن الإحساس أن البلد ليس بلدهم، على حد تعبير بعضهم!

■■■

تبقى الثقافة السياسية كآخر روافد صناعة الظاهرة، ولا شك في أن هذه الثقافة كانت من أهم دواعي انضمام المصريين للعمل الحزبي أو ممارستهم لحقهم الانتخابي قبل عام ١٩٥٢، فكما سبقت الإشارة مثلت الطبقة الوسطى، بما تملكه من وعي، العمود الفقري لهذا العمل أو تلك الممارسة، ويشير التاريخ المصري إلى دور شباب الوفد في تشكيل اللجان في كل بقعة من أرض الوطن، والتي كانت تعبئهم في حالة الصدام مع القصر نتيجة لاعتداءاته المتكررة على الدستور، أو في حالة تحدي المحتلين سعيا وراء تحقيق الآمال الوطنية.

ومن المعلوم أيضا، وبعد أن بدأ الوفد يفقد زخمه الثوري، خاصة بعد حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢، أن أصبح هؤلاء عماد الجماعات الأيدلوجية الجديدة، الماركسية أو مصر الفتاة أو

الإخوان المسلمين، وهي الجماعات التي تركت بصمتها على مجموع الضباط الأحرار الذين قاموا بعملية التغيير عام ١٩٥٢، والذين لم يبدأ واحد منهم تقريبا من الانضمام لإحداها، بل إن بعضهم انضم لأكثر من جماعة منها.

ما حدث بعدئذ من خلال نظام الحزب الواحد أن تم تأميم الطبقة الوسطى، التي استراحت لحضن الحكومة خاصة بعد أن توفرت لها مطالبها الأساسية، من خلال النظام الاشتراكي الذي عرفه عصر عبد الناصر، والذي كان محل إعجاب وتقدير هؤلاء المثقفين من أبناء تلك الطبقة.

وانتهى العصر وانتهى معه النظام وبدأت العولمة بكل تأثيراتها الثقافية على هؤلاء، وانفض السامر، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في التسعينات مما زلزل الوجود الماركسي، وإن لم يضعف من فاعلية اليسار، وبدأت الخريطة الفكرية تتشكل مرة أخرى، سواء بقوة المال أو بقوة التقدم.

. قوة المال مثلتها زيادة الثروة النفطية التي تفجرت في بلاد الخليج والتي ضخت أسباب القوة في عروق الإخوان المسلمين والتيارات الدينية عموما، وقوة التقدم التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسللت إلى عقول المصريين بمختلف

الوسائل، بما فيها "التعليم" حتى أحرزت الجامعة الأمريكية قصب السبق بين كل المؤسسات التعليمية العالية، مما ولد جماعات من المتأمركين الذين رأوا أن لا تقدم إلا من خلال اتباع أسلوب اليانكي.

ونرى أن هؤلاء أو أولئك نفروا من الحياة السياسية بطابعها القائم، وانضم بعضهم إلى صفوف الأغلبية الصامتة، وإن حرص بعضهم على اختيار الانضواء تحت لواء الجماعات الدينية غير الشرعية، معلنة أو سرية، كما حرص أنصار الثقافة الغربية على محاولة أن يشكلوا جناحا في الحزب الحاكم، هو الجناح الداعي "للفكر الجديد".

■ ■ ■

مع هذا الوضع الذي أفرزته تطورات تاريخية وسياسية يتضح حجم الأزمة التي تواجهها أول انتخابات رئاسية في تاريخ مصر الحديثة، وما يتصل بها من محاولة جذب هذه الأغلبية الصامتة أو الجانب الأكبر منها للمشاركة في تلك الانتخابات.

حاولت حكومة الحزب الوطني أن تتجاوز هذه الأزمة من خلال "قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية" الذي وافق عليه

البرلمان، والذي خص الناخبين فيه إحدى عشرة مادة، وكانت جميعها موادا عقابية (من المادة ٤٥ إلى المادة ٥٥) يعنينا منها هنا المادة الأولى، وكان نصها: "يعاقب بالغرامة لا تجاوز المائة جنيه من كان اسمه مقيدا بجداول الانتخاب، وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في انتخاب رئيس الجمهورية".

ونحن نرى أن القانون بذلك قد استخدم سيف المعز دون أن يلقي بالا إلى ذهبه، فهي لم تسع حتى الآن إلى تغيير الأوضاع التي صنعت ظاهرة "الأغلبية الصامتة"، بل وأدت إلى استفحالها مما يؤدي إلى مخاطر جسيمة على أول انتخابات رئاسية.

ثم أن المخاوف تتزايد في حالة اختفاء أية منافسة حقيقية من جانب الأحزاب الثلاثة الفاعلة، واشتراك الأحزاب التي لا تملك أي رصيد في الشارع السياسي، مما قد يحول تلك الانتخابات إلى تمثيلية لا يستسيغها كثير من المصريين.

فضلا عن ذلك فإن استمرار هذه العلاقة العضوية بين مؤسسة الرئاسة وبين الحزب الوطني الديمقراطي سيكون – في ظننا– على حساب الرئيس وليس لحسابه، ذلك أن كثيرا

من قيادات ذلك الحزب لم تعد تحظى بالشعبية المطلوبة عند المصريين.

وإذا كنا من الرافضين لمنطق التغير الانقلابي، ومن أنصار التغير المتدرج، فإننا مع انتخاب الرئيس مبارك لفترة أخرى، غير أننا في ذات الوقت نتمنى أن تحفل هذه الفترة بالإصلاحات التي تسمح بحيز أكبر من الحريات، والتوقف عن تمويل أحزاب "خيال المآتة" التي لم تعد تخيف أحداً، فدافعو الضرائب أولى بالأموال التي تمنح لرؤساء تلك الأحزاب الوهمية مما تقرر في قانون الأحزاب الأخير، ثم أخيرا وليس آخراً فصم العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والحزب الوطني، مما يؤدي إلى حياد أجهزة الدولة، ويخلق يقينا مناخا مواتيا في الانتخابات الرئاسية القادمة (٢٠١١) تنكمش فيه الأغلبية الصامتة، بكل ما تمثله من نقيصة سياسية في الانتخابات الرئاسية، ونرى السعي لتحقيق كل ذلك حتى لو اعتبرنا تلك الفترة استكمالا لسنوات الحمل لمولود بادي الصحة لا يحمل على أكتافه تاريخا لا ذنب له فيه!!

■■■

الفصل الثامن

«بروجرام» الرئيس!!

■ في يوم الخميس ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٣، -على الصفحة الأولى من الأهرام، وتحت عنوان: «سعد زغلول باشا والانتخابات»، نشرت الصحيفة نص مقابلة طويلة مع الرجل جاء في نهايتها: «هذا هو بروجرام سعد باشا إذا انتخب»، وقد استهلها بقوله: إنه إذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني نائبا عنهم فأنا أعدهم بأن أجد في خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التي يشكون منها وجمع الشواهد وإيراد الأدلة والحجج التي أتوصل بها إلى إقناع زملائي في المجلس حتى يؤرقني فيما اقترحه على الحكومة من التعديل والتغيير لخير الأمة.

تبع ذلك بتحديد برنامجه الذي طالب على أساسه بثقة أبناء وطنه، وقد شمل خمسة مطالب:

إصلاح القضاء بتعديل قوانين المحاكم المصرية، من مدنية



سعد زغلول قبل ان يكون زعيما لثورة ١٩١٩ كان
أول سياسى يتقدم ببرنامج انتخابى

وجنائية وغيرها وما فيها من وجوه النقص وأماكن المؤاخذة وما يشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التطويل في سير القضايا وما شاكل ذلك، ونرى أن سعد باشا قد بدأ بهذا المطلب نتيجة لخبرته الطويلة في ميدان القضاء .. محاميا شهيرا ثم قاضيا مرموقا وأخيرا ناظرا للحقانية.

من نفس منطلق الخبرة التي اكتسبها الرجل من اشتغاله بالعمل العام جاء المطلب الثاني حول التعليم الذي كان نصه : إني اختبرت أحوال المدارس والدروس والتدريس زمانا طويلا وعرفت حاجات الأمة الكثيرة إلى المعارف فإذا انتخبت في الجمعية التشريعية فإنني أعاهد الأمة على إفراغ الجهد في توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع الطبقات وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

ولما كانت الصحافة قد عانت من تتالي القيود بعد إعادة العمل بقانون المطبوعات قبل أربع سنوات (١٩٠٩)، ولما كان سعد زغلول، قد عارض ذلك وهو ناظر للمعارف، فقد انتهز فرصة انتخابات الجمعية التشريعية ليعلن في برورجرامه عن رأيه في إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها

وارتقائها في خدمة الأمة، فإذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني فأنا أعاهدهم أني أدرس هذه المسألة درسا دقيقا وأجمع الأدلة والحجج التي تقنع زملائي وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططنا من جهة أخرى.

المطلب الرابع خصصه سعد باشا للخدمات العامة وتلافي الشكوى الدائمة تارة من قلة النور وتارة من قلة الكنس والرش وتارة من قلة التنظيم والرصف. فإذا انتخبت في الجمعية التشريعية فإني لا أدخر وسعا في عمل ما أستطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على إزالة شكوى الأهالي من هذا القبيل.

المطلب الأخير كان ذا طبيعة اقتصادية، فقد تعهد بأن يجعل حاجات معظم الأهالي نصب عينيه وخصوصا حاجات المزارعين، فأسعى في تسهيل وسائط الزراعة، والري، ومد السكك الحديدية والزراعية في البلاد، وأدرس مسألة أسعار القطن درسا دقيقا، وأبذل جهدي في اتخاذ الوسائط التي تحمي بها مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه إياه محوكا ومنسوجا بالثمن الغالي!

المناسبة التي قدم فيها سعد زغلول بروجرامه هذا كانت انتهاء انتخابات الدرجة الأولى للهيئة البرلمانية الجديدة التي أنشئت وفق قانون صادر في ٢١ يوليو عام ١٩١٣ والذي تم بمقتضاه إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين كانا قد تشكلا قبل ثلاثين عاما (١٨٨٣) واللذين لم يكونا محل رضاء من جموع الوطنيين، بل ومن أعضائهما!

والمناسبة التي تدعونا إلى التذكير بهذه الواقعة التاريخية ما اتفق عليه المؤرخون من أن الرجل، وقبل أن يكون زعيما للثورة التي تفجرت بعد ذلك بست سنوات، كان أول سياسي يدخل فكرة التقدم ببرنامج، أو حسب تسمية العصر "البروجرام" في الانتخابات النيابية المصرية.

لم يفعل الباشا ذلك لأنه كان مجهولا من عموم المرشحين، فقد كان أول مصري ينحدر من أصول فلاحية يتولى الوزارة (النظارة) فيما جرى عام ١٩٠٦ باحتلاله كرسي ناظر المعارف في ظل وزارة بطرس باشا غالي، وفيما حدث بعد اغتيال الأخير عام ١٩٠٨، وتأليف وزارة محمد سعيد باشا بجلوسه على كرسي ناظر الحقانية، وكان من أهم الحقائب الوزارية. ثم أنه خلال توليه هذه المناصب فرض نفسه على

الرأي العام بعد معركته مع مستشار المعارف البريطاني المستر دوجلاس دنلوب حول نجلزة التعليم أو تعريبه.

من ثم لم يكن زغلول بحاجة إلى تقديم نفسه لبني وطنه، وإنما أراد أن يضع تقليدا لكل مرشح لمنصب عام .. أن يقدم "بروجراما"، الأمر الذي قلده فيه كثيرون، كان منهم علي الشمسي بك في الزقازيق، وانتشر التقليد بعد صدور دستور ١٩٢٣ وتعدد الجولات الانتخابية التي تمت بمقتضاه، وإن اتخذ شكلا مختلفا.

فمن جانب، ولما كانت الانتخابات التي تقررت بمقتضى الدستور قد جرت بين الأحزاب، على عكس الحال بالنسبة لأية انتخابات سابقة، فقد كان "بروجرام" المرشح هو برنامج الحزب الذي ينتمي إليه، والذي قام بترشيحه، ومن جانب آخر فقد كان الحزب الفائز بأغلبية الأصوات يكلف بتشكيل الوزارة، ويعلن عن برنامجه في الحكم يوم افتتاح البرلمان فيما كان يعرف "بخطبة العرش" والتي كان يلقيها في العادة رئيس الحزب الذي يتولى في نفس الوقت رئاسة الوزارة.

واقتصرت فكرة طرح البرامج خلال تلك الفترة التاريخية على "المستقلين"، ويمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: أولهما من

أعضاء الوفد أو أنصاره، ولكن زعامة الحزب، لسبب أو لآخر، لم ترشحهم باسمه خاصة في انتخابات ١٩٢٦و١٩٣٦ عندما تم توزيع المقاعد النيابية مع الأحزاب الأخرى التي ائتلفت معها، وكان أبناء هذه المجموعة يعلنون أثناء الحملات الانتخابية أنهم يرشحون أنفسهم "على مبادئ الوفد"، والمجموعة الثانية التي دخلت مستقلة دون سند حزبي، وكانت برامج أعضائها في العادة تدور حول تقديم الخدمات الضيقة التي يستفيد منها أبناء الدائرة.

■■■

ومرت سنوات شحب معها هذا التقليد، خاصة في ظل نظام الحزب الواحد، الأمر الذي أصبح معه مرشحوه مهما كان مسماه، الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي، ليسوا في حاجة إلى تقديم برامج، إلا إذا كانت الوعود الغامضة بمستقبل أفضل، أو بخدمات خاصة لأهل الدائرة بتحسين المرافق أو بناء المدارس والمستشفيات، وما إلى ذلك.

من جانب آخر لجأت الدولة، سواء في عهد الرئيس عبد الناصر أو في عهد الرئيس السادات، إلى إصدار أوراق خاصة في مناسبات بعينها، كانت أقرب إلى البرامج التي

يتعهد رأس الدولة بالعمل بها، لعل أشهرها في عصر الأول "الميثاق" الصادر عام ١٩٦٢، وبيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، وأشهرها في عهد الثاني ورقة أكتوبر.

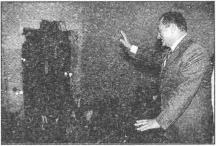
ومع بقاء نظام الاستفتاء في عصر الرئيس مبارك فلم يكن بحاجة إلى تقديم برامج في المدد التي تولى خلالها الرئاسة، لسبب بسيط، أنه قد تم اختياره في الفترة الأولى، وفي ظروف اغتيال الرئيس السادات، وبصفته نائبا للرئيس، وفي المرتين التاليتين مرشحا من مجلس الشعب كما كان يقضي الدستور، ولم يكن في تلك الحال في حاجة إلى ترشيح نفسه وبالتالي إلى تقديم برنامج.

كمالم يلجأ الرجل لما لجأ إليه من سبقوه بوضع أوراق أو مواثيق استدعتها ظروف بعينها، وإنما خطا خطوة قريبة من طرح البرنامج، الأمر الذي بدا في الخطبة التي اعتاد أن يلقيها في أعضاء مجلسي الشعب والشورى مجتمعين عند افتتاح الدورة البرلمانية، وهي قريبة من فكرة "خطبة العرش" التي اعتاد أن يلقيها رئيس الوزراء في المناسبة نفسها، فيما قبل عام ١٩٥٢، والتي كان يطرح فيها برنامج حكومته خلال الفترة التالية.

وبدت درجة القربى بين التقليدين مما درج عليه المجلسان

حيال هذه الخطبة، إذ تتشكل في كل مجلس لجنة لدراسته، ثم تضع حوله تقريرا ليعرض على الأعضاء في جلسة أو أكثر من جلسة، وبحكم تمتعنا بعضوية مجلس الشورى منذ نحو عشر سنوات، نستطيع أن نشهد أن المناقشات التي كانت تجرى بهذه المناسبة كانت من أثرى المناقشات وأمتعها، كما نشهد أيضا أن السنوات الأخيرة قد عرفت حوارات ساخنة حول هذا البرنامج، وكثيرا ما ارتفعت أصوات معارضة لجانب مما جاء فيه، حتى من بعض أعضاء الحزب الوطني الذي يتزعمه الرئيس، الأمر الذي نعتبره خطوة مهمة في طريق التحول من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب، الذي غير فيه الناخبون أو ممثلوهم من قناعتهم والتي كانت قائمة طوال السنوات الخمسين السابقة على القبول بكل ما يقوله "رأس السلطة"!!

وبينما كانت تقوى فكرة "بروجرام" الرئيس، على النحو الذي أشرنا إليه، كانت تضعف على الجانب الآخر، خاصة فيما جرى في انتخابات مجلس الشعب الأخير، وهو الضعف الناجم عن وهن الأوضاع الحزبية، والتي استشعر أغلب زعمائها أنه ليس ثمة حاجة للبرنامج !!



تقدم الرئيس مبارك ببرنامجه ووراءه تاريخ طويل حافل بالانجازات



أكبر تلك الأحزاب، الوطني الديمقراطي، اعتمد على مساندة الحكومة وليس على السعي لإقناع الناخبين بأنه قادر على أن يقدم لهم الأفضل، ثم إن أكثر المرشحين من جانب هذا الحزب، أو حتى ممن لم يتمكنوا من الفوز بترشيحه، كانوا إما من القادرين على تحمل نفقات الحملة الانتخابية الجسيمة، خاصة في المدينة، وإما من أصحاب العصبيات المحلية، أسرية كانت أو بدوية، والتي تركزت أكثر في الريف، ولم يكن هؤلاء أو أولئك في حاجة إلى برامج، فبرنامج الأولين (فلوسهم) وبرنامج الأخيرين (أصولهم)!

أما الأحزاب الأخرى الفاعلة، الوفد والتجمع والناصري، وعلى الرغم من توافر برامج لكل منها، غير أنهم اعتمدوا أكثر على "التاريخ"، خاصة الحزبين الأول والثالث، وعلى من توفر من بعض الشخصيات المهمة ذات الحضور الجماهيري، كما حدث في مجلس الشعب بالنسبة للنائب الوفدي، منير فخري عبد النور في الوايلي، وهي دائرة جده الكبير فيما قبل ١٩٥٢، أو ما حدث في مجلس الشورى بالنسبة للنائب التجمعي عبد الرحمن خير صاحب النشاط الوافر في الدوائر العمالية بمنطقة حلوان.

■■■

يختلف الأمر طبعا بالنسبة لانتخابات (الرئيس) فهو في حاجة إلى "بروجرام" يخاطب من خلاله جموع المصريين، الأمر الذي يتم في ظروف بالغة الصعوبة، ولعديد من الأسباب:

١- فلأول مرة يتقدم رئيس الجمهورية بصفته مواطنا عاديا ليخاطب جماهير الناخبين، وهو أمر مختلف جد الاختلاف عن الوضع عندما كان يقدم برنامج الحكومة في افتتاح الدورات البرلمانية، فهو لم يكن في هذه الحالة الأخيرة (محل انتخاب)، خاصة مع عدم وجود مرشحين آخرين يعمل حسابهم، ولهم برامجهم، مما هو مفروض أن يحدث في الانتخابات التالية، ومن ثم فإن المناقشات التي كانت تجرى حول هذا البرنامج لم تكن تمس من قريب أو من بعيد شخصية الرئيس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلم يكن هناك برنامج مقابل للمفاضلة بينهما، وبكل ما يصحب ذلك من انتقادات تصب لصالح ما جاء في البرنامج الآخر.

٢- بينما يتقدم الرئيس ببرنامجه ووراءه تاريخ طويل حافل بالإنجازات، الأمر الذي أفصح عنه منذ وقت مبكر، في الكلمة التي ألقاها أمام حفل الخريجين بالكلية الحربية يوم

الأربعاء ٢١ يوليو الماضي، ونشرتها الأهرام في اليوم التالي.

جاء هذا الإفصاح على شكل قسم قال فيه: "عهد ويمين ألا أفرط في أمن مصر القومي، وسيادتها، واستقلال إرادتها .. ولا أسمح بوجود أجنبي على أرضها، أو تدخل خارجي في شئونها .. لا أتهاون في الحفاظ على المصالح العليا للوطن. لا أنجرف لما يقامر بأمنه ومقدراته ومستقبل أبنائه .. وأن أبذل كل غال ورخيص فداء لوطن مرفوع الهامة موفور الكرامة".

وحدد في موقع آخر رؤيته لمستقبل مصر القوية، وأن ذلك لا يتم بقواتها المسلحة واستقرارها فحسب "وإنما بحريتها وديموقراطيتها واقتصادها، وبدورها الإقليمي ورصيدها الدولي، وبنيان متين متماسك، ومؤسسات حديثة وفكر متطور .. مستقبل يستكمل بناء مجتمع عصري حديث لمواطنين أحرار في وطن ديمقراطي يحمي الضعفاء، ويوفر فرص العمل، ويرفع دخل ومستوى معيشة كل أسرة مصرية".

غير أن هذا الإفصاح لا يمنع من القول أن ماضي هذا المرشح كان فيه أيضا ما هو محل انتقاد، فلم يحدث في تاريخ الانتخابات الرئاسية في أي بلد في العالم أن كان تاريخ أحد المرشحين حافلا بالإيجابيات فحسب، فمسئولية

الحكم لا بد وأن تعرض القائم بها لعديد من المساءلات، خاصة أنه قد نما عند كثير من المصريين شكوك مبررة من كثرة التصريحات الوردية، والتي أطلقها الوزراء خلال السنوات الأخيرة، سواء في عهد الحكومة الحالية، أو السابقة عليها، والتي تجاهلت الحقائق في كثير من الأوقات.

٣- فضلا عن ذلك فإنه من العوائق التي تقف أمام مصداقية "البروجرام" المقترح جمود الأداء السياسي للحزب الوطني، وهو الجمود الذي جاء في كثير من الأوقات على حساب الرئيس بحكم توليه للمسئولية عنه، ونرى أنه يشيع إحساس عام بوجود هذا الجمود، ليس فحسب بين المعارضين لحزب الحكومة، وإنما قبل ذلك بين المنتمين له.

بدا ذلك في حقيقة فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة، ومفادها أن جيلا جديدا من الشباب المنتمين لهذا الحزب قد استشعروا بحالة الجمود التي رانت عليه، وما تبع ذلك من صراعات بينهم وبين الجيل القديم، أو من أطلق عليهم بعض الصحفيين "بالحرس القديم"، خاصة بعد أن رفع أبناء الجيل الشاب شعار "الفكر الجديد" مما يعد بمثابة اعتراف أن الحزب خلال سنيه الأخيرة كان قد تجمد عند أفكاره القديمة.

وتبدو هنا طبيعة المأزق الذي سوف يجد المواطن محمد حسني مبارك فيه نفسه، بصفته رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي .. مأزق اختيار أحد برنامجين، الذي توقف عنده الحرس القديم، أو الذي يتنادى به الحرس الجديد، وأحلاهما مر، فلكل منهما رجاله الذين يحيطون بمؤسسة الرئاسة .. الأولون الذين على الرغم من الهجوم الحاد الذي يتعرضون له، خاصة من بعض الصحف الجديدة التي تسعى وراء زيادة التوزيع، فقد كان لهم طوال سنواتهم القديمة إنجازاتهم، كما كانت لهم أخطاؤهم، ثم أبناء التيار الثاني الذين تجمعوا في "لجنة السياسات" بقيادة الشاب جمال حسني مبارك، غير أنه يقف أمام الاقتناع بهؤلاء أكثر من حقيقة: الخوف من القفز على الأجيال بحكم ما يفصل بين الحرسين من حقبة زمنية طويلة، ثم أن دعوة هؤلاء وطبيعة انتقائهم تشير إلى حقيقة أخرى مفادها أن أغلبهم ممن تلقوا تعليما غربيا، وأمريكيا على وجه الخصوص، حتى أن بعضهم يحتلون مقاعد الأستاذية في الجامعة الأمريكية، بكل ما يترتب على ذلك من رغبة في التحديث صحيح، غير أنهم في نفس الوقت يتحدثون بلغة تبدو غريبة على أذن الإنسان المصري العادي ذي الثقافة

البسيطة، أو حتى الذي تلقى تعليمه في المدارس والجامعات المصرية.

مع هذا الوضع يواجه واضعو "بروجرام الرئيس" مشكلة، هل ينحاز لأفكار أحد الجناحين اللذين يشكلان الحزب الكبير، أم يبحث عن صيغة وسط بين الرغبة العارمة في التجديد التي ينشدها أبناء "لجنة السياسات" دون تحسب كاف للنتائج، وبين جماعات التقليديين الذين تجمدوا في السلطة وعرفوا خباياها، وإن كانت تلك المعرفة عائقا في صناعة التغيير المحسوب!!

٤- ومن الطبيعي أن يركز الرئيس مبارك ومساعدوه في الحملة الانتخابية الوشيكة على ما حظيت به البلاد خاصة خلال العقد الأخير من حكمه من استقرار، سواء على ضوء ما عرفه عهد سلفه، الرئيس أنور السادات، خلال سني حكمه الأخيرة من افتقاد له (١٩٧٧-١٩٨١)، الأمر الذي وصل إلى قمته في حادثة المنصة باغتياله، وهي الحالة التي ورثها الرئيس مبارك خلال سني حكمه الأولى واقتضت منه جهدا كبيرا لمحاصرتها والقضاء عليها، وإن لم يكن قضاء مبرما (!). أو على ضوء حالة عدم الاستقرار التي تشيع في المنطقة

المحيطة؛ في فلسطين والسودان والعراق ولبنان، والتي يحاول حكم الرئيس أن ينأى عنها بقدر الإمكان.

صحيح أن المصريين قد فوجئوا بواقعة الإرهاب الجسيمة التي حدثت مؤخرا في شرم الشيخ، وما سبقها في طابا قبل شهور قليلة، غير أن ذلك في النهاية يقوي مركز الرجل الانتخابي ولا يضعفه .. السبب في رأينا: ما ترتب على تلك الوقائع من ازدياد الشعور بالحاجة إلى الاستقرار الذي نجح الرجل في توفيره خلال أغلب سني حكمه، والاعتقاد أنه قد تمرس في التعامل مع جماعات العنف السياسي، إلى الحد الذي دفع أقوى أجنحتها إلى الإعلان عن فساد آرائها السابقة التي قادتهم إلى ذلك واستعدادهم لتعديلها، وهو ما اعترفوا به في بعض الكتب المنشورة لمفكريهم، أو في تصريحات صحفية لزعمائهم، كان من أهمها التصريحات التي أدلوا بها من محبسهم للصحفي المرموق الأستاذ مكرم محمد أحمد.

وفي تقديرنا أن شرائح اجتماعية عريضة سوف تدفعها الأحداث الأخيرة إلى تأييد إعادة انتخاب المواطن حسني مبارك، سواء من كبار رجال الأعمال الذين يتضررون منها

أشد التضرر، أو من المثقفين الذين يرون خطر الحكم الديني يلوح في الأفق، أو من الأقلية القبطية التي قد ترى في انتخاب الرجل "طوق النجاة"!

٥- يبقى محظور آخر في برنامج الرئيس، وهو أنه على ضوء احتمالات انسحاب زعامات الأحزاب الحقيقية من المعركة الانتخابية، وهو الأمر الذي يجب على حزب الحكومة أن تتجنبه بكل الوسائل، بحوارات جديدة أو حتى بتنازلات سياسية، فإنه إذا ما فشل الوطني الديمقراطي الديمقراطي في حواراته مع تلك الأحزاب، والتي ينبغي أن تستمر حتى اللحظة الأخيرة، فإن الخطر كل الخطر في التعامل مع الأحزاب الأخرى عديمة الفاعلية على أنها أحزاب حقيقية، مما سيحرم المعركة الانتخابية من قدر كبير من أهميتها، وقد تحولها عند البعض إلى مسرحية غير مقبولة.

٦- ومع وضع هذا الاحتمال في الحسبان فقد يفصل الرئيس مبارك بين برنامجه وبرنامج الحزب الوطني، ويخفف حينئذ من صفته الحزبية، ويعتمد على ماضيه التاريخي، خاصة بعد أن يتخلص من بعض الشوائب التي لحقت بهذا الماضي، وسوف ينجح في ذلك عندما يقدم نفسه في

"بروجرامه المقترح" للناخب المصري باعتباره رئيسا لكل المصريين، وليس رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي، توطئة للفصل بين مؤسسة الرئاسة وبين الحزب الكبير، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق بإجراءين؛ أولهما: قدر من الانتقاد في هذا "البروجرام " لممارسات الوطني، وثانيهما: أن يعلن بعد نجاحه في الولاية الخامسة أنه رئيس لكل المصريين وليس رئيسا لحزب بعينه، الأمر الذي سوف ينعش آمال هؤلاء بحالة انتخابية جديدة بعد انقضاء مدة الرئيس!!

■■■

الفصل التاسع

الحملة الانتخابية الرئاسية الأولى!

■ نخشى أن يخوض المرشحون لمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة وهم متأثرون بالحملات الانتخابية التي عرفتها مصر بامتداد تاريخها النيابي، فالفارق كبير بين انتخاب أحد أعضاء البرلمان، باعتباره عضوا في الهيئة التشريعية، وبين انتخاب رئيس الجمهورية بصفته رأسا للسلطة التنفيذية.

فبينما تقوم مهمة الأول على الدفاع عن حقوق الشعب المصري عموما، ومصالح أبناء دائرته على وجه الخصوص، وهو بذلك في موضع (السؤال) للسلطة التنفيذية، فإن مهمة الثاني تمتد من الدفاع عن تاريخه خلال الفترة التي ولي فيها السلطة، هذا في حالة ما إذا كان مرشحا لمرة أخرى (ثانية أو ثالثة ..الخ) إلى طرح رؤى جديدة لتطوير إنجازاته القديمة جنبا إلى جنب مع تقديم أفكار مبتكرة لتغيير الواقع الشعبي إلى الأفضل، وهو في ذلك يكون في موضع (المساءلة) من



مبارك وسط الجماهير بعد إلقاء خطابه فى مدرسة المساعى المشكورة

جانب ممثلي الشعب في السلطة التشريعية، بل كثيرا ما تمتد المساءلة إلى من نصفها بالسلطة الرابعة، أي الصحافة، وعليه أن يقبل ذلك بدون تضرر، فهذه هي أصول اللعبة الديمقراطية، الأمر الذي يجعل الترشيح لمنصب الرئيس أصعب كثيرا من الترشيح لعضوية البرلمان، والذي يؤدي بالضرورة إلى رؤية مغايرة.

بالتالي تتطلب حملة الرئيس أولا دراسة الخريطة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الفكرية القائمة، هذا من جانب ووضع الحلول المناسبة التي ترضي أغلب ألوان الطيف في هذه الخريطة من جانب آخر، مع محاولة عدم الانحياز إلى أية قوة من القوى التي تشكلها، لأنه سوف يكون في النهاية رئيس جميع المصريين، وليس لجماعة بعينها، سيكون رئيسا للأغنياء بنفس القدر للفقراء، ولأبناء المدن شأن أبناء الريف، ورئيسا للمسلمين بنفس درجة الأقباط، وعليه أن يرعاهم جميعا، وعليه أن يعي بالمشاكل التي تواجه كل فئة من هؤلاء وأن يقترح لها الحلول القابلة للتطبيق.

غير أنه قبل ذلك على المرشح للمنصب الجليل أن يعلم بأنه ليس في الميدان وحده، صحيح أنه قد يبدو أن لا خلاف على المشاكل العامة، لكن الصحيح أيضا أن أولويات تلك المشاكل قد تختلف تبعا لقناعات المرشح نفسه، أو طبيعة من سيتولون

الإعداد لحملته الانتخابية، بل وطبيعة برنامج الحزب الذي ينتمي إليه، وتكون تلك الحملة مناسبة لتحديد هويته الفكرية، وبالتالي فإن المساحة التي تحتلها قضية ما في برنامج أحد المرشحين قد لا تحتلها بالضرورة في برنامج منافسه.

ويقتضي مثل هذا الفهم من كل مرشح التعرف على طبيعة البرامج التي يتبناها سائر المرشحين، أو على الأقل المنافس الرئيسي، على أن يعرف القائمون على حملته الانتخابية مواطن الضعف والقوة في تلك البرامج وكيفية الرد عليها.

ونتوقف هنا عند من أسميناهم "القائمين على الحملة"، فالتجربة الجديدة تحتاج لرؤية مختلفة، تبدأ هذه الرؤية من طبيعة هؤلاء إذ يحيط بالمرشح عادة صنفان من المؤيدين، التقليديون: الذين ينظرون إلى الحملة من خلال حلول اعتادوها، وأفكار مارسوها، ويكون هؤلاء في الغالب ممن يعرفون أصول اللعبة، حتى لو كانت قديمة، والمجددون: من أصحاب الخيال الواسع وممن يملكون القدرة على تقديم رؤى جديدة لمشاكل قديمة!

ووجود القائمين على الحملة ضروري حتى في حالة ما لم يوجد مرشح منافس قوي، فيما هو متوقع في الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية في مصر، فلا محل للتقاعس حتى في هذه الحالة، إذ عليهم أن يستشفوا مواقع الضعف والقوة

في موقفهم من كتابات الصحف، سواء كانت صحف المعارضة أو الصحف المستقلة، أو حتى بعض كتابات الصحافة القومية، وعليهم أن يضعوا "سيناريو" الحملة ردا على تلك الكتابات، لأن التقاعس في مثل هذه الحالة سيفسر على أنه إهمال للرأي العام، أو على الأقل قطاعات مهمة من هذا الرأي، وهو الطرف الأصيل في الساحة الذي يفترض أن يوجه إليه المرشح خطابه!

■ ■ ■

بالوعي بهذه البديهيات نبدأ أولا بمحاولة التعرف على رجال الحملة الانتخابية، سواء للمواطن محمد حسني مبارك، باعتباره أكثر المرشحين احتمالا للفوز، ليس بحكم تاريخه أو وضعه الرئاسي فحسب، إنما أيضا بحكم اعتماده على أكبر الأحزاب الموجود على الساحة، الوطني الديموقراطي،أو لسائر المواطنين من زعماء الأحزاب الأخرى الذين أقدم بعضهم على ترشيح نفسه إثراء للتجربة رغم ضعف فرصتهم في الفوز، وأقدم آخرون على ذلك بحثا عن الشهرة بغض النظر عن النتيجة، حتى أن أحدهم أدلى بتصريح يمكن أن يدخل في باب "الطرائف والعجائب"، وهو أنه ينوي ترشيح نفسه لتأييد الرئيس مبارك، ونفضل هنا إسقاط الأسماء حتى لا يستفيد البعض أو يتضرر البعض الآخر!!



إن المواطن محمد حسنى مبارك هو مرشح أكبر الأحزاب،
وأن الحزب الوطنى الديمقراطى بما يملكه من تجارب أكثر
الأحزاب قدرة على تدبير حملة انتخابية لتأييد مرشحه

غير أن ما حدث في "اللحظة الأخيرة" من قبول الوفد الاشتراك في المعركة بترشيح رئيسه الدكتور نعمان جمعة سوف يضفي على الحملة الانتخابية بلا شك مذاقا كانت تفتقده، فبغض النظر عن فرصة المرشح الوفدي في الفوز غير أن قراره أضفى روحا من التنافسية سوف تضيف بعدا كان غائبا عن القائمين بالحملة على هذا الجانب أو ذاك، وهو البعد الذي يجب وضعه في حسبانهم ، خاصة أنه يزيد من تهميش الدور الذي كان مفترضا أن تقوم به الأحزاب الديكورية.

■■■

ومع أننا من أنصار فض الاشتباك بين مؤسسة الرئاسة وبين الحزب الوطني الديمقراطي لأسباب بيناها من قبل، فإننا لا نملك في هذه الدراسة سوى التعامل مع الواقع .. أن المواطن "محمد حسني مبارك" هو مرشح أكبر الأحزاب، وأن الوطني الديمقراطي بما يملكه من تجارب ومن كوادر أكثر الأحزاب الموجودة قدرة على تدبير حملة انتخابية لتأييد رئيسه.

يقتضي هذا أولا اكتشاف وجوه جديدة تقوم بالتخطيط لهذه الحملة، وفي رأينا أن الفكرة الذكية التي بدأ بها مرشح الحزب حملته إنما تدل على عقلية تتفهم هذه الحقيقة .. أن مرشح الحزب هو المواطن محمد حسني مبارك وليس فخامة

رئيس الجمهورية .. هذه الفكرة أن الرجل لم يذهب بهيلمان صاحب المنصب ليتقدم بأوراقه للترشيح، وإنما وكل محاميا هو الدكتور محمد الدكروري، ونظن أنه سيدخل التاريخ، للتقدم بتلك الأوراق بعد أن وقع صيغة التوكيل أمام موثق الشهر العقاري بمكتب مصر الجديدة، ثم إنه بدلا من إعلان قبول ترشيحه في احتفال كبير في العاصمة يحضره كبار رجال الدولة، الذين هم في نفس الوقت أقطاب الحزب الديمقراطي، فقد أعلن ذلك في احتفال بسيط بمدرسة المساعي المشكورة بالمنوفية التي أتم تعليمه الثانوي فيها، الأمر الذي يمكن لأي مرشح آخر أن يفعله.

ويتأكد حسن التصرف من القائمين على الحملة الانتخابية لأول المرشحين من عدد من الحقائق المتصلة بهذا الحفل:

١- بدراسة طبيعة الحضور من خلال ما نشر عنها في التليفزيون أو في الصحف، فباستثناء بعض أقطاب الحزب الوطني الذين تناثروا في الصف الأول، كانت الغالبية العظمى من أبناء المنوفية العاديين، من الفلاحين أو صغار الأفندية، وصحب مع هذا أصحاب الياقات المنشية من كبار رجال الحكومة، وكان الموجودون بذلك شأنهم شأن أي جمهور يمكن أن يحضر إعلان أي مرشح آخر عن نيته على خوض الانتخابات الرئاسية.

٢- وجود حرم المرشح وابنيه، علاء وجمال، وهو الوجود الذي أضفى قدرا من الإنسانية على المناسبة، فيما يحدث في مثل تلك الحالة في العالم الذي سبقنا لانتخاب الرئيس، وإذا كان هذا الوجود قد يزعج بعض المحافظين، فإنه على وجه اليقين سيرضي الكثيرين الذين يقبلون بمغزاه.

٣- اقتراب المواطن محمد حسني مبارك، باعتباره أول المرشحين لرئاسة الجمهورية، من المطلب الذي طالما ألحت دوائر المعارضة في الاستجابة له .. إلغاء الأحكام العرفية، ونرى أن اقتراحه بقانون جديد لمكافحة لإرهاب كان مقبولا، خصوصا على ضوء الحادثة المؤسفة التي كانت قد وقعت قبل أيام في شرم الشيخ.

غير أن الأمر الذي خرج عن إرادة القائمين بالحملة كانت بعض الهتافات التي اعتاد عليها الجمهور في مثل هذه المناسبات .. بالروح بالدم نفديك يامبارك، وهو الهتاف الذي فقد تأثيره حتى بالنسبة لرئاسة الجمهورية، وأصبح ممجوجا بالنسبة لمرشح لها، ولا نظن أن أي مرشح آخر يمكن أن يسمع مثل هذا الهتاف.

وهذه الخطوة غير المسبوقة تدل على حسن تدبير القائمين على الحملة الانتخابية للرجل ليس فحسب من جراء عودته إلى

البلدة التي نشأ فيها، وإنما قبل ذلك أنها تعني التذكير بأصوله الريفية، وأن المنصب الجليل الذي تولاه لم يبعده عن تلك الأصول، والمعلوم أن الريفيين يشكلون كتلة ضخمة من الناخبين، كما تعني أنه يلجأ في نفس الوقت إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة من المصريين، بحكم أن جمعية المساعي المشكورة ليست مدرسة الفرير أو الجزويت حيث مثوى الطبقة العليا وقت أن كان الطالب حسني مبارك يتلقى تعليمه في هذه المدرسة.

بيد أن هذه البداية الحسنة لا تنفي أن هناك مشاكل تواجه القائمين على الترويج لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي.

من هذه المشاكل أن الرجل كان على رأس السلطة، وفي فترة من أحرج فترات التاريخ المصري، والعربي، بل والعالمي، والتي تركت آثارها على الصعيدين الخارجي والداخلي ..

كان الرجل على رأس السلطة وقت انهيار الاتحاد السوفيتي واستئثار الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وما ترتب على ذلك من فقدان مصر لأحد أهم أسلحتها في لعب دورها الذي طالما لعبته .. وهو السلاح الذي استخدمته منذ بدء تاريخها الحديث ..

في عصر محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) راهن الباشا على الصراع بين أكبر قوتين استعماريتين في العالم، بريطانيا وفرنسا، وعندما حسمت الأولى هذا الصراع في المؤتمر الذي عقد في عام ١٨٤٠ بالعاصمة لندن، والذي اتفقت فيه الدول على كبح جماح مصر وإعادتها إلى حدودها القديمة، مما لم تملك حكومة باريس أن تقاومه، الأمر الذي انتهى معه الدور المصري هذه المرة.

تكرر هذا الوضع في ظل الاحتلال البريطاني حين اتخذت حكومة باريس موقف المعارضة منه، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل، ولكن ما أن توقفت هذه المعارضة في الصفقة الاستعمارية الشهيرة المعقودة عام ١٩٠٤، إلا وأخذت هذه الحركة تفقد زخمها، خاصة بعد وفاة زعيمها بعد سنوات قليلة.

ثم تكرر مرة ثالثة خلال الخمسينات والستينات حين اعتمد عبد الناصر دون أي تفريط في استقلال مصر على احتدام الحرب الباردة بين القوتين الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ثم كان ما شهدته الثمانينات من تراجع قوة موسكو والتي انهارت تماما في مطلع التسعينات، ولم يكن أمام الرئيس مبارك سوى أن يواجه مفردات عصر مختلف جد الاختلاف عن خمسينات وستينات القرن.

وكثيرون ممن انحازوا لعهد عبد الناصر، يتصورون أنه يمكن التمسك بسياساته التي استولت على أفئدة كل المصريين، مع تغير الظروف الدولية على هذا النحو الدرامي، وهم في هذا ليسوا في مواقع المسئولية التي تقودهم إلى رسم سياسات تتفق مع الأوضاع القائمة، مهما بلغت مرارتها دون التمسك بأحلام قديمة حتى لو كانوا قد شاركوا في صنعها.

ويتفق القريبون من مؤسسة الرئاسة خلال السنوات التي انصرمت بعد اختفاء الرئيس السادات من على مسرح الحياة السياسية، وتولي الرئيس مبارك مقاليد السلطة، أنه لم يفرط أبدا في السيادة المصرية رغم ما كان يتعرض له من ضغوط من حكومة واشنطون أو غيرها من حكومات الغرب، غير أن شخصيته الهادئة من جانب وطبيعة المرحلة من جانب آخر ظلت تمنعه من تفجير مثل هذه الخلافات كما كان يفعل الرئيس عبد الناصر.

غير أن هذه السياسة العملية من جانب آخر قد أعطت خصومه الفرصة للهجوم عليه وتصيد موقف من هنا أو موقف من هناك وتوصيفه بأنه لون من "التفريط الوطني"، ويستطيع كاتب هذه السطور، وهو من أشد المنحازين للحقبة الناصرية، أنه في المرات التي أتيح له خلالها الاقتراب من مؤسسة

الرئاسة بحكم اشتراكه في بعض القضايا الوطنية؛ عضوا في الوفد المصري في التحكيم حول طابا، وعضوا في الوفد المصري في مؤتمر مدريد، وأخيرا عضوا في الوفد المصري في مفاوضات حلايب مع الجانب السوداني والتي لم يقدر لها النجاح .. يستطيع أن يشهد بكل اطمئنان أن الرجل لم يكن مستعدا في أي من تلك المناسبات للتفريط في أية ذرة من السيادة الوطنية.

والعيب في مثل هذه السياسات العملية أنها لا تبحث عن الشعبية بقدر ما تبحث عما تراه يحقق المصلحة الوطنية، الأمر الذي يمثل مشكلة عويصة أمام القائمين على حملة الدعاية الانتخابية للرجل، خاصة وأن كثيرا من صحف المعارضة والصحف المستقلة تتخذ موقف الهجوم بصلابة نحوها، ويتصورون أن ما حدث خلال العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم قابل للتطبيق حتى هذه اللحظة.

بمعنى آخر أن ما يراه البعض من أن وجود حسني مبارك على رأس السلطة خلال السنوات الأربع والعشرين الأخيرة إنما (يضاعف) من فرصته في الفوز بالمنصب الكبير مرة أخرى، فإن آخرين يرون أنها من المفروض أن تضعف من هذه الفرصة لهذا الفوز، وهو ضعف كان يمكن إضافته

لرصيد أي من منافسيه، خاصة في حالة وجود مثل هذا المنافس الذي يحظى بقدر من التأييد الشعبي، وهو موقف لا يحسد القائمون على الحملة الانتخابية للرجل على التعامل معه.

■■■

وإذا كانت الخمسينات والستينات قد عرفت من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ظروفا أدت إلى قبول عام من المصريين، فلاحين بسبب قوانين الإصلاح الزراعي، عمال بسبب التطبيقات الاشتراكية، موظفين من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة في المدن بسبب قوانين القوى العاملة التي أنهت معها البطالة تقريبا، هذا فضلا عن تجميد أجور المساكن بالمدن، فإن ما عرفته مصر بدءا من منتصف السبعينات، مع سياسة الانفتاح التي بدأها الرئيس السادات قد غيرت من تلك الأوضاع.

ثم جاءت التطورات العالمية، وما أصاب التطبيقات الاشتراكية من تراجع، وصلت آثاره حتى الاتحاد السوفيتي، وكان على مصر أن تواجه مثل هذه المتغيرات شأنها شأن أغلب بلدان العالم بما فيها ما كان يشكل الكتلة الشيوعية في

شرق أوروبا، مما صنع فترة من فترات الانتقال والتي تحفل دائما في تاريخ الأمم بالمتاعب!!

لعل أبرزها ما أصاب القطاع العام من جمود أمام منافسات القطاع الخاص النشيط مما حول كثيرا من مؤسساته من خانة الربح إلى خانة الخسارة، ولعل أخطرها أعمال الفساد التي صاحبت التخلص من مؤسسات القطاع الأول، والذي انتشرت معه رائحة غير محببة زكمت أنوف كثير من المصريين.

وعلى الرغم من كثرة قضايا الفساد التي تحال للقضاء فإن الوصمة لحقت بالنظام نفسه، وقد تحرك أصحاب المصالح لرواية قصص بالحق والباطل لتأكيد هذه الحقيقة، ونرى أن الثراء المفاجئ الذي لحق ببعض أقطاب النظام، الذين استغلوا وضعهم في الحصول على امتيازات غير مشروعة وإن كانت مقننة (!) قد أضفى على هذه الوصمة بعض شرعيتها!!

ونرى أن مثل تلك الشائعات التي وصلت في بعض الأحيان إلى حد القضايا، والتي لا يكاد يخلو عدد واحد من صحيفة من صحف المعارضة أو الصحف المستقلة من واحدة منها

تمثل مشكلة أخرى أمام القائمين على الحملة الانتخابية للمواطن محمد حسني مبارك، خاصة أن الفترة قصيرة لإزالة تلك الوصمة من وجه النظام!

من جانب آخر فإن الثراء الذي نزل على رءوس كثير من المصريين، سواء من مصادر نفطية أو غير نفطية، وسواء من طرق مشروعة أو غير مشروعة، أدى إلى اتساع الفوارق الطبقية على نحو كبير، وهو الاتساع الذي زاد من الشعور به زيادة متطلبات الناس من السلع الاستهلاكية أو الترفيه، خاصة مع الزيادة الهائلة في تعداد المصريين في السنوات الأخيرة بشكل يفوق احتمال الموارد، مما أدى إلى اتساع قاعدة "الفقراء" في البلاد، وهو التوصيف الصحيح لما درجت المصادر الحكومية على توصيفهم "بأصحاب الدخول المحدودة"، وانتشار السخط بين صفوفهم، وعلى الرغم من الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة قبل شهور قليلة بزيادة رواتب الموظفين بنسبة لا بأس بها، وهم أكثر الفقراء سخطا، فإننا نرى أن نزع هذا الشعور من نفوس هؤلاء، وفي الفترة الزمنية القصيرة المتاحة يتطلب خطة ذكية أخرى من القائمين على الحملة الانتخابية للمواطن محمد حسني مبارك.

يبقى من مهام هؤلاء مشكلة المصداقية التي أصبح يفتقدها كبار رجال السلطة، وهي حالة لحقت بالوزراء أنفسهم، خاصة في الحكومتين الأخيرتين، وعلى الرغم من إيماننا بأن كثيرا من هؤلاء على قدر من الكفاءة التي يستحقون معها حقائبهم الوزارية، فإن بعضا منهم ممن بالغوا في مظاهر الترف في مكاتبهم، وأساطيل السيارات التي تصاحبهم في غدواتهم وروحاتهم، فضلا عن مظاهر استفزازية عديدة أخرى، كانوا مصدرا لسخط كثرة من أبناء الفقراء .. عفوا أصحاب الدخول المحدودة!!

ولسوء الحظ فإن تصرفات هذا البعض، والتي نسلم أن بعض صحف الأحزاب المعارضة، هذا فضلا عن الصحف المستقلة قد بالغت في حجمها، فهي محسوبة في النهاية على النظام الذي رأسه الرجل، كما أن الصورة التي شكلتها تمثل في نفس الوقت مهمة ثقيلة أمام القائمين على حملته الانتخابية لتغييرها أو التخفيف منها!

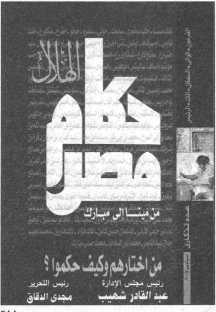
ولعل هؤلاء قد أدركوا هذه الحقيقة، الأمر الذي دفع مرشح الحزب الوطني أن يعلن في خطبته بترشيح نفسه في مدرسة المساعي المشكورة، على نيته أن يتنازل عن كثير من سلطاته التي ظل يتمتع بها طوال السنوات السابقة، وأهمية مثل هذا

الاتجاه أن على كل من سيتولى جانبا من هذه السلطة من المسئولين خلال المرحلة الرئاسية القادمة، أن يتحمل مغبة أعماله ولا تقع كلها على كاهل الرئيس!!

هذا عن بعض المسئوليات التي نرى أنها تقع على عاتق فريق "الحملة الانتخابية" التي يخوض غمارها الرئيس مبارك، الأوفر حظا في الفوز، وهي في تقديرنا مسئوليات جسيمة، أما عن منافسيه الذين نظن أنه لن يمكنهم الحصول، هذه المرة على الأقل، على فرصة تذكر للفوز، فعليهم أن يعوا الدرس وينتظروا انقضاء السنوات الست القادمة التي نأمل أن يحدث فيها من التغييرات ما يؤدي إلى درجة من تكافؤ الفرص في المنافسة على منصب رئاسة جمهورية مصر العربية!

■■■

الفـهـــرس


الهلال
حكام مصر
من مينا إلى مبارك
من اختارهم وكيف حكموا؟
رئيس مجلس الإدارة
عبد القادر شهيب
رئيس التحرير
مجدى الدقاق
عدد تذكارى

كتاب الهلال
يقدم :

الإنسان والكـــون

رجائى عطية

يصدر : ٥ أكتوبر ٢٠٠٥

شارع عماد الدين
حكايات الفن والنجوم

الفريد فرج

يصدر : ٥ نوفمبر ٢٠٠٥

روايات الهلال

تقدم:

شُرفة الهذيان

للأديب الأردني

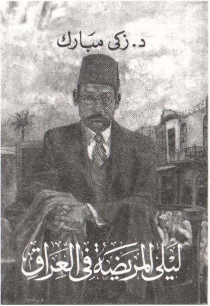
إبراهيم نصر الله

تصدر : ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥

أحدث إصدارات كتب الهلال عامى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر	السنة
رحلة جرجي زيدان إلى الاستانة عام ١٩٠٩	د . محمد حرب	سبتمبر	٢٠٠٤
المخطوطات الألفية كنوز مخفية	د. يوسف زيدان	أكتوبر	٢٠٠٤
التجانس اليهودى والشخصية اليهودية	د. عبد الوهاب المسيرى	نوفمبر	٢٠٠٤
مشيناها خطى «سيرة ذاتية»	د. رءوف عباس	ديسمبر	٢٠٠٤
القراءة الصهيونية للتاريخ الحروب الصليبية نموذجا	د. قاسم عبده قاسم	يناير	٢٠٠٥
الإسلام والدولة المدنية	د. عبدالمعطى محمد بيومى	فبراير	٢٠٠٥
فى أصول المسألة الحضارية	د. أنور عبدالملك	مارس	٢٠٠٥
الجماعة الوطنية العزلة والاندماج	طارق البشرى	ابريل	٢٠٠٥
آرثر ميللر أبو المسرح الأمريكى	د. عبد العزيز حمودة	مايو	٢٠٠٥
مسيرتى ومصر نحو القرن الحادى والعشرين	د. مصطفى سويف	يونيه	٢٠٠٥
صدمة الأنترنت وأزمة المثقفين	د. أحمد صالح	يوليه	٢٠٠٥
أحمد حسنين أسرار السياسة والحب	محمود صلاح	اغسطس	٢٠٠٥

رقم الايداع
٢٠٠٥/١٥٤٠٣
I.S.B.N
977 - 07 - 1155 - 1


د. زكي مبارك
ليلى المريضة في العراق



د. يونان لبيب رزق

فى هذا الكتاب يقدم المؤرخ الدكتور يونان لبيب رزق دراسة وافية ودقيقة مؤكداً:

ومع أننا من أنصار فض الاشتباك بين مؤسسة الرئاسة وبين الحزب الوطنى الديمقراطى، فإننا لانملك فى هذه الدراسة سوى التعامل مع الواقع .. إن المواطن «محمد حسنى مبارك» هو مرشح أكبر الأحزاب، وأن الحزب الوطنى الديمقراطى بما يملكه من تجارب ومن كوادر أكثر الأحزاب الموجودة قدرة على تدبير حملة انتخابية لتأييد رئيسه .

وفى رأينا أن الفكرة الذكية التى بدأ بها مرشح الحزب حملته إنما تدل على عقلية تتفهم هذه الحقيقة.

إن مرشح الحزب الوطنى محمد حسنى مبارك وليس فخامة رئيس الجمهورية.

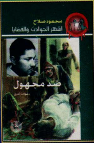
هذه الفكرة أن الرجل لم يذهب بهيلمان صاحب المنصب، ليتقدم بأوراقه للترشيح ، وإنما وكل محاميا للتقدم بتلك الأوراق بعد أن وقع صيغة التوكيل أمام موثق الشهر العقارى وقد أعلن ذلك فى احتفال بسيط بمدرسة المساعى المشكورة بالمنوفية .. الأمر الذى يمكن لأى مرشح آخر أن يفعله.

❑ الدكتور يونان لبيب رزق هو أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس وتولى رئاسة قسم الدراسات التاريخية فى كلية البنات ورئيس قسم الدراسات التاريخية بمعهد البحوث العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة، وهى إحدى منظمات جامعة الدول العربية.

اشترك فى مفاوضات طابا ومؤتمر مدريد للسلام وكان عضوا فى الوفد المصرى فى المفاوضات مع السودان حول قضية حلايب.

أشهر الحوادث والقضايا

الحوادث العنيفة والقضايا المثيرة
التى روّعت الناس وصدمت المشاعر







محمود صلاح

طباعة ونشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة - المطابع : ٨ ، ١٠ شارع المنطقة الصناعية بالعباسية - منافذ البيع : ١٠ ، ١٦ شارع كامل صدقى الفجالة - ٤ شارع الإسحاقى بمنشية البكرى روكسى مصر الجديدة - القاهرة ت : ٦٨٢٣٧٩٢ - ٥٩٠٨٤٥٥ - ٢٥٨٦١٩٧ ; فاكس : ٢٠٢/٢٥٩٦٦٥٠ ج.م.ع - ٤ شارع بدوى محرم بك - الإسكندرية .